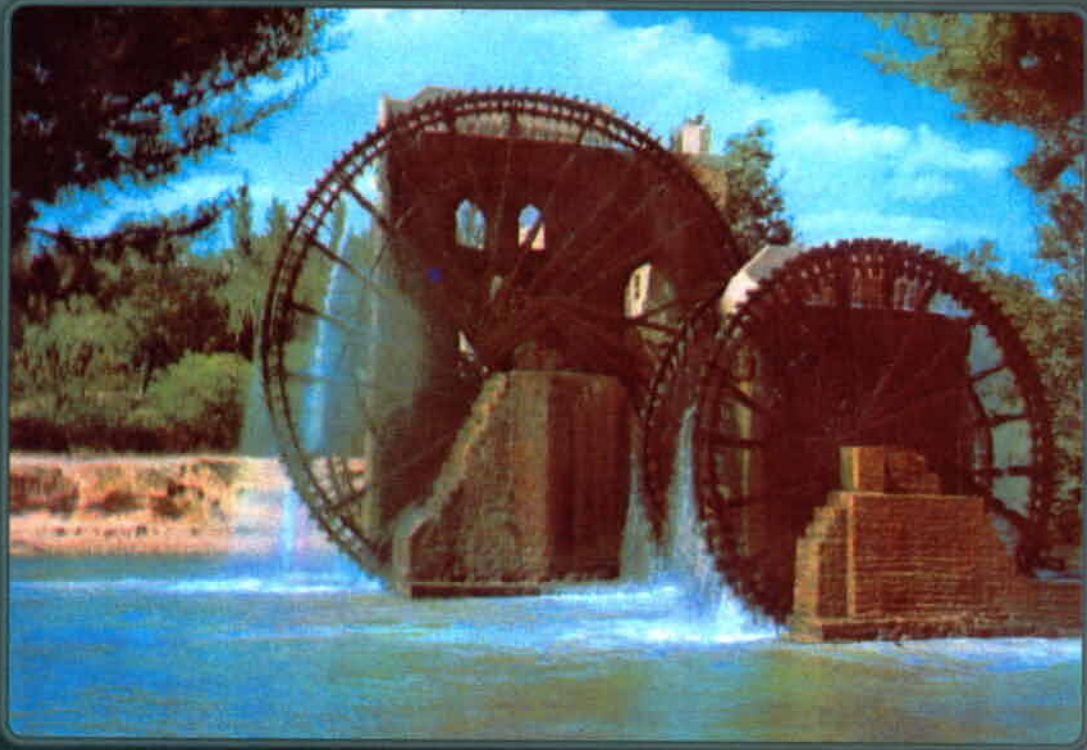




## تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

United Nations  
Development Programme

الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

**تقرير التنمية البشرية  
الجمهورية العربية السورية**

٢٠٠٠

إن مضمون هذا التقرير لا يمثل ولا يعبر بالضرورة عن رأي الحكومة

## تقديم:

مسؤولاً عن ضمان تنفيذ خطة عمل هذا التقرير، وإلى اختيار باحثين ومستشارين وطنيين من المؤسسات العلمية الأكاديمية والخبرات الوطنية للمساهمة في إعداد هذا البحث العلمي - التقرير.

وقام الباحثون بإعداد دراسات بحثية حول مختلف قضايا التنمية البشرية، وجرت صياغة نتائج هذه الدراسات البحثية في التقرير الذي بين أيدينا، وهو أول تقرير سنوي يصدر عن التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية.

وأود في هذا الإطار، التعبير عن تقديري لكل من ساهم في إخراج تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية إلى حيز الوجود.

دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دول العالم إلى إعداد تقارير قطرية عن التنمية البشرية كجزء متكامل من أطر التعاون القطرية. وفي هذا الإطار، تم توقيع مذكرة تفاهم بين معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٩، وأن يكون معهد التخطيط هو الذي يتولى إعداده.

وانطلاقاً من أن تقرير التنمية البشرية هو بحث علمي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب العلمية والتطبيقية، ولا يعبر عن موقف أو رأي الحكومة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد بادر المعهد إلى اختيار خبير كنقطة ارتكاز لتقرير التنمية البشرية يكون

عميد معهد التخطيط

المستشار عبد الله البري

**الفريق الذي شارك في إعداد  
تقرير التنمية البشرية في سورية لعام ١٩٩٩**

معدا التقرير	نقطة الارتكاز
أ. عبد الله البري	أ. محمد جلال مراد
أ. محمد جلال مراد	

**المستشارون والمساهمون بأوراق بحثية في التقرير**

د. فؤاد السيد	د. توفيق اسماعيل	د. كمال شرف
أ. عبد الله البري	م. حاتم حمصي	د. ابراهيم علي
د. صموئيل عبود	د. عصام خوري	د. سعيد نابلسي
أ. محمد جلال مراد	أ. مؤيد أبو الشامات	أ. ناصر الدين ياسر
د. سمير الجرف	أ. بسام السباعي	أ. محمد كركوش
د. عبد الكريم حسين	م. يحيى عويضة	أ. عصام شيخ أوغلي

## شكر وتقدير:

واستفاد التقرير من الدراسات البحثية القيمة التي أعدها كل من الدكتور توفيق اسماعيل، والمهندس حاتم الحمصي، والدكتور ابراهيم علي، والسيد عبد الله البري، والدكتور سعيد نابلسي، والدكتور عصام خوري، والدكتور صاموئيل عبود، والسيد ناصر الدين ياسر، والسيد مؤيد أبو الشامات، والسيد محمد جلال مراد، والسيد محمد كركوش، والسيد بسام السباعي، والدكتور سمير الجرف، والسيد عصام الشيخ أوغلي، والمهندس يحيى عويضة، والدكتور عبد الكريم حسين.

ويشعر المعهد بأنه مدين بالكثير للمستشارين الذين أعطوا كثيراً من وقتهم - منذ البدء بإعداد التقرير - وقراءة العديد من المسودات الأولية للتقرير، وأبدوا ملاحظات ومشورات قيمة خلال المناقشات الطويلة التي جرت حول التقرير، وهم : الدكتور كمال شرف، والدكتور توفيق اسماعيل، والدكتور فؤاد السيد، والدكتور ابراهيم علي.

ويتوجه المعهد بالشكر للوزارات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية للتعاون الكبير وإتاحة العديد من الدراسات التي أغنت التقرير وهي: هيئة تخطيط الدولة، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، ووزارة البيئة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الاسكان والمرافق، ومصرف سورية المركزي، والاتحاد العام النسائي، والاتحاد العام لنقابات العمال، وغرف التجارة والصناعة. كما يتوجه بالشكر للسيد مدير المكتب المركزي للإحصاء والسادة مديري المديرية القطاعية لتعاونهم الكبير.

يأتي هذا التقرير، وهو أول تقرير يصدر عن التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية، ثمرة تضافر جهود كل من معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وقد بدئ بتحضير هذا التقرير في النصف الثاني من عام ١٩٩٨، وتم إنجاز صيغته النهائية في نهاية عام ١٩٩٩.

ويود معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق التعبير عن تقديره للدعم الكبير الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلاً بمديره السيد مارك مالوك براون، ومدير المكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد فواز فوق العادة. كما يعبر عن تقديره لتأييد وتشجيع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمشق السيد توفيق بن عمارة الذي كان له أكبر الأثر في إصدار هذا التقرير.

ويتوجه المعهد بالشكر لكل من السادة، الدكتور جورج القصيفي من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، والدكتور عثمان محمد عثمان والدكتورة علا سليمان الحكيم من معهد التخطيط القومي بالقاهرة، والدكتور معز دريد من مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك، على مقترحاتهم القيمة التي قدموها في مرحلة مبكرة من إعداد هذا التقرير.

ويعبر المعهد عن تقديره للدور المتقاني وروح المسؤولية العالية التي اتسمت بها مساهمة السيد محمد جلال مراد، الذي عمل كنقطة ارتكاز، في إخراج هذا التقرير إلى حيز الوجود.

كما يتوجه المعهد بالشكر لكل من  
الآنسة ريم طريفي، والمهندسة سامية المعري،  
والآنسة سهام زكريا، على الجهود المضنية التي  
بذلنها، والصبر والتأني والمهارة التي أبدتها حتى  
تم وضع التقرير بصيغته النهائية على الحاسب  
الإلكتروني.

ويستحق الشكر والتقدير متخصصون  
شاركوا في مناقشة الصيغة النهائية لتقرير التنمية  
البشرية في الجمهورية العربية السورية لعام  
١٩٩٩ وهم: السيد أديب غنم، والدكتور محمد  
بيطار، والدكتور شايش اليوسف، والسيدة سعاد

بكور، والدكتور أكرم الخوري،  
والدكتور يحيى الهندي، والسيد زهير جويجاتي،  
والدكتور موسى الضرير، والدكتور مصطفى  
العبد الله، والسيد أسعد عبود.

وأخيرا فإن هذا التقرير هو نتيجة عمل  
بحثي ونقاشات شارك بها باحثون من  
اختصاصات متنوعة، والمعهد يدين بالشكر  
والعرفان لكل المساهمات القيمة التي قدمت في  
إطار إعداد هذا التقرير.

**معهد التخطيط التنموية الاقتصادية والاجتماعية**

## تقديم

## شكر وتقدير

## مقدمة

١

٤

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتحليلي للتنمية البشرية

٤

١-١ الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية

٤

١-١-١ مفهوم التنمية البشرية

٥

٢-١-١ الخلفية التي نشأ عليها مفهوم التنمية البشرية

٧

٣-١-١ أبعاد التنمية البشرية

٨

٤-١-١ العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

١٢

٥-١-١ أهداف وسياسات التنمية البشرية

١٤

٢-١ الأدوات التحليلية للتنمية البشرية

١٤

١-٢-١ عناصر قياس التنمية البشرية

١٦

٢-٢-١ دليل التنمية البشرية

١٨

٣-٢-١ مقاييس تكميلية للتنمية البشرية

١٩

٣-١ موقع التنمية البشرية في تجربة سورية التنموية

٢٤

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

٢٤

١-٢ النظرة إلى التنمية البشرية في خطط التنمية

٢٥

٢-٢ مرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢٦

٣-٢ الأداء الاقتصادي العام

٢٦

١-٣-٢ مرحلة تراكم الثروات الخاصة في الخمسينات

٢٧

٢-٣-٢ مرحلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الستينات

٢٧

٣-٣-٢ مرحلة النهوض الاقتصادي العام في السبعينات

٣٠

٤-٣-٢ مرحلة مواجهة منعكسات الركود الاقتصادي العالمي في الثمانينات

٣٢

٥-٣-٢ مرحلة استنهاض الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات

٣٤

٤-٢ النمو المتوازن في الاقتصاد الوطني

٣٤	التوازن بين الموارد والنفقات في الموازنة العامة للدولة	١-٤-٢
٣٥	التوازن بين الاستيراد والتصدير	٢-٤-٢
٣٦	التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات المادية	٣-٤-٢
٣٧	القطاع الخاص والتعددية الاقتصادية	٥-٢
٣٧	العولمة والتنمية البشرية	٦-٢
٣٨	آفاق مستقبلية للتنمية الاقتصادية ودورها في التنمية البشرية	٧-٢

#### ٤٠ الفصل الثالث: الملامح السكانية الأساسية واتجاهاتها:

٤٠	حجم السكان ومعدلات النمو	١-٣
٤١	عوامل النمو السكاني	٢-٣
٤٢	معدلات الخصوبة	١-٢-٣
٤٣	معدلات الوفيات	٢-٢-٣
٤٣	الهجرة الخارجية	٣-٢-٣
٤٤	التوزيع الجغرافي للسكان والتحضر	٣-٣
٤٦	التركيب العمري والنوعي للسكان	٤-٣
٤٧	التركيب التعليمي للسكان	٥-٣
٤٧	التركيب الزواجي وحجم الأسرة	٦-٣

#### ٤٩ الفصل الرابع: التعليم والتشغيل والتنمية البشرية

٤٩	الخطوط العريضة لاستراتيجية التعليم وسوق العمل	١-٤
٤٩	إلزامية التعليم	١-١-٤
٥٠	مجانية التعليم	٢-١-٤
٥١	ديمقراطية التعليم	٣-١-٤
٥٢	الاستيعاب الجامعي	٤-١-٤
٥٣	محو الأمية وأثره في التنمية البشرية	٥-١-٤
٥٤	تطوير بنية النظام التعليمي	٦-١-٤
٥٨	تطوير كفاءة التعليم	٧-١-٤
٦٢	التناسب بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل	٨-١-٤
٦٤	مواكبة نظام التعليم للتغيرات التقنية في الاقتصاد الوطني	٩-١-٤
٦٥	الآفاق المستقبلية للتعليم	١٠-١-٤
٦٧	التشغيل وسوق العمل والتنمية البشرية	٢-٤



٦٧	تحقيق التنمية البشرية من خلال استراتيجية التشغيل	١-٢-٤
٦٧	دور النمو الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة	٢-٢-٤
٧٢	بنية البطالة في سوق العمل	٣-٢-٤
٧٣	تقليص التفاوت بين الفئات الدنيا والعليا للأجور في القطاع الحكومي	٤-٢-٤
	التفاوت بين فرص العمل مرتفعة الأجور ومنخفضة الأجور في القطاع الخاص	٥-٢-٤
٧٤		
٧٥	أفاق مستقبلية لسياسات التشغيل	٦-٢-٤

## ٧٧ الفصل الخامس: الصحة والتغذية والتنمية البشرية:

٧٧	الصحة والتنمية البشرية	١-٥
٧٧	السياسات الصحية وتطور المؤشرات الصحية	١-١-٥
٧٩	الوسائل والأساليب المستخدمة في تطوير الواقع الصحي	٢-١-٥
٨٠	إمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية	٣-١-٥
٨٢	الارتباط بين مستويات التعليم وصحة المرأة	٤-١-٥
٨٢	التغذية والتنمية البشرية	٢-٥
٨٢	الوضع الغذائي في سورية	١-٢-٥
٨٣	وضع المغذيات الدقيقة للفرد السوري	٢-٢-٥
٨٤	سلامة الأغذية وتأثيرها على الحالة التغذوية للفرد	٣-٢-٥

## ٨٦ الفصل السادس: البيئة والخدمات الأساسية والتنمية البشرية:

٨٦	البيئة والتنمية البشرية	١-٦
٨٦	الإدارة البيئية والتنمية البشرية	١-١-٦
٨٦	تحديات البيئة ومحددات ومقيدات الوصول إلى بيئة نظيفة	٢-١-٦
٩١	تنمية الموارد البشرية والتنمية البيئية	٣-١-٦
٩١	مشاريع حماية البيئة والتنمية البشرية	٤-١-٦
٩٣	أفاق مستقبلية لتحقيق بيئة متوازنة وقابلة للاستمرار	٥-١-٦
٩٥	الخدمات الأساسية والتنمية البشرية	٢-٦
٩٥	المياه الصالحة للشرب	١-٢-٦
٩٦	الصرف الصحي	٢-٢-٦
٩٧	السكن والإسكان	٣-٢-٦
٩٩	الكهرباء	٤-٢-٦

١٠٠ الفصل السابع: المشاركة الشعبية ودور المرأة في التنمية البشرية:

١٠٠	١-٧	المشاركة الشعبية
١٠٠	١-١-٧	المشاركة السياسية في سورية
١٠٢	٢-١-٧	مستوى المشاركة
١٠٣	٢-٧	المرأة والتنمية البشرية
١٠٣	١-٢-٧	التحديات التي تواجه قضية تمكين المرأة وتوسيع خياراتها
١٠٤	٢-٢-٧	منطلقات تمكين المرأة وتوسيع خياراتها
١٠٥	٣-٢-٧	الحقوق القانونية المكتسبة للمرأة العاملة وتوسيع خياراتها
١٠٦	٤-٢-٧	تمكين المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار
١٠٧	٥-٢-٧	دور منظمة الاتحاد العام النسائي في تمكين المرأة
١٠٨	٦-٢-٧	تكوين قدرات المرأة

١١٦ الفصل الثامن: قياس التنمية البشرية:

١١٦	-١-٨	قياس التنمية البشرية على المستوى الإجمالي
١١٦	١-١-٨	مكونات دليل التنمية البشرية في سورية
١١٧	٢-١-٨	دليل التنمية البشرية في سورية
١١٩	٣-١-٨	دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس
١٢٠	٤-١-٨	مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس
١٢١	٢-٨	قياس التنمية البشرية على مستوى المحافظات
١٢١	-١-٢-٨	دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات
١٢٣	٢-٢-٨	دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس على مستوى المحافظات
١٢٤	٣-٢-٨	تطور بعض الخصائص الديموغرافية في المحافظات
١٢٥	٤-٢-٨	تطور بعض الخصائص الاقتصادية للمحافظات
١٢٦	٥-٢-٨	تطور بعض مؤشرات الخدمات في المحافظات

١٢٧ ملحق : الملاحظات الفنية حول قياس التنمية البشرية

١٢٨ ١. طريقة حساب دليل التنمية البشرية وفق تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في

عام ١٩٩٠

- ١٢٨ .٢ تطور طريقة حساب دليل التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية  
بعد عام ١٩٩٠
- ١٣١ .٣ طريقة حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس
- ١٣٢ .٤ مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس

١٣٤

جدول مؤشرات التنمية البشرية

- ١٣٥ -١ دليل التنمية البشرية
- ١٣٥ -٢ دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس
- ١٣٥ -٣ مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس
- ١٣٦ -٤ الملامح الأساسية للتنمية البشرية
- ١٣٦ -٥ اتجاهات التنمية البشرية
- ١٣٦ -٦ المرأة والقدرات والمشاركة
- ١٣٧ -٧ بقاء الطفل حيا وتميمته
- ١٣٧ -٨ الملامح الأساسية للحالة الصحية
- ١٣٧ -٩ التوازن في التعليم
- ١٣٨ -١٠ الملامح الأساسية في مجال الاتصالات
- ١٣٨ -١١ قوة العمل
- ١٣٨ -١٢ البطالة
- ١٣٩ -١٣ التحضر
- ١٣٩ -١٤ الملامح الأساسية الديموغرافية
- ١٣٩ -١٥ تدفقات الموارد
- ١٣٩ -١٦ حساب الدخل القومي
- ١٤٠ -١٧ اتجاهات الأداء الاقتصادي

الناس للوصول إلى حياة أفضل، وذلك بتكوين قدراتهم وتمييزها، ومن ثم تحسين مستوى انتفاعهم من قدراتهم سواء في العمل، أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية، أو قضاء أوقات الفراغ.

وفي الجمهورية العربية السورية، احتل الجانب الاجتماعي حيزاً مهماً في خطط التنمية المطبقة منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٥ والتي جاءت تحت عنوان الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت الخطط على تطوير قطاعات الإنتاج الوطني المختلفة، وإقامة التوازنات الكلية، والنهوض بالتعليم والخدمات الصحية، والسير بالتنمية الريفية، وقد قطعت سورية أشواطاً هامة في هذه المجالات، تؤسس لقاعدة انطلاق تنمية بشرية مستدامة، وتقدم في حياة البشر في بداية القرن الحادي والعشرين، من خلال تطوير أساليب التخطيط وأدواته ورسم صورة مستقبلية لسورية في القرن الجديد تتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وترتكز إلى الطاقات الكامنة والإرث الثقافي والحضاري للمجتمع السوري في إطاره العربي.

ويبحث هذا التقرير، وهو أول تقرير عن التنمية البشرية في سورية، في قضايا التنمية البشرية الرئيسية من نمو اقتصادي وتعليم وتشغيل وصحة وتغذية وبيئة وخدمات أساسية ومشاركة شعبية إلى قضايا المرأة وقياس التنمية البشرية بحيث تعتبر قاعدة انطلاق أساسية، لتقارير التنمية البشرية القادمة في سورية، والتي ستركز وبشكل معمق على قضايا محددة. ويضع هذا التقرير أمام صانعي السياسة ومتخذي القرار على كافة المستويات ورقة عمل تحلّل الواقع الراهن وتشير إلى نقاط رئيسية في قضايا التنمية البشرية في سوريا.

يتزايد الاهتمام بالجانب الإنساني في عملية التنمية منذ أن أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مفهوم التنمية البشرية، بمعنى توسيع خيارات الناس، عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية...، وعلى جميع مستويات التنمية تتمثل القدرات الأساسية الثلاث في أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق. ولكن عالم التنمية البشرية يمتد إلى ما هو بعد من ذلك: فمجالات الاختيار الأخرى التي يعطي لها الناس قيمة فائقة تتضمن المشاركة والأمن والقبالية للاستدامة وحقوق الإنسان المضمونة- وهي كلها أمور لازمة لكي يكون الإنسان خلاقاً ومنتجاً ولكي يتمتع باحترام الذات وبالتمكن وبالإحساس بالانتماء إلى مجتمع وفي التحليل الأخير للتنمية البشرية هي تنمية الناس لأجل الناس وبواسطة الناس<sup>١</sup>.

ويبرز الاهتمام بالتنمية البشرية كرد فعل على انصباب معظم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث على الجانب الاقتصادي، وعدم إعطاء الجانب الاجتماعي منها نفس المستوى من الأهمية. وتعزز هذا الاهتمام أكثر مع بروز ظاهرة العولمة التي باتت تشكل تحدياً كبيراً للنمو الاقتصادي والاجتماعي في العالم، وتؤثر بشكل أو بآخر على حياة غالبية الناس. ومع مرور الزمن، تبين أن التقدم البشري لا يحصل تلقائياً بواسطة النمو الاقتصادي. وبالتالي، بدأت تبرز أهمية وضرة التحول في الفكر التنموي من التنمية الاقتصادية التي تركز على زيادة الدخل القومي والدخل الفردي والادخار والاستثمار، إلى التنمية البشرية التي تركز على تنمية البشر، انطلاقاً من أن النمو الاقتصادي هو وسيلة لتحسين وتوسيع خيارات

<sup>١</sup> مصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠ - ص ١٧

ويتألف التقرير من ثمانية فصول وملحق وجدول المؤشرات، وهي:

**الفصل الأول:** يبحث في مفهوم التنمية البشرية والخلفية التي نشأ عليها وأبعادها وأهدافها وسياساتها والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. كما يعرف الأدوات المستخدمة في قياس التنمية البشرية، ويعرض موقع التنمية البشرية في تجربة التنمية في سورية.

**الفصل الثاني:** يستعرض تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا خلال الخمسين سنة الماضية، ويتناول بالتحليل تجربة سورية في التنمية للاقتصاد الوطني، وانعكاس خطط التنمية ومركزاتها على التنمية البشرية، ويعرض دور كل من القطاع العام والخاص والتعددية الاقتصادية والعولمة في التنمية البشرية والآفاق المستقبلية للتنمية الاقتصادية ودورها في التنمية البشرية.

**الفصل الثالث:** ويتناول الملامح السكانية الأساسية واتجاهاتها، سواء المتعلقة بمعدلات النمو السكاني، أو التوزيع الجغرافي للسكان والحضر، أو التركيب العمودي والنوعي والتعليمي والزواجي، أو حجم وتركيب الأسرة.

**الفصل الرابع:** ويتناول الخطوط العريضة لسياسات التعليم وسوق العمل وقضايا التشغيل والتنمية البشرية. فيلقى الضوء على نتائج تجربة إلزامية التعليم ومجانيته وديموقراطيته في سورية، ويبحث في قضايا تصحيح بنية النظام التعليمي والاستيعاب الجامعي وتطور كفاءة التعليم ومحو الأمية، ويعرض موضوع التناسب بين مخرجات سوق العمل وربط التعليم الفني والمهني بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يركز على أهمية تحقيق التنمية البشرية من خلال استراتيجيات التشغيل، ودور النمو الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة. ويحلل بنية البطالة في سوق العمل وقضايا الأجور في القطاعين الحكومي والخاص. ويلقى الضوء على الآفاق المستقبلية لسياسات التعليم والتشغيل.

**الفصل الخامس:** يبحث في السياسات الصحية وتطور المؤشرات الصحية والوسائل والأساليب المستخدمة في تطوير الواقع الصحي، وإمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية. كما يتناول التغذية والوضع الغذائي في سورية، وسلامة الأغذية، والحالة التغذوية للأطفال في سورية.

**الفصل السادس:** يتناول قضايا البيئة والتنمية البشرية، وتحديات البيئة ومحددات ومقيدات الوصول إلى بيئة نظيفة، وإدارة البيئة ومشاريع حماية البيئة وأثرها على التنمية البشرية والآفاق المستقبلية لتحقيق بيئة متوازنة وقابلة للاستمرار. ويستعرض تطور الخدمات الأساسية من مياه نظيفة للشرب وصرف الصحي وسكن وكهرباء ومواصلات، وأثرها على التنمية البشرية.

**الفصل السابع:** يبحث في قضايا المشاركة الشعبية والسياسية ومستوياتها، ودور المرأة في التنمية البشرية، حيث يلقي الضوء على التحديات التي تواجه قضية تمكين المرأة من أخذ دورها في المجتمع، والحقوق القانونية المكتسبة للمرأة وتوسيع خياراتها، والمنطلقات العملية لتمكين المرأة العاملة وتوسيع خياراتها، وصون العمل النسوي، وحققها في العمل والأجر، ورعاية أدوارها العائلية-المعيشية. ويستعرض الوضع الراهن لمشاركة المرأة في اتخاذ القرار، ودور منظمة الاتحاد العام النسائي في تمكين المرأة. ويبحث تطوير تعليم المرأة ومحو أميتها ومشاركتها في قوة العمل.

**الفصل الثامن:** يتناول قضايا قياس التنمية البشرية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى المحافظات. ويستعرض مؤشرات التنمية البشرية ومكونات دليل التنمية البشرية في سوريا. كما يستعرض نتائج قياس التنمية والتمكين على أساس الجنس.

أما على مستوى المحافظات فيستعرض نتائج دليلي العمر المتوقع والتحصيل التعليمي كمكونين من مكونات دليل التنمية البشرية الثلاثة، ودليل التنمية المرتبط بنوع

الجنس، وتطور بعض الخصائص الديموغرافية  
والاقتصادية والخدمية في سورية.

ملحق الملاحظات الفنية: يبين طرق حساب دليل التنمية  
البشرية، ودليلي التنمية والتمكين المرتبطين بنوع  
الجنس.

جدول مؤشرات التنمية البشرية.

## الفصل الأول

### الإطار المفاهيمي والتحليلي للتنمية البشرية

#### ١-١-١ الإطار المفاهيمي لتنمية البشرية:

#### ١-١-١ مفهوم للتنمية البشرية:

أمام الناس<sup>٢</sup>. ومع أن الخيارات متعددة ومتنوعة، ونظريا بلا حدود، فإن الخيارات الأساسية تتركز في ثلاث، هي:

- أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل.
- وأن يتعلموا أي أن يكتسبوا المعرفة.
- وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائق.

ومن بين الخيارات الأخرى، هناك الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان احترام الإنسان لذاته<sup>٣</sup>. كما أن مصطلح التنمية البشرية يعنى مستوى ما حققه الناس من رفاهية<sup>٤</sup>.

<sup>٢</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ١٢ - انظر أيضا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ص ١١ وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ص ج

<sup>٣</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢١، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ص ١١

<sup>٤</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢٢ .

انطلاقا من أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في آن واحد وأن الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة، فإنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتنمية خلق البيئة الملائمة ليتمتع الناس بالرفاهية من خلال حياة طويلة وسليمة وخلاقة<sup>١</sup>. ومع أن هذا قد يبدو بديهيا، فإنه كثيرا ما يغفل في غمرة توجيه الاهتمام إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نمو الدخل القومي أو إلى المتوسط الفردي لأي من هذين المتغيرين، وهذا يعني انصراف الاهتمام إلى الوسيلة بدلا من التركيز على الغاية.

وهكذا ينبغي أن نستذكر أن التوسع في الإنتاج والثروة ما هو إلا وسيلة إلى غاية، وأن الغاية من التنمية يجب أن تكون رفاهية البشر أي التنمية البشرية. وبينما سنبيين في فقرة لاحقة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، سنعرض هنا ما هو المقصود بالتنمية البشرية.

لقد أطلق وتطور مفهوم التنمية البشرية، بالمعنى الذي يبحث هنا، في تقارير التنمية البشرية السنوية، التي بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بإصدارها منذ عام ١٩٩٠، والتي تعرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة

<sup>١</sup> - انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢٠

وحسب مصطلح التنمية البشرية، لا يمكن اعتبار الدخل بديلاً للخيارات الإنسانية المتنوعة. كما أن توافر الدخل لا يسمح بالضرورة بممارسة جميع هذه الخيارات، وذلك لأسباب عدة منها<sup>١</sup>:

◆ إن الدخل وسيلة وليس غاية. وهو بهذه الصفة قد يستخدم للحصول على الغذاء أو على دواء ضروري فيزيد بذلك مستوى الرفاه البشري. كما قد يستخدم للحصول على مخدرات فيؤثر سلباً على هذا الرفاه. وبعبارة أخرى، إن مستوى الرفاهية يعتمد على استخدامات الدخل إلى جانب مستوى الدخل.

◆ تشير تجارب كثير من البلدان إلى إمكانية تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية رغم تواضع مستويات الدخل فيها، وكما تشير تجارب بلدان أخرى إلى تواضع مؤشرات التنمية البشرية رغم الارتفاع النسبي لمستويات الدخل فيها. وكما أن ارتفاع معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية الإجمالية (مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي...) في عدد من بلدان العالم الثالث سريعة النمو لم يحد من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه شرائح كبيرة من السكان، فإن "الدول الصناعية تدرك الآن أن الدخل المرتفع لا يحميها من سرعة انتشار عدد من المشكلات مثل المخدرات، وإدمان الكحوليات ومرض نقصان المناعة (الإيدز)..."<sup>٢</sup>.

◆ إن برامج التكيف التي استهدفت تحسين النمو الاقتصادي أدت في كثير من الحالات إلى التحجيم القاسي لجهود التنمية البشرية في عدد من البلدان النامية<sup>٣</sup>.

◆ إن مستوى الدخل الحالي لبلد ما قد لا يعطي فكرة كافية عن احتمالات النمو في المستقبل. فإذا كان هذا البلد قد خصص جزءاً كبيراً من استثماراته لتنمية ثروته البشرية، فإن دخله المستقبلي سيكون أعلى بكثير مما يشير إليه مستوى الدخل الحالي.

وينبغي التمييز بين جانبين للتنمية البشرية. الجانب الأول: هو تكوين القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات. أما الجانب الثاني: فهو انتفاع الناس بالقدرات التي اكتسبوها في الأغراض الإنتاجية أو في أغراض ترفيهية وقت الفراغ أو في أغراض ممارسة نشاط ثقافي أو اجتماعي أو سياسي. وإذا لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين تكون النتيجة شعوراً كبيراً بالإحباط البشري.

### ١-٢-١ الخلفية التي نشأ عليها مفهوم التنمية البشرية:

نشأ وتطور مفهوم التنمية البشرية بالمعنى الذي تم إبرازه في الفقرة السابقة على خلفية أنماط النمو والتنمية التي شهدتها العالم منذ مطلع الستينات. فقد حققت البلدان النامية منذ الستينات تقدماً ملموساً في طريق التنمية البشرية، وضائق الفجوة بين الشمال والجنوب في مجال التنمية البشرية رغم زيادة اتساع الفجوة في الدخل.

<sup>١</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢٠-٢٢، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ص ١٨، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص ١٦.  
<sup>٢</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ص ٢١.

<sup>٣</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.



إلا أن هذا التقدم ينبغي أن يوضع في المنظور الصحيح في ضوء ما يلي<sup>١</sup>:

◆ مازال هناك ما يقارب من ٩٠٠/ مليون شخص في العالم النامي لا يستطيعون القراءة والكتابة، و١,٥/ مليار شخص لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الأولية، و١,٧٥/ مليار نسمة لا تتوفر لهم المياه النقية، وحوالي ١٠٠/ مليون نسمة عاجزين عن إيجاد مأوى، ونحو ٨٠٠/ مليون نسمة ما زالوا يبيتون جوعاً يومياً، وأكثر من ١/ مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر المطلق. والأطفال والنساء هم أشد الفئات معاناة. إن هذا الحرمان البشري الذي تعاني منه مئات الملايين يمثل تحديات ينبغي مواجهتها والتغلب عليها.

◆ إن التقدم الذي تحقق في تضيق الفجوة بين الشمال والجنوب في مجالات التنمية البشرية يثير الأمل من جهة ويبعث على القلق من جهة أخرى. فهو من جهة يشكل مصدر أمل في أن يصبح من الممكن الارتفاع بالعالم النامي إلى مستوى أساسي من التنمية البشرية خلال فترة قصيرة نسبياً إذا ما وجهت الجهود الإنمائية الوطنية في الاتجاه المناسب. وهو من جهة ثانية مصدر قلق بسبب حقيقة أن أربعة أخماس السكان في العالم الثالث، بالرغم من أن حياتهم أضحت أطول عمراً وأفضل من ناحية التعليم، فإنهم مازالوا يفتقرون إلى الفرص التي تمكنهم من استغلال طاقتهم العملية بالشكل الكامل. وما لم يتم خلق فرص

اقتصادية في الجنوب، فسوف تزداد نسبة المواهب والقدرات البشرية التي تبدد وتهدر، كما أن ضغوط الهجرة الدولية، بما ينطوي عليه من تداعيات، قد تزداد زيادة كبيرة جداً. وعلاوة على ذلك، فرغم ضيق الفجوات بين الشمال والجنوب فيما يتصل بعوامل البقاء الأساسية، تتزايد الفجوات اتساعاً في مجالات العلوم والتكنولوجيا حتى أنها أصبحت تهدد مستقبل التنمية والتقدم في بلدان الجنوب.

◆ إن المتوسطات الرقمية المتعلقة بالتنمية البشرية تخفي كثيراً من التباين فيما بين بلدان الجنوب.

◆ إن الفجوات في التنمية البشرية داخل كل بلد على حدة كبيرة أيضاً، وتتواجد هذه الفجوات بصورة عامة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، بين الذكور والإناث، وبين الأغنياء والفقراء. وهذا يدل على اتساع المجال أمام إدخال تحسينات كبيرة على أوجه توزيع الإنفاق الاجتماعي العام.

◆ إن التقدم البشري على مدى العقود الثلاثة التي سبقت التسعينات لم يكن يسير بخطى موحدة كما لم يكن سيره خالياً من العقبات<sup>٢</sup>. فقد سجلت بلدان كثيرة اتجاهات عكسية خلال الثمانينات بارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال ومعدلات وفيات الأطفال. وقد أدت التخفيضات التي أدخلت على الميزانيات إلى ضغط كبير في الإنفاق الاجتماعي. ورغم أن بعض البلدان استطاعت تجنب

<sup>٢</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام

١٩٩٨ ص ١٦.

<sup>١</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام

١٩٩٠ ص ٢٩-٣٢.

إدخال تخفيضات على البرامج الاجتماعية عن طريق تحسين الإدارة الاقتصادية، فقد دفع الكثير من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ثمنًا اجتماعيًا فادحًا أثناء فترة التكيف في الثمانينات.

◆ ويكشف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ضعف الصلة بين النمو والتنمية البشرية في البلدان ذات التنمية غير المتوازنة وهي كثيرة، والتي تحقق فيها نمو جيد ولكن مع قدر ضئيل من التنمية البشرية، أو تنمية بشرية جيدة ولكن مع قدر قليل من النمو أو دونما نمو على الإطلاق.

إن ما تقدم يشكل الخلفية التي نشأ عليها مفهوم التنمية البشرية بالمعنى الذي يتضمنه تقرير التنمية البشرية السنوي الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي ينطوي على ضرورة إعادة النظر بمقياس التقدم بما يتفق مع مقولة أن الناس هم صانعو التنمية وهم هدف التنمية في آن واحد. وفي الواقع، إذا كانت هذه المقولة ليست جديدة، فإنها في نفس الوقت كثيرا ما تهمل إلى حد كبير، إذ أنه كثيرا ما يعتبر مستوى الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي مقياسا لدرجة التقدم.

### ١-٣-١- أبعاد التنمية البشرية:

مع محافظته على جوهره الأساسي، فلين مفهوم التنمية البشرية تطور تشكيله وتحديد أبعاده بصورة تتفق مع هذا الجوهر، وذلك في ضوء المناقشات والإغناء والإضافات التي كانت تبرز إثر صدور كل من تقارير البرنامج الإنمائي السنوية عن التنمية البشرية. ونتيجة لذلك، اتسع

وتعمق مفهوم التنمية البشرية بحيث أصبح يشتمل على الأبعاد التالية<sup>١</sup>:

#### أ- التمكين:

يعتمد التمكين على توسيع قدرات الناس بحيث تزداد الخيارات أمامهم وبالتالي دائرة الحرية التي يتمتعون بها على أنه لا يمكن للناس أن يتمتعوا سوى بخيارات محدودة وضيقة إذا لم يتحرروا من الجوع والحاجة والحرمان. ومن حيث المبدأ يملك كل فرد الحرية في أن يشتري السلع الغذائية وغير الغذائية. ولكن هذه الحرية تفقد معناها إذا كان الناس لا يمتلكون القوة الشرائية اللازمة. وقد يكون للأفراد الحرية في أن يقرأوا صحفة، ولكن ممارسة هذه الحرية تتوقف على معرفة القراءة والكتابة. كذلك قد يكون الفرد حرا في أن يسافر حول العالم، ولكن لن يستطيع ذلك إذا كان المرض يفرض عليه التزام سريره<sup>٢</sup>. وينطوي التمكين على معنى إضافي، وهو أن يكون باستطاعة الناس في أثناء ممارسة حياتهم اليومية أن يشاركوا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم أو أن يدعموا صنع هذه القرارات. فالناس ينبغي أن لا يكونوا مستفيدين سلبيين من عملية يقررها وينظمها لهم آخرون بل ينبغي أن يكونوا فاعلين نشطين في عملية التنمية الخاصة بهم، ويتحقق هذا من خلال المشاركة.

#### ب- التعاون:

يعيش الناس داخل شبكة معقدة من الهياكل الاجتماعية التي تبدأ من الأسرة وتصل إلى الدولة، كما تبدأ من أنماط الاكتفاء الذاتي المحلية وتصل إلى الشركات متعددة الجنسيات. وهم أيضا كائنات اجتماعية تعطي قيمة كبيرة لمساهمة الأفراد في تحسين حياة المجتمع. وهذا الإحساس بالانتماء

<sup>١</sup> البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام

١٩٩٦، ص ٥٥-٥٦.

من التنمية البشرية يمكن التعبير عنه بانعدام الفقر والحرمان وتوفير الفرص والخيارات.

#### هـ-الأمن:

هناك الملايين من البشر في البلدان النامية يعيشون على حافة الكارثة. وحتى في البلدان المتقدمة يتعرض الناس باستمرار لخطر الجريمة أو العنف أو البطالة. والبطالة مصدر رئيسي لانعدام الأمن كونها تقضي على حق الناس في الحصول على دخل وفوائد أخرى. وإذا كانت فكرة الأمن قد بقيت خلال زمن طويل تشير إلى الأمن العسكري أو أمن الدول فإنه يجب أن لا يغيب عن الفكر أن من الحاجات الأساسية للغاية أمن الرزق. كما أن الناس يريدون أيضا أن يكونوا متحررين من التهديدات المزمنة مثل المرض، وكذلك من حدوث اختلالات مفاجئة ومؤلمة في حياتهم اليومية. ويؤكد مفهوم التنمية البشرية على وجوب أن يتمتع كل فرد بحد أدنى من جميع أشكال الأمن هذه.

#### ١-٤-١-العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية:

إذا كان النمو الاقتصادي يوسع القاعدة المادية للوفاء باحتياجات الإنسان فإن مدى تلبية هذه الاحتياجات يتوقف على توزيع الموارد بين الناس واستخدامها في توفير الخيارات والفرص لا سيما فرص العمل. وينبغي هنا تسليط الضوء على أن الصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ليست صلة تلقائية. إلا أنه من الممكن تعزيز هذه الصلة من خلال إجراءات تتخذ على صعيد السياسات التنموية. والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية هي علاقة متبادلة بمعنى أنه عندما تكون الصلة قوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فإن كلا منهما يسهم في تعزيز

مصدر هام من مصادر الرفاه، فهو يضيف على الفرد إحساسا بالمتعة وإحساسا بوجود هدف ووجود معنى للحياة.

وتتطوي التنمية البشرية بالضرورة على الاهتمام بالثقافة-أي بالطرائق التي يختارها الناس للعيش معا- لأن الإحساس بالتماسك الاجتماعي القائم على الثقافة والقيم والمعتقدات المشتركة هو الذي يشكل التنمية البشرية الفردية. وهكذا، فإن التنمية البشرية لا تعنى بالناس كأفراد فقط بل تعنى أيضا بكيفية تفاعلهم وتعاونهم في المجتمع.

#### ج-الإنصاف:

يتجه التفكير عادة إلى الإنصاف في مجال الثروة والدخل. إلا أن التنمية البشرية تتبنى رؤية أكثر اتساعا تتمثل بالسعي إلى الإنصاف في القدرات والفرص الأساسية. وبحسب هذه الرؤية، يجب أن يحصل كل فرد على فرصة للتعليم، ولأن يحيا حياة مديدة وصحية. وينطبق هذا على المرأة التي قد لا تتاح لها في بعض المجتمعات المحلية الفرص التي تتاح للرجل.

وتعزيز الإنصاف يستدعي أن توجه المساعدات الحكومية إلى الفقراء من الناس أكثر من الأغنياء، وإلى بعض الناس، مثل المرضى والمعوقين الذين يحتاجون إلى موارد أكثر مما يحتاجه الآخرون كي يتمتعوا بنفس المستوى من القدرات.

#### د-الاستدامة:

تلبى التنمية البشرية المستدامة احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهي بالتالي تتطوي على اعتبارات الإنصاف بين الأجيال. على أن ما يجب نقله من جيل إلى آخر ليس كما محددًا من الثروة الإنتاجية بقدر ما هو نقل مستوى معين

الأخر. وعلى العكس، عندما تكون الصلة ضعيفة أو غائبة فإن كلا منهما يعيق تطور الآخر.

ويمكن تمييز سلسلتين من ردود الأفعال، فتفضي إحداها من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية (أي نمو من أجل الناس). أما الثانية فتفضي من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي.

#### آ- الحلقات الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية:

• تتطوي السلسلة المتجهة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية على مجموعتين رئيسيتين من الحلقات. تتضمن المجموعة الأولى تأثيرات نشاط الأسرة وإنفاقها على التنمية البشرية، بينما تتضمن المجموعة الثانية تأثير السياسات والنفقات الحكومية.

#### • نشاط الأسرة وإنفاقها:

إضافة إلى دورها في التنمية البشرية من خلال تربية الأطفال ورعاية المرضى والمسنين، فإن الأسرة تسهم في التنمية البشرية من خلال استخدام دخولها في توفير الغذاء والأدوية والكتب المدرسية وهي أهم وسائل تكوين القدرات. فالأسر الفقيرة تنفق جزءا كبيرا من الزيادة في دخولها على تحسين الغذاء كما ونوعا. كما خلصت دراسة مستفيضة إلى أن الأسرة تنفق حصة كبيرة من الزيادة في الدخل على التعليم. ويؤدي تحسين دخل الأسرة ليس فقط إلى ارتفاع معدل القيد في المدارس، وإنما أيضا إلى ارتفاع مستوى أداء التلاميذ، إذ عندما يتوفر للأسر دخل أعلى تزداد قدرتها على تهيئة بيئة تفضي بدرجة أكبر إلى التعليم في المنزل وفي المدرسة. كما أن الأسر تنفق نسبة من الزيادات في دخولها على تحسين

صحة أفرادها. وقد أثبتت دراسات تفصيلية وجود علاقة بين ازدياد دخل الأسرة والتحسين في عدد من المؤشرات الصحية مثل معدلات البقاء على قيد الحياة ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدلات الإصابة بالمرض بين الأطفال.

#### • السياسات والنفقات الحكومية:

يتيح النمو الاقتصادي للحكومات، من خلال ما تتخذه من سياسات وإجراءات، أن تزيد الموارد المادية المخصصة للتنمية البشرية.

ومن حيث المبدأ يمكن للحكومات في الدول الأغنى أن تقدم مزيدا من الدعم للتنمية البشرية حيث أنه كلما ازداد الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد توافر أموال للإنفاق الحكومي على التنمية البشرية. إلا أن هذا ليس صحيحا دائما، إذ يمكن أن يتباين الإنفاق الحكومي ووجهات استخدامه تباينا كبيرا فيما بين البلدان ذات الدخل المتماثل وذلك تبعا لتباين النسب من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة لكل من الإنفاق العام والإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والتغذية والإمداد بالمياه والصرف الصحي).

وبوجه عام، كلما ازدادت الحصة من الناتج المحلي الإجمالي التي تخصصها الحكومة للخدمات الاجتماعية كلما تحسنت ظروف حياة ذوي الدخل المنخفض وتحسنت شروط التنمية البشرية. إلا أنه حتى عندما تبقى هذه النسبة ثابتة فإن البلد الذي يحقق نموا اقتصاديا أفضل تتوفر لديه إمكانية أكبر لتعزيز وتحسين التنمية البشرية. وبطبيعة الحال، فإن تحويل هذه الإمكانية إلى فعل يتطلب تبني السياسات واتخاذ الإجراءات المواتية. وفي الواقع، إذا كان من الممكن، حتى في حال غياب النمو الاقتصادي، اتخاذ تدابير ورصد موارد

تفضي إلى تحسين كبير في مستوى التنمية البشرية فإنه لا يمكن توفير الموارد اللازمة لاستدامة هذا التحسين دون تحقيق النمو الاقتصادي. وهكذا تبرز إذا أهمية دور السياسات الوطنية من جهة ودور النمو الاقتصادي من جهة أخرى في الحلقات الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية. ولعله من نافلة القول التأكيد على أنه وفي ضوء ندرة الموارد المتاحة، ينبغي بذل قصارى الجهد لرفع مردود الإنفاق على تطوير نشاطات التنمية البشرية.

- أما العوامل التي من شأنها تعزيز حلقات الاتصال الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية فأهمها ما يلي:

- **الإنصاف:** فكلما كان توزيع الموارد أكثر قرباً إلى المساواة كلما كان من الأرجح أن يؤدي نمو الدخل إلى تحسين ظروف حياة نسبة أعلى من السكان.

- **الإنفاق الاجتماعي ذو الأولوية:** حيث يمكن للحكومات أن تؤثر في تطوير مستوى التنمية البشرية تأثيراً كبيراً من خلال توجيه نسبة عالية من الإيرادات العامة إلى أوجه الإنفاق الاجتماعي ذات الأولوية وخاصة الإنفاق على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والتغذية والإمداد بالمياه والصرف الصحي) للجميع.

- **توفير فرص كسب الدخل:** فالنمو الاقتصادي يتحول إلى تحسين في التنمية البشرية من خلال توسيع فرص كسب الدخل. والسعي بنجاح إلى تحقيق هذا الهدف يتطلب أنماطاً من النمو مولدة للعمالة كون هذه الأخيرة تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر كسب الدخل.

- **إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية:** حتى عندما يتحقق نمو اقتصادي جيد، فإن الناس الذين لا يمكنهم الوصول إلى الأصول الإنتاجية مثل الأرض والائتمانات والبنية الأساسية المادية، ستكون إمكانية حصولهم على الفرص الاقتصادية، والتي هي من أهم مقومات التنمية البشرية، ضعيفة. وهكذا، فإن تفعيل الحلقات الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية يتطلب توفير إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية لجميع الناس. وهذا يتطلب تدخلاً من الدولة بهذا الاتجاه تتناسب سياسته وإجراءاته مع واقع وخصوصيات كل بلد.

- **الحكم الجيد:** إن الحكم الجيد هو الحكم الذي ينطوي على تمكين الحكومات للناس من تقاسم ثمار النمو والمشاركة العريضة في الحياة العامة، وإدارة الموارد بنزاهة وفاعلية وعدل، وعلى توفير جميع العوامل التي تقدم عرضها بصورة أفضل وهو بالتالي من شأنه أن يفضي إلى صلة أقوى بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

- **العمل الأهلي:** عندما يعمل الناس معاً من خلال المؤسسات فإنهم يلعبون دوراً حيوياً في تعزيز التنمية البشرية. فالمنظمات غير الحكومية أو الجماعات الأهلية تكمل الأنشطة الحكومية وتوفر إمكانية وصول الخدمات إلى كثيرين كانوا سيظلون محرومين منها، بدون ذلك، لفترة زمنية يختلف امتدادها باختلاف السياسات التنموية. وعندما يعمل الناس معاً فترة طويلة، بحيث يكتسبون عادات وقيماً ومعتقدات مشتركة تثرى طريقة حياتهم وعملهم، فإنهم يكتسبون رأس مال اجتماعي، يكمل رأس المال المادي ورأس المال البشري ويتيح استخدامهما وإدارتهما بمزيد من الكفاءة. فإيجاد مناخ من الثقة والتعاون، على سبيل المثال، يهيئ بيئة يمكن أن ينمو فيها الاستثمار والادخار

بما في ذلك النظم القانونية والمالية، كل هذا من شأنه أن يرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية. ويتجلى بعض أوضاع الفوائد الاقتصادية للتنمية البشرية في أن هذه التنمية تجعل العاملين، لا سيما الأشد فقواً، أكثر إنتاجية عن طريق تحسين تغذيتهم وتعليمهم وصحتهم.

• وبصدد أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي يجدر إبراز ما يلي:

- تزداد احتمالات وقدرات العاملين في الزراعة والصناعة على استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية مع ازدياد المستوى التعليمي. أما تكوين القدرات التكنولوجية فيتطلب توفير مراكز البحث والتطوير إلى جانب مستويات عالية للتعليم.

- كما أن التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا يتيح إمكانية تغيير نمط التجارة الخارجية لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني. ففي الاقتصاديات ذات الطابع الزراعي يؤدي هذا التفاعل إلى تطوير الصناعات الزراعية وتصدير المنتجات الزراعية بعد تصنيعها عوضاً عن تصديرها بصيغتها الأولية. وفي الاقتصادات غير الغنية بالمواد الأولية يؤدي هذا التفاعل إلى التوسع العمودي في عمليات التصنيع وتصدير منتجات تتطوي على المزيد من القيمة المضافة.

- إضافة إلى ما تقدم، فإن توفير الحكومات للخدمات العامة لاسيما التعليم الأساسي والصحة الأساسية والبنية الأساسية كالمطرق وشبكات الري ونظم الاتصالات، يساهم في تكوين بيئة تزداد معها فرص الاستثمار المجدية ويحفز بالتالي على الادخار. كذلك فإن تعليم الأبناء ينطوي على توظيف استثمارات إنتاجية من قبل الأسر، إذ أن هذه الأخيرة عندما ترسل أبناءها إلى المدارس فإنها تتنازل بذلك عن دخل، إما لتكلفة

والعمالة بصورة أفضل، ومن ثم فهو يسهم بصورة فعالة في النمو الاقتصادي. والأهم من ذلك أن لرأس المال الاجتماعي دوراً حاسماً بالنسبة للتنمية البشرية، إذ أن الذين يتصرفون كمجموعة قوية متماسكة، سواء من خلال المنظمات غير الحكومية أو الجماعات الأهلية، يمكن أن يحققوا أكثر مما يحققه الأفراد، ويتيح هذا بالتالي توسيع الخيارات لعدد أكبر من الأفراد مما لو كان العمل الجماعي غائبا. إضافة إلى هذا فإن غياب العمل الجماعي يترتب عليه تآكل رأس المال الاجتماعي بحيث يحل محله سلوك يتسم بالنزعة الفردية والبحث عن المصالح الفردية والجشع والعنف والجريمة. وقد لعب رأس المال الاجتماعي دوراً هاماً في نجاح التنمية البشرية في بلدان كثيرة من أهمها السويد واليابان. ومع أن تنمية رأس المال الاجتماعي ليست في الأصل من مهام الحكومات إذ أن معظم أشكال التعاون الأهلي تكون تلقائية، فإن بإمكان الحكومات أن تسهم بإيجابية في هذا المجال من خلال إتاحة المجال والتشجيع اللازم للمنظمات غير الحكومية المختلفة لتنمية إمكاناتها.

ب- الحلقات الممتدة من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي:

من المؤكد أن الناس الأصحاء المتعلمين جيداً تتوفر لديهم إمكانية أكبر لتطوير الاقتصاد. على أن هذا لا يعني أن الهدف الوحيد للاستثمارات في الصحة والتعليم هو تحسين كفاءة الاقتصاد. بل إن كون التنمية البشرية غاية في حد ذاتها يبرر هذه الاستثمارات حتى عندما لا تحقق عائداً اقتصادياً مرتفعاً. وفي الواقع هناك أنواع أخرى من الاستثمارات في التنمية البشرية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. فتحسين قدرة وتنظيم العمال والإدارة، والتمكين من استخدام المستويات الأعلى من التكنولوجيا وتعزيز المؤسسات العامة والخاصة

التعليم أو لفقدان عمل أبنائها خلال فترة التعليم، لكي تحقق دخلا أعلى في المستقبل. كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية يتركز عادة في تلك الدول التي قطعت شوطا متقدما في التنمية البشرية لاسيما في مجال التعليم وخاصة التعليم الفني والمهني والتدريب.

- ويجدر التنويه بأن الحلقات الممتدة من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي تعتمد بصورة خاصة على ما يلي:
  - تراكم رأس المال البشري من خلال الاستثمارات في الصحة والتغذية والتعليم والتدريب على المهارات والبحث والتطوير.
  - إتاحة الفرص للناس للمساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

### ١-٥-١- أهداف وسياسات التنمية البشرية:

يمكن إيجاز أهداف وسياسات التنمية البشرية على النحو الذي يبرزه تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على النحو التالي<sup>١</sup>:

أ- إن استراتيجيات وسياسات التنمية البشرية ينبغي أن تستهدف بصورة خاصة ما يلي:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي كونه يمثل أحد أسس توسيع الخيارات والانتفاع من زيادة قدرات الإنسان.
- الحد من الفقر المطلق.

- العناية بالناس الذين يعيشون في فقر مطلق والذين هم في حاجة إلى مساندة الحكومات كي يصلوا إلى مستوى مقبول من التنمية البشرية.
- إلى جانب ذلك، تعد حماية البيئة الطبيعية، وتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من الخيارات المتاحة أمام الأجيال المقبلة من الأهداف الرئيسية للتنمية.

ب- وعلى صعيد السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية البشرية، يمكن تمييز أربعة محاور هي: النمو مع العدل، وتلبية احتياجات جميع فئات المواطنين وتصحيح التباين فيما بين الجماعات وفيما بين الأفراد، وتشجيع المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية وتشجيع المبادرات الخاصة.

#### ▪ النمو مع المعدل:

- يعد مستوى ومعدل التطور التقني المصحوب بالعلم والتكنولوجيا وتنمية القدرات البشرية، من أهم العوامل في تحديد معدل النمو الاقتصادي. وهكذا فإن تعزيز التنمية البشرية، من خلال تطور القدرات البشرية، لا يعد مهما في حد ذاته فحسب، بل باعتباره أيضا أحد العناصر الأساسية في عملية النمو.
- ولكي يكون النمو عادلا وتوزيع الدخل منصفلا يساعد بصورة جوهرية في تحسين التنمية البشرية ينبغي:
  - ♦ أن يكون توزيع الأصول عادلا، وهذا يرتبط بالنسبة للدول النامية بصورة عامة بالتوزيع العادل للأرض باعتبارها مصدرا رئيسيا للدخل.
  - ♦ تحقيق زيادة سريعة في فرص العمل المنتج لتوفير الدخل للزيادات المستمرة في قوة العمل.

<sup>١</sup> - انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص ٥٣-١٠٩.

إن ما تقدم ينطوي على ضرورة وضع سياسات تشجع على الانتفاع بالأساليب التكنولوجية والموارد البشرية وتطوير القدرات البشرية وتنظيم توزيع الأصول الإنتاجية وزيادة فرص العمل المنتج مع الربط بين جميع هذه العناصر بما يراعي خصائص وخصوصيات كل بلد والمرحلة التنموية التي يمر بها.

#### ▪ تلبية احتياجات المجتمع:

تقوم سياسة تلبية احتياجات المجتمع، لاسيما الفئات المحرومة، على عنصرين أساسيين هما:  
أولاً: توفير الخدمات الأساسية وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية للجميع دون استثناء.

ثانياً: وجود خطط واضحة تستهدف الفئات المحرومة، مثل خطط دعم دخل الأسر الفقيرة بصورة مباشرة (من خلال مدفوعات نقدية مباشرة) أو بصورة غير مباشرة (من خلال العمل في الأشغال العامة). وكبديل لخطط دعم الدخل، أو استكمالاً لهذه الخطط يمكن توجيه الدعم لأسعار السلع الغذائية الأساسية.

#### ▪ تصحيح التباين:

يتركز الاهتمام في هذا المجال، بصورة خاصة، على ثلاثة أشكال للتباين تختلف درجة كل منها، في حال وجودها، من مجتمع لآخر، هي:  
- التباين بين الريف والحضر: والذي يتطلب تصحيحه أو تقليصه زيادة نسبة الموارد المخصصة للمناطق الريفية وتبني نظام اللامركزية في اتخاذ القرارات بحيث يتم تحديد الأولويات واتخاذ القرارات على المستوى المحلي.

- التباين بين الإناث والذكور: ينبغي تصحيح هذا التباين، والذي يعرف في كثير من البلدان، من خلال إصدار قوانين تضمن المساواة بين الجنسين في الحصول على الأصول الثابتة، وفرص العمل والتعليم والحصول على القروض. كما يلزم إدخال الإصلاحات التي تكفل المشاركة الكاملة من جانب المرأة في اتخاذ القرارات، من خلال مشاركتها في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

- التباين بين الأغنياء والفقراء، والذي يمكن العمل على تقليصه من خلال تيسير وتشجيع ودعم انتفاع الفقراء من خدمات المرافق الصحية والتعليمية.

#### ▪ تشجيع المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية وتشجيع المبادرات الخاصة:

يتبوأ الناس موقعا مركزيا في التنمية البشرية وذلك بصفتهم من العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية البشرية من جهة وكمستفيدين منها من جهة ثانية. وهذا يعكس ضرورة أن يشارك الناس مشاركة كاملة في تسريع مسيرة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وأن تكون احتياجات الناس واهتماماتهم هي التي تحدد اتجاه التنمية. وتبدأ التنمية القائمة على المشاركة الجماهيرية بالاعتماد على الذات، أي أن يكون الناس قادرين على العناية بشؤونهم. إلا أن التأكيد على أهمية اعتماد الناس على أنفسهم في شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية يجب ألا يفسر على أنه يعني معارضة تدخل الدولة في التنمية البشرية، بل، على العكس من ذلك، إن زيادة مشاركة الجماهير في عملية التنمية تعتمد على السياسات والبرامج الحكومية المعدة بعناية. غير أنه ينبغي أن يرافق هذا تشجيع المبادرات الخاصة بما في ذلك المستثمرين في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على



الصعيدين الوطني والمحلي، وبما يكفل تعبئة الموارد البشرية والمادية في خدمة تسريع التنمية البشرية.

إن المحاور الأربعة لسياسات التنمية البشرية التي استعرضناها تشكل توجهات وأطرا عامة. ويلزم من أجل اختيار حزمة المحاور المناسبة والسياسات النوعية المناسبة لبلد ما، أن يؤخذ بالاعتبار بصورة خاصة مستوى نصيب الفرد من الدخل ومدى ما تحقق من إنجازات في مجال التنمية البشرية ونمط توزيع الأصول الثابتة والدخل وخصوصيات هذا البلد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، لا بد أن تؤدي التغيرات والتطورات في نفس البلد إلى إعادة النظر في السياسات النافذة وتكيفها بما يتلاءم مع هذه التطورات.

كذلك تواجه الحكومات مسألة أخرى تتمثل باختيار الترتيب الزمني المناسب للإجواءات المتتالية في المجالات الاجتماعية كون الموارد التي تتطلبها هذه المجالات عاجزة عن تلبية دفعات واحدة. وفي ضوء الأهداف الأساسية للتنمية البشرية، فإنه، حيثما ينبغي المفاضلة من حيث الترتيب الزمني بين عدة خيارات، لا بد أن يكون للمردود الاجتماعي والاقتصادي من الترتيبات الزمنية المتاحة، الدور الأساسي في تحديد واختيار الترتيب الزمني الأفضل.

## ١-٢-١- الأدوات التحليلية للتنمية البشرية:

إن الخطوة الأولى في فهم واقع التنمية البشرية وتحديد أهدافها وألوياتها ورسم سياساتها تتمثل بتحديد المتغيرات الرئيسية التي تعبر عن هذه التنمية، ومن ثم اختيار مقياس (أو دليل) يجمع

هذه المتغيرات، فبيّن المستوى الذي تم بلوغه في تحقيق التنمية البشرية ويمكن من المقارنة فيما بين المناطق ضمن البلد الواحد وكذلك فيما بين مجموعات، ضمن البلد الواحد أيضا، يتم اختيارها وفق معايير معينة كالمقارنة بين الريف والحضر أو بين الأغنياء والفقراء أو بين الذكور والإناث، كما يمكن من المقارنة بين البلدان.

وسنستعرض فيما يلي المؤشرات (المتغيرات) الأساسية في قياس التنمية البشرية، كأدوات تحليلية تمثل صيغا رائدة تساعد المخططين وصانعي القرارات في التعرف على واقع التنمية البشرية وتحديد الأهداف ورسم السياسات الملائمة لبلوغها.

## ١-٢-١- عناصر قياس التنمية البشرية:

يمكن القول من حيث المبدأ أن أي نظام لقياس ورصد مستوى التنمية البشرية ينبغي أن يشتمل على أكبر عدد ممكن من المتغيرات التي تدخل في تكوين التنمية البشرية. إلا أن الافتقار إلى الإحصاءات القابلة للمقارنة وتعذر قياس بعض المتغيرات يحول دون ذلك. ومن جهة ثانية، فإن تضمين هذا النظام كثيرا من المتغيرات يحول دون ذلك. ومن جهة ثانية، فإن تضمين هذا النظام كثيرا من المتغيرات قد يؤدي إلى تعقيد غير مرغوب كما قد يشتت اهتمامات صانعي السياسات والقرارات بدلا من تركيزها على الاتجاهات والعناصر الرئيسية الهامة. وهكذا فإن قياس التنمية البشرية يركز على ثلاثة عناصر أساسية هي: العمر المتوقع عند الولادة، والمعرفة (أو التحصيل العلمي)، ومستوى المعيشة.

### العنصر الأول: العمر المتوقع عند الولادة:

إن المتغير المستخدم للتعبير عن العمر المتوقع عند الولادة هو متوسط العمر المرتقب عند

المعرفة(أو التحصيل العلمي)<sup>٢</sup>، ثم استخدم ابتداء من تقرير عام ١٩٩٥ معدل القيد في المراحل الابتدائية والثانوية والعليا معا بدلا من متوسط عدد سنوات الدراسة<sup>٣</sup>.

### **العنصر الثالث: حيازة الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشة لائق:**

يعد هذا العنصر أكثر العناصر تعقيدا في القياس. فهو يتطلب بيانات عن حيازة الأرض والأصول الإنتاجية الأخرى وعن الانتماء والدخل والموارد الأخرى. وفي ضوء صعوبة توفير البيانات عن جميع هذه المتغيرات، يمكن الاكتفاء باستخدام مؤشر الدخل مع إدخال التحسين المناسب على قيمة الدخل الاسمي لمعالجة الأمرين التاليين: الأمر الأول: هو تباين القوة الشرائية للوحدة النقدية بين البلدان، إذ ينتج عن هذا التباين محدودية دلالة المقارنة بين مستوى الدخل الاسمي في بلد ما ومستوى الدخل الاسمي في بلد آخر.. ويتم التغلب على هذه الصعوبة باستخدام مؤشر "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية".

الأمر الثاني: هو تضاول المنفعة الحدية للزيادة في الدخل ابتداء من مستوى معين، إذ ينتج عن ذلك أيضا محدودية دلالة المقارنة بين المستويات المختلفة للدخول. وقد أمكن التغلب على هذه الصعوبة أيضا باستخدام "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية".

<sup>٢</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١.

<sup>٣</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.

الولادة. وتكمن أهمية هذا المتغير في الاعتقاد العام أن الحياة الطويلة هي قيمة في حد ذاتها، وفي أن العديد من الفوائد والمنافع غير المباشرة(مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة) ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع مستوى العمر عند الولادة. وهذا الارتباط يجعل العمر المرتقب أحد المؤشرات الهامة للتنمية البشرية. لاسيما في ظل عدم توفر معلومات شاملة في الوقت الحاضر عن صحة الناس ومستوى تغذيتهم.

### **العنصر الثاني: المعرفة (أو التحصيل التعليمي):**

يقصد باستخدام هذا العنصر التعبير عن أهمية فوائد التعليم في تكوين قدرات الإنسان وخياراته. وقد تم تطوير التعبير عن هذا العنصر في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ ثم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.

ففي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ استخدمت نسبة إلمام الكبار بالقراءة والكتابة للتعبير عن هذا العنصر<sup>١</sup> وفي الواقع، بالرغم من أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ليست انعكاسا عاما لإمكانية الحصول على فوائد التعليم ولاسيما التعليم الجيد الذي يعد من الضرورات الهامة للحياة المنتجة في المجتمع الحديث، فإن هذه النسبة تشكل خطوة أولى في مجال التعليم واكتساب المعرفة. لذلك تعد الأرقام الدالة على هذه النسبة من المعايير الأساسية في قياس التنمية البشرية.

وفي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، تم استخدام متوسط عدد سنوات التعليم إلى جانب نسبة إلمام الكبار بالقراءة والكتابة للتعبير عن عنصر

<sup>١</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠.

تلك هي العناصر الثلاثة الرئيسية لقياس التنمية البشرية. أما الخيارات الأخرى التي تنطوي عليها التنمية البشرية، مثل الحرية السياسية والأمن الشخصي والعلاقات بين الناس وبيئتهم الطبيعية فيتعدى قياسها في الوقت الحاضر، إلا أن ينبغي عدم إهمالها في الدراسات التحليلية عن التنمية البشرية.

### ٢-٢-١ دليل التنمية البشرية:

١- بغية استنباط مقياس رقمي للتنمية البشرية، ينبغي بداية الإشارة إلى أن الناس لا يفصلون بين الجوانب المختلفة لحياتهم، بل يتكون لديهم إحساس عام أي إحساس إجمالي، بالرفاهية. لذلك، فإنه من المناسب استخدام دليل مركب لقياس مستوى التنمية البشرية. ولما كان البشر وسيلة للتنمية وغاية لها في آن واحد، فإن هذا الدليل ينبغي أن يستوعب هذين الجانبين معاً. وهكذا تم وضع دليل يستوعب العناصر الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي طول العمر المتوقع عند الولادة، المعرفة (أو التحصيل العلمي)، والدخل الأساسي اللازم لتحقيق مستوى حياة لائق<sup>١</sup>. ويشير طول العمر المتوقع عند الولادة والمعرفة إلى تكوين القدرات البشرية، بينما يشكل الدخل مؤشراً بديلاً للخيارات المتاحة أمام الناس للاستفادة من قدراتهم. ويقاس العمر المتوقع عند الولادة بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة. ويقاس

<sup>١</sup> - لعل استنباط هذا الدليل من أهم ما يميز مفهوم التنمية البشرية الذي أطلقه تقرير التنمية البشرية السنوي الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، إذ أن الجهود البحثية والعلمية السابقة ركزت إما على الدخل أو على المؤشرات الاجتماعية ولم توجد دليلاً يعرب عن الجانبين معاً. انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص ٢٧.

مستوى المعرفة (أو التحصيل العلمي) بمزيج من معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (ويعطى ثلثاً وزن مرجح) ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً (ثلث وزن مرجح) بينما يقاس مستوى الدخل (أو المعيشة) بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية.

ب- ولاحتساب دليل التنمية البشرية حددت قيمتان ثابتتان إحداهما دنيا والثانية قصوى لكل من العناصر أو المتغيرات الثلاثة على النحو التالي<sup>٢</sup>:

- العمر المتوقع عند الولادة: القيمة الدنيا ٢٥ عاماً والقيمة القصوى ٨٥ عاماً.
- مستوى المعرفة أو التحصيل العلمي: معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين: القيمة الدنيا صفر بالمائة والقيمة القصوى ١٠٠%.
- نسبة القيد في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية: القيمة الدنيا صفر بالمائة والقيمة القصوى ١٠٠%.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية: القيمة الدنيا ١٠٠ دولار حسب تعادل القوة الشرائية، والقيمة القصوى ٤٠٠٠٠ دولار حسب تعادل القوة الشرائية.

ج- وفي خطوة أولى لاحتساب دليل التنمية البشرية يجري احتساب دليل لكل من تلك العناصر أو المتغيرات يمكن تسميته مؤشراً بسيطاً، وذلك على النحو التالي:

<sup>٢</sup> - انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، ص ١٠٦، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، ص ١٢٢، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص ١٠٨.

مع ملاحظة ما يلي:

- إن المقصود بالقيمة القصوى هنا هو القيمة المخصومة للقيمة القصوى.
- المقصود بالقيمة الفعلية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار. وعندما تكون القيمة الفعلية أعلى من مستوى دخل العتبة (متوسط الدخل العالمي) فلا بد من احتساب قيمتها المخصومة واستخدامها في هذه المعادلة. أما إذا كانت أدنى من مستوى دخل العتبة فلا داعي لاحتساب قيمتها المخصومة.
- أما القيمة الدنيا فليس ما يدعو لاحتساب قيمتها المخصومة كونها بالتعريف أدنى من مستوى دخل العتبة.

د-بعد ذلك يجري احتساب دليل التنمية البشرية والذي هو الوسط الحسابي لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب القوة الشرائية. وتتراوح القيمة النظرية لدليل التنمية البشرية بين واحد كحد أقصى وصفر كحد أدنى. وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، فإن كندا تحقق أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية (٠,٩٦٠) بينما يبلغ دليل التنمية البشرية في سيراليون أدنى قيمة له بين دول العالم (٠,١٨٥)<sup>٢</sup>

هـ واختتاماً لهذه الفقرة حول دليل التنمية البشرية، نرى أنه من الأهمية بمكان إبراز الملاحظات الآتية:

<sup>٢</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام

وهذا باستثناء دليل الدخل، حيث لا بد من الأخذ بالاعتبار تضاول المنفعة الحدية للدخل وذلك ابتداء من مستوى عتبة محدد. وقد اعتبرت هذه العتبة مساوية لمتوسط الدخل العالمي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية. ولتضمنين هذا المفهوم في دليل الدخل يجري بداية خصم أي دخل يفوق مستوى العتبة باستخدام صيغة رياضية للحصول على ما يسمى "القيمة المخصومة للدخل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية" أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية، كما تحتسب القيمة المخصومة للقيمة القصوى للدخل حسب تعادل القوة الشرائية. ومن ثم يجري احتساب دليل الدخل على النحو الذي سبقت الإشارة إليه أي:

<sup>١</sup> - إذا رمزنا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية بـ  $Y^*$  ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية في البلد الذي نود احتساب دليل التنمية البشرية الخاص بـ  $Y$ ، وللقيمة المخصومة لـ  $Y$  بـ  $WY$

تحتسب  $WY$  على النحو التالي:

$$0 < Y < Y^* \quad \text{عندما تكون}$$

$$WY = Y^*$$

وعندما تكون  $Y^*$

$$< Y < 2Y^*$$

$$WY = Y^* + 2(Y - Y^*)^{1/2}$$

وعندما تكون

$$2Y < Y < 3Y$$

$$WY = Y^* + 2(Y)^{1/2} + 3(Y - 2Y^*)^{1/3}$$

وهكذا ..... انظر نفس المرجع السابق

لبطء تغير اثنين من عناصره الرئيسية الثلاثة هما العمر المتوقع ومستوى المعرفة. إلا أنه يمكن تجاوز هذا القيد بتضمين دليل التنمية البشرية عناصر تتصف من جهة بأهميتها لهذه التنمية ومن جهة أخرى بأنها أكثر حساسية للتغير في المدى القصير مثل نسبة البطالة ونسبة السكان المستفيدين من الخدمات الصحية أو حصة الفرد من الحريرات كنسبة من الحصة اللازمة، كون هذه المتغيرات أسرع استجابة في تطورها للسياسيات مما هو عليه الحال فيما يخص طول العمر المتوقع ومستوى المعرفة.

### ١-٢-٣-مقاييس تكميلية للتنمية البشرية:

إلى جانب دليل التنمية البشرية هناك مقاييس تكميلية للتنمية البشرية لعل أهمها دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس. فمفهوم التنمية البشرية يولي أهمية كبيرة لشمول الرفاه جميع فئات الناس. ومن هذا المنطلق، وفي ضوء التفاوتات في الفرص المتاحة بين الرجل والمرأة، رغم تعاونهما وتقاسمهما جوانب كثيرة من الحياة، خصص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ حيزاً واسعاً لمسألة الافتقار إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية في العالم المعاصر، مبرزاً ضرورة وضع مؤشرات تراعي حصة كل من الجنسين يقاس بها التقدم والمنجزات. وهكذا فقد ابتكر ذلك التقرير دليلاً تكميلياً هو دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس. ويستخدم دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية (وهي كما سبق أن بينا العمر المتوقع عند الولادة ومستوى التحصيل العلمي ونصيب الفرد من الدخل)، والاختلاف بينهما هو أن دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس يعدل

إن دليل التنمية البشرية، إضافة إلى استخدامه للتعرف على مستوى الإنجازات والقصور لدى المجموعات المختلفة ضمن البلد الواحد وذلك بتطبيقه على كل من المجموعات كما يطبق على البلد المستقل. وهذه المجموعات يمكن اختيارها على أساس جغرافي (مثل المناطق الإدارية المختلفة أو الريف أو الحضر) أو على أساس نوع الجنس (بحيث يحتسب الدليل لكل من فئتي الذكور والإناث) أو على أساس مستوى الدخل (بحيث يحتسب الدليل لكل من فئتي الأغنياء والفقراء). وإن المقارنة بين قيمة دليل التنمية لمجموعة ما وقيمه للمجموعات الأخرى ضمن البلد الواحد تتيح التعرف على التفاوت بين المجموعات تمهيداً لتقصي أسباب هذا التفاوت ومن ثم رسم الأهداف وصياغة الإستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتحسين مستوى الحياة على صعيد مختلف مكونات دليل التنمية البشرية لدى المجموعات التي تشكو من ضالة المنجزات والتقدم.

- إن المواضيع التي تشغل الحيز الأكبر من اهتمامات الدول تختلف من دولة لأخرى، وكذلك أولويات هذه الدول. ويمكن في الواقع تكييف دليل التنمية البشرية بحيث يعكس هذه الاهتمامات والأولويات. فإذا كانت البطالة تشكل هاجساً رئيسياً في بلد ما، يمكن أن تضاف نسبة البطالة إلى المؤشرات الرئيسية الثلاثة (العمر المتوقع عند الولادة، ومستوى المعرفة، ومستوى الدخل) التي تكون دليل التنمية البشرية. كذلك يمكن على سبيل المثال توسيع مؤشر العمر المتوقع عند الولادة وذلك بأن تضاف إليه نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إذا ما كانت هذه النسبة تكتسب أهمية خاصة.
- يتعدى استخدام دليل التنمية البشرية لرصد تطور التنمية البشرية في المدى القصير نظراً

### ١-٣- موقع التنمية البشرية في تجربة سورية التنموية

بدأت عملية تخطيط التنمية في سورية بصورة برامج إنمائية في الخمسينات. ومنذ مطلع الستينات بدأ العمل بنظام التخطيط الخمسي تسانده الأطر العشرية والخطط السنوية.

ومن المناسب أن نحاول التعرف هنا على موقع التنمية البشرية في تجربة التخطيط التنموي وفي نمط التنمية. ولعله ليس من ناقله القول الإشارة بداية إلى أنه إذا كان مفهوم التنمية البشرية بالمعنى الدقيق والتفصيلي المتضمن في هذا التقرير قد ظهر، أول ما ظهر، في عام ١٩٩٠، فإن مضامين وعناصر هذا المفهوم تعبر عن ظواهر معروفة، بصورة أو بأخرى، في الفكر والتجارب التنموية منذ عقود من الزمن، سواء في ذلك عنصر الصحة وامتداد العمر المتوقع عند الولادة أو عنصر المعرفة أو عنصر الدخل. وما يميز مفهوم التنمية البشرية بالمعنى الذي أطلقته تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمستخدم هنا، هو أن هذا المفهوم من جهة سلب الضوء على طبيعة العلاقات فيما بين العناصر المكونة له، ومن جهة ثانية استنبط مقياسا موحدا مركبا للتنمية البشرية.

وإذ تتولى الفصول اللاحقة تحليل التنمية البشرية وعناصرها بصورة تفصيلية، فإنه يمكن أن نبرز هنا صورة إجمالية لأهم خصائص تجربة التنمية في سورية المتصلة بخدمات الصحة والتعليم والصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

إن استقراء خطط وتجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية يبين أن العناصر الرئيسية للتنمية البشرية ومتماتها لم تكن غائبة عن اهتمامات وتجربة التنمية، وذلك في محاولة الخطط الإنمائية، تحقيق نوع من التوازن

متوسط إنجاز كل بلد بخصوص كل من هذه المتغيرات وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الإناث والذكور حيث يستخدم متوسطا توفيقيا لقيمة المتغيرات الخاصة بالرجل وقيمة المتغيرات الخاصة بالمرأة، وهذا المتوسط التوفيقى يكون أدنى من المتوسط الحسابى لهاتين القيمتين بقدر ما يكون التفاوت كبيرا بين إنجاز الإناث وإنجاز الذكور. وهكذا فإن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في بلد ما يكون أدنى من دليل التنمية البشرية لذات البلد بمقدار ما يكون التفاوت كبيرا بين إنجاز الذكور وإنجاز الإناث. فإذا افترضنا أن هناك بلدين دليل التنمية البشرية لأحدهما مساو لدليل التنمية البشرية للبلد الآخر، إلا أن التباين بين إنجازات الرجل وإنجازات المرأة أكبر في البلد الأول مما هو عليه في البلد الثانى. وهكذا فإن تقرير التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٥ بدأ ينشر إضافة إلى دليل التنمية البشرية دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس. إلا أنه في ضوء محدودية البيانات المتوفرة بحسب نوع الجنس ومحدودية دقة هذه البيانات فإن دليل التنمية بحسب الجنس، وبالرغم من اقترابه تدريجيا، منذ عام ١٩٩٥، من الدقة اللازمة، مازال بعيدا عن مستوى الدقة اللازم للتعبير عن الواقع. وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس بين /٠,٩٤٠/ في كندا و/٠,١٦٥/ في سيراليون، في حين أن دليل التنمية البشرية يبلغ /٠,٩٦٠/ في كندا و/٠,١٨٥/ في سيراليون.

وإضافة إلى دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس هناك مقاييس تكميلية لدليل التنمية البشرية<sup>١</sup> مثل مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس.

<sup>١</sup> - انظر الفصل الثامن

على بعض الصعد: السعي لتحقيق التوازن بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، والتوازنات القطاعية داخل كل من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي والتوازنات الجغرافية فيما بين المناطق الإدارية وفيما بين الريف والمدينة، بالإضافة إلى محاولة تحقيق التكافؤ بين الجنسين وإنصاف المرأة وتمكينها وتعزيز وتطوير وتعبئة إمكانياتها. والتوازن في عملية التنمية لا يعني بالضرورة التساوي في معدلات النمو بين مختلف قطاعاتها أو مكوناتها بقدر ما يعني أن لا يؤدي التباين في هذه المعدلات، في حال وجوده، إلى اختناقات تفضي إلى إعاقة عملية التنمية. فالتوازن لا يستبعد أن يكون هناك -وبحسب المرحلة التنموية التي يمر بها البلد- قطاعات تنموية قائدة أو رائدة تنمو بمعدلات تفوق نمو القطاعات الأخرى، عندما يكون من شأن النمو الأسرع للقطاعات الرائدة أن يحفز النمو في القطاعات الأخرى ويفرز علاقات ديناميكية متبادلة معها بحيث يحرص النمو في الفئة الأولى نموًا في الفئة الأخرى يمارس بدوره تحفيزًا وتعزيزًا للنمو في الفئة الأولى، وهكذا..

▪ **فعلى صعيد التعليم**، تتميز التجربة التنموية في سورية، بتوفير التعليم المجاني في مختلف مراحل التعليم منذ المرحلة الابتدائية حتى التعليم الجامعي والتعليم العالي. وهي بهذا تتيح التعليم، وهو أحد العنصرين الأساسيين في جانب تكوين القدرات في التنمية البشرية، لجميع الناس، أغنياء ومحدودي الدخل. والأمر لا يتوقف عند هذا الحد، إذ تضعف أهمية مجانية التعليم إذا لم تتوفر الظروف أو الخدمات المساندة أو التي تتيح فعلا الوصول إلى فرصة التعليم. وهكذا، بغية تفعيل إمكانية الاستفادة من إتاحة هذه الفرصة تشدد خطط ونمط التنمية في سورية على نشر أبنية المدارس في الريف، إضافة إلى المدن، وتجهيزها

بالعناصر البشرية والمادية التي تهيؤها للنهوض بمهامها، كما تشدد على إلزامية التعليم الابتدائي، يستوي في ذلك الإناث والذكور، مما يفرز ويرسخ، منذ مرحلة الطفولة، مبدأ التكافؤ والمساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات ومن حيث كون كل منهما وسيلة لصنع التنمية وغاية لها في آن واحد. وتتطلب عملية التنمية للسنوات القادمة مد فترة التعليم الإلزامي لتشمل المرحلة الإعدادية ودون تمييز بين الإناث والذكور. ومن السلع "العامة" المكتملة للتعليم يمكن الإشارة إلى توفير الكهرباء في الريف والتي لا يمكن إغفال أهميتها في توفير الظروف الملائمة لنجاح عملية التعليم. وعلى صعيد التعليم الجامعي تتوزع الجامعات الأربع في سورية جغرافيا بما ييسر عملية الالتحاق بالتعليم الجامعي في مختلف المناطق الإدارية. ويكمل هذا مساكن طلابية لإقامة الطلاب الوافدين بإيجار رمزي. وفي جميع مراحل التعليم تتاح الكتب الدراسية بأسعار رمزية. ومما يجدر إبرازه، هو أن نسبة الإناث في مختلف مراحل التعليم تكاد تكون ٥٠% من مجموع المسجلين. وعلى الصعيد النوعي والعلاقة بين متطلبات التنمية والتعليم تبين الحاجة إلى المراجعة والتقييم المنهجين لربط وتطوير المناهج والتخصصات بما يلي متطلبات واحتياجات سوق العمل والتنمية سواء في التعليم ما قبل الجامعي أو في مرحلة التعليم الجامعي والدراسات العليا. وفي مجال معرفة القراءة والكتابة، فالأمية في انخفاض مستمر نتيجة جهود مشتركة من قبل المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك منظمة الاتحاد النسائي. وتجدر الإشارة إلى أن توفير التعليم على النحو الذي تقدم يشكل عبئا كبيرا على موازنة الدولة كثيرا ما أشار إليه خبراء من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولعل هذا العبء يجد ما يبرره تبريرا كاملا في ما يحققه من مردود

- الأساسية في التنمية الصحية ودعم القطاع الخاص ليكون رديفاً لدور الدولة ومكملاً له.
- توفير عناية خاصة لتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية الملائمة للمجموعات السكانية المعرضة أكثر من غيرها لاضطرابات صحية، مثل الأطفال قبل السن المدرسي وأطفال المدارس والأمهات والعمال.
  - مكافحة الأمراض السارية حيثما وجدت بما في ذلك تلوث البيئة الصحية والعمل باتجاه خفض معدلات المرض والوفيات بسببه.
  - تصنيع الأدوية الأساسية محلياً والعمل في إطار توفير الأمن الدوائي.
  - وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات الصحية تقدمها مشافي ومستوصفات الدولة بأجور رمزية. ويرفدها في ذلك مشافي ومستوصفات وعيادات القطاع الخاص، إضافة إلى منظمات غير حكومية واسعة الانتشار مثل الاتحاد النسائي واتحاد العمال.
  - لقد كان لتأكيد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستمرار على هذه التوجيهات دور كبير في رفع مستوى العنصر الصحي وهو أحد العناصر الثلاثة في قياس مدى التقدم في طريق التنمية البشرية كما أن التركيز على تطوير مستوى المعرفة والتحصيل التعليمي وفر الأرضية الخصبة للاستفادة من الخدمات الصحية.
  - وتعتبر الأهمية التي توليها خطط التنمية في سورية لتقوية الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، من خلال السياسات الحكومية والإنفاق الحكومي، عن الاهتمام بالجانب البشري في عملية التنمية، كما يتضح

تتموي، لاسيما إذا ما أخذنا بالاعتبار ليس الجانب المادي فقط وإنما الجانب البشري أيضا في عملية التنمية.

إن كل ما تقدم يوفر رصيذاً جيداً يعمل باتجاه قيمة مرتفعة لعنصر المعرفة أو التحصيل التعليمي في سورية.

▪ ويتبوأ العامل الصحي، وهو أحد العناصر الثلاثة الأساسية التي تفصح عن التنمية البشرية، موقعا هاما في التخطيط الإنمائي ونمط التنمية في سورية. لعله يتميز بذات الخصائص التي رأيناها بصدد عنصر المعرفة (أو التحصيل التعليمي). فالرعاية الصحية (الوقائية والعلاجية) تتبوأ حيزاً متميزاً في دائرة اهتمامات الدولة. ويعد مستوى الوعي الصحي من الدعائم الأساسية لتحسين المستوى الصحي<sup>1</sup> وتؤكد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الاهتمام بمختلف مكونات العامل الصحي، وخاصة تعزيز الإنجازات وتحقيق المزيد من التقدم لاسيما في المجالات الآتية:

- زيادة حجم الخدمات الصحية للناس والتركيز على رفع مستوى نوعيتها وسهولة وسرعة الاستفادة منها.

- توزيع الخدمات الصحية بجميع مستوياتها فيما بين مختلف المحافظات وكذلك بين المدن والأرياف وإيصال الخدمات الأساسية لجميع السكان.

- تطبيق نظام الرعاية الصحية الأولية واعتبارها من مسؤوليات الدولة.

- تعميق وتوسيع دور الدولة في القطاع الصحي وترسيخ دوره القيادي ليكون الإدارة

<sup>1</sup> -الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-



من إبراز بعض ملامح تجربة التنمية في سورية التالية:

- تعزيز إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية من خلال تملك الأرض. فمنذ الستينات مكنت عملية الإصلاح الزراعي العاملين في الريف من تملك الأرض والانتظام في جمعيات تعاونية باستطاعتها الحصول على الإئتمانات اللازمة إلى جانب تقديم خدمات لأعضائها تتجاوز قدراتهم منفردين، سواء في مجال تسويق المنتجات أو في مجال توفير المستلزمات الزراعية مثل السماد والآليات... ومما يقوي الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية أيضا، نمط التنمية المتوازنة جغرافيا في مجال البنى التحتية (شبكة النقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والصحة والتعليم) وفي مجال المشروعات التنموية الأخرى.

- العمل على تطوير القطاع الزراعي، مما يعني تطوير الريف أيضا، من خلال التوسع في شبكات الري، وتقديم بعض المدخلات بأسعار مدعومة حتى أواسط الثمانينات إلا أن سياسات التسعير لمنتجاته لم تكن تساعد على تحقيق فائض مناسب للمنتجين الزراعيين، للقيام بالتطوير والتحديث الضروريين، ومنذ أوائل التسعينات تمنح الدولة أسعارا مجزية للمزارعين المنتجين للمحاصيل الرئيسية، إلا أنها بالمقابل تخلت عن دورها في تزويد المزارعين بمستلزمات إنتاج مدعومة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقلص العائد بالنسبة للمزارعين.

- العمل على تطوير قدرات العمل لدى رأس المال البشري، من خلال التوسع في التعليم

واختصاصاته لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال دعم التدريب، الأمر الذي ساعد على تحسين العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. - تشجيع وتنشيط العمل الأهلي، الذي يرفد عمل المؤسسات الحكومية، والذي تقوم به منظمات غير حكومية واسعة الانتشار، مثل اتحاد العمال والاتحاد النسائي واتحاد شبيبة...، ويشتمل، إلى جانب التوعية بمكونات وجوانب التنمية المستدامة، على تقديم خدمات متنوعة في مجالات الصحة والتعليم.

- لم تحظ الإدارة والسياسات الاقتصادية بالتطوير الملائم لاحتياجات عملية التنمية وبما ينسجم مع التطورات الإقليمية والدولية وبما يراعي خصائص وخصوصيات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي انعكس بضعف أداء الإدارة العامة وإدارات القطاع العام الإنتاجي، وتسبب في هدر الطاقات والإمكانات البشرية المتاحة وإعاق في المحصلة التنمية البشرية.

- إيلاء القطاعين الصحي والتعليمي أهمية كبيرة تتمثل بالانتشار الجغرافي والتطور النوعي للمؤسسات التي تعنى بهما وتقديم خدماتهما بصورة مجانية أو بأجور رمزية.

- بشكل عام تم تبني تقنيات أقرب إلى النمط كثيف العمل. وبذلك يكون النمط الاقتصادي هو من النوع المولد للعمالة أي لغرض كسب الدخل، ولكن بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٩١، أقيمت بعض المشاريع كثيفة رأس المال، مما حد من فرص استيعاب، أعداد أكبر من قوة العمل. إن العمل من أهم مصادر تكوين الدخل وهو يعبر بدوره عن علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

- **الملاحظة الثانية:** هي أن سورية بحاجة إلى مزيد من الإنجاز في هذا المضمار، وإلى استراتيجية تنمية متوازنة خلاقة يرتبط جانبها الاقتصادي والبشري بعلاقات تعاضديه ديناميكية تجعل كل منهما يعزز الآخر ويساهم في تطويره وتقدمه، وهي بحاجة كذلك لاستمرار التعاون على صعيد العلاقات الدولية وعلى صعيد العلاقات مع منظمات الأمم المتحدة.

إن ما تقدم يبرز الملامح العريضة لموقع بعض العناصر الرئيسية للتنمية البشرية في إطار خطط وتجربة النمو في سورية. وسوف تعرض الفصول اللاحقة من هذا التقرير تحليلات أفقية وعمودية، تعطي صورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً لمسيرة وإنجازات وتحديات وآفاق التنمية بجانبها الاقتصادي والبشري

- نتيجة تطبيق بعض الإصلاحات ذات الطابع الليبرالي منذ أواسط الثمانينات، تراجعت الاستثمارات العامة ولم تعوض باستثمارات من قبل القطاع الخاص، الأمر الذي انعكس بمحدودية فرص العمل الجديدة، وعدم القدرة على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وقد تجلّى ذلك بارتفاع معدلات البطالة ووصولها إلى مستويات خطيرة على التوازن الاجتماعي أواخر التسعينات.

- من العرض الموجز الذي قدمناه حول موقع التنمية البشرية وعناصرها الرئيسية في تجربة التنمية البشرية في سورية يتبين أن الجانب البشري لم يكن غائبا في عملية التنمية، وهو يشكل حيزاً في دائرة اهتمام الخطط والسياسات التنموية، هو ما يفرز إيجابياً مناخاً يساعد على تقدم التنمية البشرية بجانبها؛ تكوين القدرات وانتفاع الناس بهذه القدرات ويجدر هنا تدوين ملاحظتين:

- **الملاحظة الأولى:** هي أن سورية حققت تقدماً ملموساً في مضمار التنمية البشرية وإن كان التقدم في مسار التنمية البشرية قد واجه في النصف الثاني من الثمانينات صعوبات جديدة بسبب أولاً: ركود الاقتصادي العالمي وانعكاساته على اقتصادات الدول النامية ومنها سورية، وثانياً: السياسات الانكماشية التي أخذ بها انسجاماً مع توصيات المؤسسات المالية الدولية، وتجاوز هذه الصعوبات يحتاج إلى إصلاحات واسعة أصبحت في العام الأخير (٢٠٠٠) موضع اهتمام وحوار رسمي وشعبي، ولم تتوضح بعد اتجاهاتها. أمام سورية كما هو حال مجموعة الدول النامية طريق طويل يتطلب الاستمرار في بذل الجهود للارتقاء بمستوى التنمية البشرية المتحقق، ولتقليص الفجوة التنموية بينها وبين الدول المتقدمة.

## الفصل الثاني

# النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

الموازنة العامة للدولة التوازن بين الاستيراد والتصدير، والتوازن بين التدفقات النقدية والمادية. كما تبنت الدولة التعددية الاقتصادية بغية تعبئة جميع الموارد البشرية والمادية المتاحة لما فيه خدمة عملية التنمية. ومازالت الخيارات غير واضحة لمواجهة الظروف والشروط التي تفرضها العولمة الجارية، وعلى هذه الخيارات يتوقف مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وآفاق التنمية البشرية في سورية، خلال العقد القادم.

### ٢ - ١ النظرة إلى التنمية البشرية في خطط التنمية:

أعطت خطط التنمية - في بداياتها - الأهمية الأولى لتطوير المؤشرات الاقتصادية، وكان الرأي السائد، إن تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة إنتاج السلع والخدمات سيكفل - بشكل تلقائي - تحقيق التحسن في الجوانب البشرية لعملية التنمية، وأن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي ومستوى معيشة السكان والمستوى الصحي والتعليمي وبالتالي ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وتقليص مستوى الأمية.

وبدأت مؤشرات التنمية البشرية تتضح شيئاً فشيئاً عبر الخطط المتتالية، وأصبحت قضية وصول الناس إلى الأسواق والخدمات تبرز أكثر فأكثر من خلال سياسات ومشاريع خطط التنمية التي استهدفت تحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية على جميع الناس،

واجهت سورية - عقب الاستقلال - قضية تعبئة الموارد المادية والمالية والبشرية وتوزيعها، واختيار الوسائل والأدوات الأكثر فعالية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في كافة مراحل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال نصف القرن الماضي.

وقد لعب مستوى توافر الموارد الوطنية، وأشكال الهياكل الاقتصادية القائمة والشروط الاقتصادية والاجتماعية الذاتية والموضوعية المحيطة بها دوراً كبيراً في اختيار استراتيجيات التنمية وأدواتها في كل مرحلة من المراحل.

وقد اختلف الأداء الاقتصادي العام باختلاف المراحل التي مرت بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءاً من مرحلة الاعتماد على المبادرة الفردية في عملية التنمية في الخمسينات ومرحلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية وما رافقها من توسع في القطاع العام والبدء بالخطط الخمسية للتنمية في الستينات ثم مرحلة التوسع الأكبر في القطاع العام إلى جانب التعددية الاقتصادية في السبعينات وأوائل الثمانينات، ومرحلة مواجهة منعكسات الركود الاقتصادي العالمي، وتطبيق سياسات نقدية انكماشية مع انفتاح متزايد على رأس المال المحلي والأجنبي منذ أواسط الثمانينات وحتى أواخر التسعينات.

وتعمل الدولة، منذ مطلع الستينات على إدارة النمو في الاقتصاد الوطني، من خلال الخطط الخمسية، من أجل تحقيق التوازن بين الموارد والنفقات في

وتتمية الريف وتقريب الفوارق بينه وبين المدينة، وتحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل، وإيجاد الظروف الملائمة لزيادة مساهمة المرأة في عملية التنمية، والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث.

ولاشك أن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية شهد ارتفاعا في حجوم المتغيرات الإجمالية كالناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والادخار والاستثمار والتشغيل، وارتفاعا في حجوم الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات، كما شهد تحسنا في الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان وارتفاعا في بالوضع الصحي والتعليمي الثقافي، وارتفاعا في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وزيادة في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وانخفاضا في معدلات الوفيات والأمية وخاصة بين الفئات الشابة من الذكور والإناث على السواء.

وقد أدى اتساع نطاق الخدمات الطبية المجانية إلى تعميم الاستفادة من هذه الخدمات لدى كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الفئات الفقيرة منها.

وساهم انتشار التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية ومجانية التعليم في مختلف المراحل التعليمية وتبني سياسة الاستيعاب الجامعي - منذ بداية السبعينات - لكافة الفئات الاجتماعية الفقيرة والغنية على السواء في زيادة أعداد المتعلمين بشكل كبير، وحدثت تبدل نوعي في طبيعة البنية الاجتماعية للفئات المتعلمة، وعمل هذا التحول على وصول أبناء هذه الفئات إلى مواقع القرار الاقتصادي والسياسي وأصبحوا يساهمون بصورة فعالة في إدارة وتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ولاشك أن تطور النظام الاقتصادي والاجتماعي في سورية أحدث تبديلا هاما في تركيب البنية الاجتماعية باتجاه إنصاف الفئات الاجتماعية الأقل دخلا وثروة في المناطق الريفية والحضرية على السواء، إلا أن

السياسات الاقتصادية المتبعة منذ أواسط الثمانينات، قد فاقت الخلل في توزيع الثروة والدخل لصالح الأغنياء، في الريف والحضر.

لقد أدى التوسع في التعليم وشموله فئات واسعة من الشعب، وخاصة الفئات الشابة منه، إلى إحداث تحولات نوعية هامة في مفاهيم السكان وقيمهم وأفضلياتهم وسلوكهم الاقتصادي والاجتماعي ( خاصة لدى الإناث)، حيث ازدادت مساهمة المرأة في قوة العمل من نحو ١٠,٧ % عام ١٩٧٠ إلى ما يقارب ١٧,٥ % عام ١٩٩٨. لقد أعاققت المركزية الشديدة، إمكانية الاستفادة من انتشار المنظمات الشعبية والنقابات المهنية ومجالس الإدارة المحلية، في توسيع إطار المشاركة الفعلية في تطوير التنمية البشرية، وتعزيز فرص إدماج البعد البشري في نشاط التنمية.

## ٢-٢ مركاتز التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تبنت الدولة التعددية الاقتصادية - منذ بداية السبعينات- وخصت القطاع العام بدور هام، إذ كانت على عتبة مرحلة التهيؤ للانطلاق في عملية التنمية، وحاجتها ماسة لتطوير اقتصادها، وكانت أهدافها المستقبلية طموحة وقدراتها البشرية وطاقاتها الاستيعابية محدودة. لقد تبنت استراتيجية "إحلال بدائل المستوردات وإستراتيجية تصنيع المواد الخام المحلية" لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي النهائي والوسيط، ورصدت مبالغ ضخمة لاستثمارها في تمويل مشاريعها الإنمائية. وساهمت المشاريع التنموية مساهمة فعالة في تطوير الهياكل الأساسية للتنمية ذات الأغراض المجتمعية، وفي توسيع القاعدة الإنتاجية في الزراعة والصناعة، واستثمار الثروات الباطنية. ومن أهم هذه المشاريع مشروع سد الفرات، ومصانع تكرير النفط، والأسمدة والإسمنت والحديد والغزل والنسيج والسكر والزيوت وغيرها. كما تركز نشاط عملية التنمية في توسيع

ف تجاوزت النطاق الاقتصادي إلى المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وأحدثت تغييرات كمية ونوعية بآن واحد .

## ٢-٣- الأداء الاقتصادي العام :

يختلف أداء التنمية الاقتصادية والاجتماعية باختلاف المراحل التي مرت بها العملية الاقتصادية في سوريا خلال الخمسين سنة الماضية، ويمكن تقسيمها إلى خمسة مراحل :

١. مرحلة تراكم الثروات الخاصة .
٢. مرحلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية .
٣. مرحلة النهوض الاقتصادي العام .
٤. مرحلة مواجهة منعكسات الركود الاقتصادي العالمي .
٥. مرحلة استنهاض الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية .

## ٢ - ٣ - ١ مرحلة تراكم الثروات الخاصة في الخمسينات :

اعتمد النظام الاقتصادي في سوريا - بعد الاستقلال - على المبادرات الفردية . وقد أتاحت الفرصة للفعاليات الاقتصادية التي تراكمت لديها مدخرات وفيرة نسبيا خلال فترة الحرب العالمية الثانية، للاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية من أجل تلبية حاجات السوق المحلية والتصدير للأسواق المجاورة، مثل زراعة القطن والشوندر السكري وصناعة الغزل والنسيج والسكر والكونسروة والإسمنت والزجاج. وحصل ازدهار في الاقتصاد الوطني نجم عنه تحقيق زيادة كبيرة في دخل الملكية مما أدى إلى تراكم المزيد من الثروات في أيدي فئة اجتماعية صغيرة، وضآلة في دخل العمل، بسبب انخفاض الأجور، وضآلة في الدخل التي كانت تحصل عليها باقي الفئات الاجتماعية. وهذا ما لعب دورا مهما في تراجع الاستثمار في النصف

قاعدة الخدمات الاجتماعية كالمدارس والجامعات والمستشفيات ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات والإسكان .

وقد عمل القطاع العام بكفاءة اقتصادية وأصبح موردا هاما للدخل المتاح للتنمية، وتعاضم دوره مع اتساع حجم الثروات المادية والموارد الوطنية المتاحة ومع زيادة إمكانيات الدولة الاقتصادية والمالية، ومع تزايد أعباء الدولة وحجم المهام الملقاة على عاتقها وضرورات التحكم في اتجاهات التنمية بعيدة المدى من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي في ضوء التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية المستجدة.

ومنذ بداية السبعينات، شجعت الدولة على تطوير مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإنتاجي والخدمي للتنمية. وبعد أن كان دوره محدودا في المراحل الأولى من التنمية، أصبح يحتل موقعا هاما في عملية التنمية - وخاصة منذ بداية التسعينات- في ضوء تبنى الدولة " لاستراتيجية المزوجة بين القطاعين العام والخاص " انطلاقا من مبدأ "التعددية الاقتصادية" الذي أفسح المجال للقطاع الخاص من أجل تطوير مساهمته في تحمل أعباء التنمية الاقتصادية.

وقد اختارت الدولة أسلوب " البرمجة " ثم "التخطيط الاقتصادي والاجتماعي" في وقت مبكر كأداة لتحريك النشاط الاقتصادي ودفع عملية التنمية باتجاه تحقيق مجموعة الأهداف التي يرغب المجتمع بالوصول إليها، فتم وضع خمس خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ( ١٩٦٠ - ١٩٨٥ ).

ولم تكن التنمية البشرية غائبة تماما عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل -منذ البداية- كانت بعض مضمانيها مشمولة بشكل أو بآخر في الأهداف العامة لهذه الخطط واستراتيجياتها وسياساتها ومشاريعها، إذ نظر إلى التنمية على أنها عملية حضارية شاملة تعتبر الإنسان هدفا نهائيا ومحورا لها،

الثاني من الخمسينات، وأدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والصناعي خاصة. مما كان حافزا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة أوائل الستينات .

### ٢ - ٣ - ٢ مرحلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الستينات :

حدثت في هذه الفترة تحولات اجتماعية واقتصادية هامة أدت إلى إقامة نظام اقتصادي - اجتماعي جديد حل محل النظام السابق، وبالتالي إلى إحداث تبدلات هامة في البنية الاجتماعية للمجتمع السوري باتجاه إنصاف الفئات الاجتماعية الأقل دخلا في الريف والحضر على السواء . وأهم هذه التحولات الإصلاح الزراعي والتأميم في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية .

وقد تركزت العملية الاقتصادية من خلال الخطتين الخمسينتين الأولى والثانية ( ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ) على الاستثمار في الصناعات الاستخراجية ( النفط ) وإقامة مشاريع البنية التحتية للاقتصاد الوطني لصالح تنمية الزراعة والصناعة والقطاعات الحديثة مثل مشروع سد الفرات ومشاريع الري واستصلاح الأراضي وتكرير النفط والإسمنت . إلا أن هذه المرحلة كانت متواضعة استثماريا نظرا لندرة الموارد المالية، لاسيما بسبب محدودية مبادرات القطاع الخاص في النشاطات الاستثمارية .

### ٢ - ٣ - ٣ مرحلة النهوض الاقتصادي العام في السبعينات :

حصلت في هذه الفترة تحولات اقتصادية هامة، كان أولها تبنى التعددية الاقتصادية التي بقي القطاع العام فيها يحتل الدور القيادي، واكتشاف النفط، واستثماره وطنيا، واستخراج الثروات الباطنية الأخرى كالفسفات والإسفلت والملح الصخري . ويتمثل ثاني هذه التحولات في توفير مصادر تمويلية داخلية

وخارجية كبيرة لصالح العملية التنموية خلال فترة السبعينات . وكان لتصحيح أسعار النفط وتحويلات المغتربين السوريين في الخارج والتحسين في العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية دور كبير في توفير هذه المصادر .

وقد تميزت هذه المرحلة بضخامة المتغيرات الاقتصادية، وحجم التدفقات المالية القادمة من الخارج ومن تصدير النفط والفسفات، مما ساهم في تدعيم القاعدة الاقتصادية والتي كان يمكن أن تشكل أساسا للانطلاق في التنمية المستقلة. لقد وضعت الخطتان الثالثة والرابعة ( ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ) هدف إقامة اقتصاد زراعي - صناعي يشكل أساسا متينا لتحقيق تنمية مستمرة، وتحقيق هدف مضاعفة الدخل القومي خلال أقل من عشر سنوات. لقد تركزت التنمية في السبعينات على التصنيع، حيث أعطيت الأولوية لتوسيع القاعدة الصناعية، كما أعطت الخطتان أهمية خاصة للتوسع في البنية التحتية، فأعطت الأولوية لمشاريع التعليم والصحة والكهرباء والمياه والإسكان، إن إنجاز مثل هذه المشروعات يمكن أن يسهم في توسيع خيارات الناس وتمكينهم من الانتفاع بقدراتهم.

وجرى تحديث الصناعة القائمة، وأقيمت مشاريع تنموية فاعلة: صناعات تحويلية جديدة (هندسية وكيمياوية) على أساس اقتصاديات الحجم الكبير، واستكمال مشروع سد الفرات، وتنويع الإنتاجين النباتي والحيواني، وتدعيم الزراعة المرورية والتكثيف الزراعي، والتوسع في توليد الطاقة الكهربائية ومد شبكات مياه الشرب والري والصرف والطرق والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات.

عملت الخطتان الخمسيتان ( ٧٠ - ٨٠ ) على تحسين التوزيع الجغرافي للمشاريع، ومن خلال توطئ عدد منها في المحافظات ومناطق غير مستقطبة للاستثمارات العامة والخاصة، عادة، وذلك ضمن هدف تطوير الريف والمناطق النائية، إلا أن هذه الاستثمارات

الثمانينات وحتى أوائل التسعينات، بدأ يتراكم فائض في قوة العمل تجلى بزيادة العاملين في قطاع الزراعة وفي القطاع غير المنظم وفي بطالة سافرة في الريف والحضر على السواء قاربت حسب مسح قوة العمل لعام ١٩٩٧ (١٠%) من قوة العمل.

وتميز مستوى الأداء الاقتصادي العام في السبعينات بالارتفاع وخاصة في النصف الأول منها، إذ تجاوزت معدلات النمو المنفذة سنويا للنتائج المحلي الإجمالي (١٢,٧%) وللاستثمار (٢١,٩%) معدلات النمو المخططة بشكل كبير وهي على التوالي (٨,٢%) و(١٠,٧%)، بينما انخفضت في النصف الثاني من هذه الفترة بالمقارنة مع الأهداف المخططة بالنسبة للنتائج وتقاربت بالنسبة للاستثمار. أما عدد المشتغلين فقد ارتفع بمعدل ٣% سنويا تقريبا.

ظلت محدودة، ولم تحقق الهدف المعلن بالنهوض بالريف والمناطق النائية وتوفير فرص عمل منتجة لأبناء هذه المناطق.

شجعت خطط التنمية الاقتصادية، على تطوير صيغة التعاون في القطاعات الزراعية والحرفية والسكنية، من خلال تقديم بعض التسهيلات الائتمانية ومن خلال توفير المواد الأولية الضرورية لها وإعطاء تسهيلات في تملك الأراضي بالنسبة للجمعيات السكنية، إلا أن صيغة التعاون الإنتاجي ما زالت بعيدة التحقيق، ومنذ أوائل التسعينات ومع ازدياد الانفتاح الاقتصادي لصالح رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، يشهد قطاع التعاون بشكل عام صعوبات ومعوقات تحد من تطوره، وتعمل على الحد من حركته وتدفعه للتراجع.

لقد عملت الخطط على استيعاب النسبة العظمى من قوة العمل المتاحة والوافدة إلى سوق العمل، كما عملت على تعبئة قوة العمل الزراعية، ومع تراجع الاستثمارات العامة خاصة منذ أواسط

#### جدول رقم (٢ - ١)

تطور معدلات النمو المخطط والمنفذ للنتائج والاستثمار والمشتغلين (١٩٧٠ - ١٩٩٥) (%)

" بأسعار ١٩٩٥ الثابتة "

٩٥/٩٠	٩٠/٨٠	٨٠/٧٥	٧٥/٧٠		
	٧,٥	١٢,٠	٨,٢	مخطط	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
٦,٤	٠,٥	٧,٥	١٢,٧	منفذ	
	٧,٦	١١,٨	١٠,٧	مخطط	معدل نمو الاستثمار
١٠,٩	٣,٧	١٠,٣	٢١,٩	منفذ	
	٢,٩	٤,٩	٥,٥	مخطط	معدل نمو عدد المشتغلين
-٥,٣-		-٢,٩-		منفذ	
(١٩٩٤ - ١٩٨١)		(١٩٨١ - ١٩٧٠)			

المصدر : هيئة تخطيط الدولة - الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية (١٩٧٠ - ١٩٨٥) .

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ .

المكتب المركزي للإحصاء - التعدادات السكانية لعام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ .

النسبية للاستثمار والمشتغلين في الزراعة، فإن الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي حافظت على مواقعها .  
ويلاحظ أن الاستثمارات في السبعينات قد تضاعفت ٤,٤ أضعاف بأسعار ١٩٩٥ الثابتة .

وقد انعكس ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي في السبعينات على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث نمت بمعدل ٩,٠ % سنويا خلال النصف الأول من هذه الفترة وبمعدل ٤,٠ % في النصف الثاني منها.

كما تميزت فترة السبعينات بانخفاض كبير في نسبة عدد المشتغلين في الزراعة إلى إجمالي عدد المشتغلين في القطر من ( ٥٢ % في عام ١٩٧٠ إلى ٢٦ % في عام ١٩٨١ ) نتيجة تحول قسم كبير منهم إلى القطاعات الأخرى وخاصة الخدمات والبناء التشييد، بينما ارتفعت نسبة المشتغلين في الصناعة والتعدين من ١٣ % إلى ١٨ % . وانخفضت نسبة الاستثمار في الزراعة إلى إجمالي الاستثمار في القطر من ١٥ % إلى ٤ % خلال نفس الفترة، وحافظت نسبة الاستثمار في الصناعة والتعدين على نسبة ٢٥ %، وارتفعت في القطاعات غير السلعية ( وعلى رأسها الخدمات ) من ٥٩ % إلى ٧١ % . وبالرغم من تراجع الأهمية

#### جدول رقم ( ٢ - ٢ )

تطور تركيب المشتغلين حسب القطاعات ( ١٩٧٠ - ١٩٩٨ ) ( % )

القطاع	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٨
زراعة	٥٢	٢٦	٢٨	٢٩	٢٤,٦
صناعة وتعدين	١٣	١٨	١٥	١٧	١٤,٤
بناء وتشبيد	٧	١٧	١٠	١٣	١٤,٥
قطاعات سلعية	٧٢	٦١	٥٣	٥٩	٥٣,٥
قطاعات غير سلعية	٢٨	٣٩	٤٧	٤١	٤٦,٥
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - تعدادي السكان لعامي ١٩٧٠، ١٩٨١ .

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٢ .

المكتب المركزي للإحصاء - نتائج مسح قوة العمل لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ .



جدول رقم ( ٢-٣ )  
تطور تركيب الاستثمار حسب القطاعات (١٩٧٠-١٩٩٨) (%)

\*بأسعار ١٩٩٥ الثابتة

القطاع	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
زراعة	١٥	٧	٤	١٣	٢٣	١٥	١٥
صناعة وتعددين	٢٦	٤٤	٢٥	١٨	٢٢	٢٧	٣٠
قطاعات سلعية	٤١	٥١	٢٩	٣١	٤٥	٤٢	٤٥
قطاعات غير سلعية	٥٩	٤٩	٧١	٦٩	٥٥	٥٨	٥٥
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ .

جدول رقم ( ٢-٤ )  
تطور تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (١٩٧٠-١٩٩٨) (%)

بأسعار ١٩٩٥ الثابتة

القطاع	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
زراعة	٣٣	٣١	٣٢	٢٧	٣٠	٢٨	٣٣
صناعة وتعددين	١٠	٩	٧	٨	١٣	١٤	١٧
بناء وتشيد	٥	٥	٨	١٠	٤	٤	٤
قطاعات سلعية	٤٨	٤٥	٤٧	٤٥	٤٧	٤٦	٥٤
قطاعات غير سلعية	٥٢	٥٥	٥٣	٥٥	٥٣	٥٤	٤٦
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ .

٢-٣-٤- مرحلة مواجهة منعكسات الركود  
الاقتصادي العالمي في الثمانينات :

فترة الثمانينات، والتي حملت سورية ودول المنطقة أعباء اقتصادية إضافية، مما ساهم في حدوث خلل في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة للدولة نتيجة التوسع في التمويل بالعجز، وانخفاض أسعار الصرف للعملة السورية تجاه العملات الأجنبية الرئيسية وكذلك انخفاض معدل نمو الاستثمار مما كان يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، لمواجهة الآثار السلبية لأزمة الركود الاقتصادي العالمي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

إن أزمة الركود العالمية قد انعكست على الدول النامية ومنها سورية، وزاد من تأثير هذه المنعكسات انخفاض عائدات تصدير النفط وارتفاع في قيم الواردات النفطية، وانخفاض في الأموال المتأتية من الخارج بما في ذلك تحويلات المغتربين السوريين، إضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية التي عرفت المنطقة في

لقد تباطأ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ١,٨٥% سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ونتيجة الافتقار للقطع الأجنبي، تم تأجيل العديد من المشروعات المدرجة في الخطة الخمسية الخامسة، وهذا ما انعكس لاحقا بإضعاف إمكانات النمو، والحد من القدرة على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لقد أعطيت الأولوية في هذه المرحلة لتنمية القطاع الزراعي، وقد لعب ذلك دورا إيجابيا بتقليص التبعية الغذائية للخارج، والحد من تأثير أزمة القطع الأجنبي التي عانت منها البلاد خلال تلك المرحلة.

نتيجة تقلص الموارد بالنسبة للحكومة، لجأت للمصرف المركزي للاقتراض فتزايدت مديونيتها بما يزيد عن أربعة أضعاف خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥، وتزايدت كمية النقد المصدر بأكثر من ١٧% سنويا أي ما يقارب تسعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي وزادت الكتلة النقدية بما يقارب ١,٥ مرة، الأمر الذي أدى إلى تسارع معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني، وتدهور سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية.

يهدف معالجة الأوضاع المستجدة على الاقتصاد السوري، بدأت الحكومة سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تصب في إطار إصلاح اقتصادي ليبرالي، وكان الهدف الأول منه، التثبيت النقدي والمالي، فتم الضغط على الإنفاق الحكومي للحد من عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال تقليص الدعم للملح الغذائية الأساسية، وتقليص الاستثمارات العامة، ومنع التعيين في الدولة والقطاع العام إلا على شاغر، وربط زيادات الأجور بمراسيم رئاسية، إلى جانب

التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وانسحاب المؤسسات العامة تدريجيا من هذه القطاع لصالح القطاع الخاص، وألغى الحظر المطبق على القطاع الخاص الصناعي من دخول بعض الصناعات، التي كانت حكوا على القطاع العام، وبدأ العمل على تخفيض سعر صرف الليرة السورية رسميا ليقارب أواخر التسعينات أسعار الصرف في الأسواق المجاورة، وترافق ذلك بتحرير الأسعار الداخلية وإلغاء غير معلن للرقابة على الأسعار.

بموجب هذه الإجراءات، تراجع مجمل تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد الوطني بما يعادل ٤١,٧% خلال السنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠، وتراجع الناتج المحلي الصافي (بأسعار ١٩٩٥ الثابتة) بما يعادل ٢,٨٢% سنويا<sup>٢</sup>، وتراجعت حصة الفرد من الناتج الصافي بما يعادل ١٨,٨% سنويا خلال تلك السنوات<sup>٣</sup>، وتزايدت الأسعار بما يقارب ٢٨% سنويا وسطيا خلال السنوات (١٩٨٥ - ١٩٩٠). لا تتوفر معطيات دقيقة عن البطالة نتيجة عدم فاعلية مكاتب التشغيل، مع ذلك فإن التقديرات الرسمية تشير إلى أن معدل البطالة قد ارتفع من ٤,٦٦% من قوة العمل عام ١٩٨٥ إلى ما يقارب ٦,٧% عام ١٩٩١، وكان عدد العاطلين عن العمل قد ازداد بمعدل وسطي سنوي يقارب ١٦,٥% للفترة المذكورة.

<sup>١</sup> - الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبأسعار الثابتة لعام

١٩٩٥ - المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩.

المكتب المركزي للإحصاء. دمشق ١٩٩٥.

<sup>٢</sup> - المصدر السابق حتى ٥٢٠-٥٢١

<sup>٣</sup> - المصدر السابق ص ٥٢٤ - ٥٢٥

جدول رقم (٢-٥)

تطور معدل النمو السنوي للمتغيرات الاقتصادية (١٩٧٠-١٩٩٨) (%)

" بأسعار ١٩٩٥ الثابتة "

١٩٩٧/٧٠	١٩٩٧/٩٠	١٩٩٠/٨٠	١٩٨٠/٧٠	المتغير الاقتصادي
٥,٦٨	٦,٤	٠,٤ -	١٠,٥	الناتج المحلي الإجمالي
٤,٦	٢,٨	٠,٧	٩,٢	استهلاك النهائي
٥,٩	٦,٨	٣,٧ -	١٦,٠	الاستثمار
٣,٩	١,٠	١,١	٨,٩	الاستيراد
٦,٠	١١,١	٧,٢	١,٤٥	التصدير

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ .

٥ - ٣ - ٢ المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات :

السوفيتي السابق، وفق إتفاق سداد الديون وزيادة الإنتاج من النفط الخفيف، الأمر الذي ساعد على زيادة الاستثمارات العامة خلال الفترة ( ١٩٩٣ - ١٩٩٨ ) بما يقارب ١٤ % سنويا (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥)، كما ازدادت الاستثمارات الخاصة اثر صدور قانون تشجيع الاستثمار بما يقارب ٥٥% عام ١٩٩٢ مقارنة مع عام ١٩٨١ وبلغت أوجها عام ١٩٩٤، ثم عادت للتراجع في السنوات اللاحقة.

حقق الناتج المحلي الإجمالي ( بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥، وبكافة عوامل الإنتاج )، معدلا للنمو السنوي يقدر بـ ٦,٥٧% خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧، وهو معدل جيد نسبيا، إلا أن هذا المعدل قد عاد للتباطؤ منذ عام ١٩٩٨، نتيجة سوء المواسم الزراعية، والتراجع في الاستثمارات الخاصة، والانخفاض الطارئ على أسعار النفط.

وقد تميزت مرحلة التسعينات بعدد من السمات ذات الأهمية والتي منها :

▪ عودة معدلات النمو الاقتصادي إلى الارتفاع خلال الفترة ( ١٩٩٠ - ١٩٩٧ ) إذ

جرى التأكيد خلال هذه المرحلة، على السياسات والتوجهات الانفتاحية، التي أخذ بها، منذ النصف الثاني من الثمانينات؛ إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ككل؛ تحرير تدريجي للتجارة الخارجية والأسعار، وتحفيز للتصدير من خلال السماح للمصدرين بالاحتفاظ بنسبة ٧٥ % من عائدات صادراتهم بالقطع الأجنبي لتمويل مستورداتهم الخاصة، أو تمويل المستوردات من عدد من السلع، (و الاحتفاظ بنسبة ١٠٠ % من قيمة الصادرات الزراعية )، وقد توجت هذه الإجراءات بإصدار القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١، لتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، من خلال تقديم مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات والاستثناء من القيود والضوابط للاستيراد وحركة رأس المال.

ترافقت هذه الإجراءات بتحسّن نسبي في الإيرادات العامة، نتيجة التحسّن في أسعار النفط العالمية، وزيادة الصادرات إلى دول الاتحاد

مساهمة قطاع الصناعة والتعدين لتصبح ٢٢% عام ١٩٩٧ عوضاً عن ١٨% عام ١٩٩٠، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الإنتاج من النفط الخام الخفيف خلال تلك السنوات، وتراجعت حصة تجارة الجملة والمفرق من ١٨% إلى ١٣% الأمر الذي يعكس بؤادر الركود في الاقتصاد السوري والذي بدأ عام ١٩٩٨، كما تراجعت الخدمات الحكومية بما يعادل ثلاث نقاط يقابلها زيادة لصالح قطاع النقل والتخزين بنفس النسبة.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٤% سنوياً بشكل وسطي مع ظهور اهتمام خاص بتطور الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب، من خلال منح أسعار مجزية لمنتجات هذه المحاصيل، حيث أمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية والاعتماد على الذات، وتقليص التبعية للأسواق الخارجية في هذا المجال.

■ إعطاء دور هام للقطاع الخاص في عملية التنمية (في ظل غياب الخطط الخمسية ١٩٩٠ - ٢٠٠٠)، والانفتاح المتزايد على الخارج وتقديم تسهيلات وإعفاءات لرأس المال المحلي والأجنبي، والسير باتجاه توحيد أسعار الصرف ومقاربة السعر الرسمي لأسعار الأسواق المجاورة.

■ الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي للمواد الغذائية الأساسية، وتجميد الأجور في قطاع الدولة منذ عام ١٩٩٤، وضغط الإنفاق العام الجاري والاستثماري واقتصاره على الخدمات العامة والاستبدال والتجديد للقطاع العام، الأمر الذي انعكس بتقليص العجز في الموازنة العامة وتقليص التضخم النقدي والعجز في ميزان المدفوعات.

■ نمت الصادرات من السلع والخدمات بما يقارب ٩,٦٩% سنوياً خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٧ في حين كان معدل النمو في الواردات لا يتجاوز ٠,٨% سنوياً خلال نفس الفترة، مما انعكس بتحسّن في الميزان التجاري وتقلص في عجز ميزان المدفوعات.

■ حافظ قطاع الزراعة على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ بنسبة ٣١% من الناتج المحلي الإجمالي وهو النسبة المنحقة عام ١٩٩٠، في حين ازدادت

جدول رقم (٢-٦)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (١٩٧٠-١٩٩٨) (%)

بأسعار ١٩٩٥ الثابتة

القطاع	١٩٨٠/٧٠	١٩٩٠/٨٠	١٩٩٧/٩٠	١٩٩٧/٧٠
زراعة	٩,٧	-٠,٤	٦,٣	٥,١
صناعة وتعددين	٦,٥	٦,٩	١٠,٩	٧,٩
بناء وتشبيد	١٥,٨	-٦,٠٥	٨,٨	٥,٤
قطاعات سلعية	٩,٩	٠,٤	٨,٤	٥,٩
قطاعات غير سلعية	١٠,٢	٠,٥	٥,٨	٥,٤
إجمالي	١٠,٠٠	٠,٤	٧,٠	٥,٦

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩

٢-٤ النمو والتوازن في الاقتصاد الوطني:

تقوم الخطة الاقتصادية والاجتماعية متوسطة أو طويلة المدى، بوضع أسس وإطار تحقيق التوازنات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، ومنذ عام 1985 لم تصدر الخطط الخمسية، وكانت الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٥-١٩٨٠)، آخر خطة معتمدة ومعلنة حتى تاريخه، لذلك لجأت الحكومة إلى استخدام الموازنات العامة السنوية، فأوكلت لها مهمة تحقيق التوازنات الآنية، بغرض التأثير على التوازنات العامة الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني.

٢-٤-١ التوازن بين الموارد والنفقات في الموازنة العامة للدولة:

ركزت السياسات الاقتصادية المتبعة منذ أواسط الثمانينات على تحقيق التوازن المالي والنقدي وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة. لذلك تم الاتجاه في الموازنة العامة إلى تقليص الاتفاق العام الجاري والاستثماري، فانخفضت كتلة الموازنة العامة مما يزيد عن ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من الثمانينات إلى ما يقارب 27% من

الناتج عام ١٩٨٩، ونحو ٢٣% عام ١٩٩٠، وقد تراوحت حصة الموازنة من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية بين ٢٩,٧ و ٢٥% خلال التسعينات، ويعكس هذا التراجع، تضائل أهمية الموازنة بالنسبة للاقتصاد القومي، وانحسار تدريجي لدور الدولة، ويتضح أن الضغوط المالية الانكماشية، قد أدت أواخر التسعينات إلى الركود الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد منذ عام ١٩٩٨، والسبب في ذلك أن السعي لتقليص العجز في الموازنة العامة قد اتخذ جانبا وحيدا وهو تقليص الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) ولم يترافق بإصلاح مالي وضريبي مناسب لزيادة الموارد العامة، واتجهت التعديلات الضريبية لتمس العقارات والاستهلاك والأجور، مما أدى إلى ركود في القطاع العقاري والبناء والتشييد، وأضعف القدرة الشرائية للأجور التي ظلت ثابتة منذ ١٩٩٤ وحتى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، في الوقت الذي توسعت فيه الإعفاءات والاستثناءات الضريبية والجمركية منذ عام ١٩٨٦، لتشمل القطاع السياحي والزراعي المشترك والمشاريع المقامة بموجب المرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٩١، لقد حرمت هذه الإعفاءات الخزنة العامة موارد هامة وضرورية للاتفاق على الخدمات العامة، التي مازالت الدولة تؤمن الجزء الرئيسي منها.

لقد أدت المكتشفات النفطية الجديدة، النفط الخفيف منذ عام 1988، والغاز بكميات تجارية إلى زيادة الموارد المحلية، والإيرادات الحكومية، وتشكل هذه الإيرادات بالإضافة إلى إيرادات النفط المكتشف سابقا ما يقارب 50% من إيرادات الموازنة العامة في التسعينات. ساهمت هذه الإيرادات بتقليص عجز الموازنة العامة، إلا إنه من الخطأ الركون إلى هذا الإيراد غير الثابت والمؤقت، وإهمال تطوير النظام الضريبي والمالي، لتحقيق إيرادات ثابتة ومتزايدة وفق احتياجات عملية التنمية.

## ٢-٤-٢- التوازن بين الاستيراد والتصدير:

يعكس التوازن بين الاستيراد والتصدير، التوازنات الداخلية في الاقتصاد الوطني والتي من أهمها الإنتاج والاستهلاك والموارد والاستخدامات ويتضح أن تحقيق هذا التوازن، يتطلب خطة طويلة الأجل وعملا تنمويا دؤوبا ومستمرًا، وكانت الخطط الخمسية منذ ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٥، تضع في مقدمة أهدافها تحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير، إلا أن بطء ومحدودية التحولات الجارية في بنية الاقتصاد الوطني، جعلت هذا التوازن عسيرا وغير قابل للتحقيق، بشكل تلقائي، من هنا حاولت خطط التنمية ربط هذا القطاع بمتطلبات عملية التنمية والاحتياجات الأساسية للسكان، وقامت المؤسسات العامة المتخصصة، بالسيطرة على جانبي الاستيراد والتصدير، وترك للقطاع الخاص في مجالات محدودة إمكانية التصدير والاستيراد ضمن ضوابط وقيود تجارية ومالية (نظام للتراخيص والمخصصات ونظام للائتمان المصرفي)، في النصف الثاني من الثمانينات، بدأت الحكومة بالتخلي تدريجيا عن هذا الاحتكار للاستيراد والتصدير، لصالح القطاع الخاص، وأصدرت وزارة الاقتصاد قرارات وتعليمات، تجيز للمصدرية الاحتفاظ بنسبة 75% من عائدات تصديرهم، وتمويل المستوردات ذاتيا دون السؤال عن مصدر القطع، كما سمحت للمصدرين بالتنافس عن القطع الأجنبي المتحصل من صادراتهم، لصالح مستوردين من

القطاع الخاص وفق أسعار تحددها السوق للقطاع الأجنبي (قطع التصدير)، أدت هذه الإجراءات إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستيراد والتصدير، لتبلغ عام ١٩٩٥ ما يقارب 75% من إجمالي المستوردات لذلك العام، ونحو 28% من إجمالي الصادرات، هذا في الوقت الذي بلغ فيه العجز التجاري الإجمالي 25.8% ذلك العام. لم تتجاوز حصة القطاع الخاص من الواردات عام 1985 أكثر من 26,٤٨% وكانت حصته من الصادرات نحو 7.58% ذلك العام والعجز التجاري الإجمالي 41.27%.

الضغوط الموجهة في النصف الثاني من الثمانينات لتقليص الإنفاق العام، وعدم قيام مشروعات جديدة من قبل الدولة، انعكس بتقليص الواردات خلال السنوات السابقة ومن هنا نجد أن الواردات منذ ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٨ كانت قد تمت بما يعادل 6.24% سنويا بشكل وسطي، في حين أن الصادرات كانت قد تراجعت بما يعادل 4.59% وسطيا و سنويا، ويعود السبب الرئيسي في هذا التراجع إلى التغيرات الطارئة على أسعار النفط والخامات الأخرى المصدرة من قبل سورية، والتي شكلت عام ١٩٩٨ نحو 77.45% من إجمالي الصادرات ذلك العام، هذا في الوقت الذي لم تتم فيه بشكل فعلي الصادرات من السلع المصنعة خلال فترة التسعينات.

يتضح من خلال الصادرات والواردات، أن الخلل في الميزان التجاري، هو خلل بنيوي يعود إلى ضعف القدرات الإنتاجية في مجال السلع المصنعة، والاعتماد بشكل رئيسي في التعامل الخارجي على تصدير المواد الخام (النفط الفوسفات والقطن) من جهة، والاعتماد على العالم الخارجي للحصول على السلع الرأسمالية والمواد نصف المصنعة من جهة أخرى، وبالتالي كلما ازداد الإنفاق الداخلي على عملية التنمية، كلما ازدادت الواردات الخارجية وازداد العجز في الميزان التجاري، وبالتالي ليس العجز سيئا بالمطلق في المدى القصير، إلا أنه في المدى الطويل يشير إلى

ضعف عملية التنمية والعجز عن تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك فإن تقليص العجز في الميزان التجاري في المدى القصير، يتم عبر القيود والضغط على الإنفاق العام وهذا ما تم خلال التسعينات، إلا أنه غير قابل للاستمرار في ظل التحرير المتدرج للتجارة الخارجية، وفي ظل تطبيق اتفاقيات التعاون التجاري مع لبنان والدول العربية (في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

من هنا فإن تحقيق توازن تجاري فعلي، يتطلب استئناف عملية التنمية وتحقيق تغييرات بنيوية هامة في الاقتصاد السوري لإكسابه قدرات إنتاجية وتنوع إنتاجي، يتيح له زيادة قدراته التصديرية وبشكل متمم، ويتيح له في نفس الوقت التحرر من عبء تصدير النفط والخامات الأخرى، والتي تجعله عرضة للتأثر بالضعف الخارجي لأسواق هذه السلع.

## ٢-٤-٣- التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات المادية.

إن تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات المادية ضروري جدا للحد من التضخم، وترجع مشكلة التضخم إلى عوامل متعددة ومتراصة تتداخل من حيث تأثيرها وتأثرها ببعضها ببعض، وهذه العوامل منها ما هو عائد إلى التبادل مع العالم الخارجي كالتضخم السعري للمستوردات.

ونظرا لاعتماد الانتاج المحلي على نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج المستوردة، فإن ارتفاع أسعار المستوردات قد أثر في التضخم السعري للإنتاج المحلي. كما يرتبط التضخم السعري ارتباطا وثيقا بتطور كمية وسائل الدفع (النقد وشبه النقد، الديون الممنوحة لكل من الدولة والقطاعات الاقتصادية) وما يقابلها من تطور في الكتلة المادية (الإنتاج المحلي مضافا إليه صافي الاستيراد).

وزادت الكتلة النقدية والقروض الممنوحة للقطاع العام الاقتصادي نتيجة تزايد كل من الإنفاق الجاري والاستثماري بوتائر تفوق - وإن بدرجة محدودة- معدلات زيادة الكتلة المادية المقابلة. وكان

لفجوة الموارد في الموازنة العامة للدولة انعكاسات على مستويات الأسعار.

وساعد ظهور النفط السوري وتكريره وتصديره، والارتفاع الكبير في أسعاره عالميا خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩)، وتحولات المغتربين السوريين على تحجيم التضخم.

ومع بروز أزمة الكساد العالمي والتضخم في الثمانينات، جرت تغطية بعض العجز بالإصدار النقدي، وأصبح معدل نمو الكتلة النقدية أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بشكل مضطرد.

وقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية ٢٥,٠% سنويا في السبعينات و١٨,٦% في الثمانينات، إلا أنه شهد هبوطا ملموسا بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٨) إذ بلغ ١١,٢%، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٠,١%، ٠,٤%، ٧,٢% على التوالي خلال الفترات الثلاث المذكورة، مما أدى إلى تراجع مستويات التضخم. وارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة بمعدل 2.6% سنويا بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٨)، بعد أن كانت قد تراجعت بما يعادل 3.66% سنويا خلال السنوات (١٩٨٠-١٩٩٠). لقد ساعد التحسن في أسعار النفط العالمية في معظم سنوات التسعينات والزيادة في الاستثمارات العامة والخاصة، على زيادة الناتج المحلي والتحسين النسبي في حصة الفرد من هذا الناتج، الأمر الذي يمكن أن يحفز على استئناف عملية التنمية ونمو مستدام في الناتج المحلي.

لقد ساهم فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) في تعزيز سعر صرف العملة الوطنية، كما ساعدت الزيادة في احتياطي العملات الصعبة في الحد من عبء المديونية الخارجية. وقد يكون من شأن تطوير النظام المصرفي، وتحقيق توازن أفضل فيما بين أسعار الفائدة والقيمة الحقيقية لرأس المال، أن يلعب دورا في امتصاص جزء

من السيولة النقدية لدى الأفراد وتوجيهها للاستثمار بما يحسن من مستوى التوازن فيما بين التدفقات المادية والنقدية في السنوات القادمة.

## ٥-٢ " القطاع الخاص " و " التعددية الاقتصادية":

في ضوء منعكسات الركود العالمي في فترة الثمانينات، وما نتج عنها من شح في موارد القطع الأجنبي، وتدن في مستويات النمو الاقتصادي العام، وبرز العديد من التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية، قامت الدولة منذ أواسط الثمانينات، بتأكيد مجموعة من السياسات والتوجهات، والتي كان منها، إلغاء احتكار الدولة في العديد من القطاعات ( التجارة الخارجية وبعض الصناعات )، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية في إطار "التعددية الاقتصادية"، وانسجاما مع هذه التوجهات والسياسات، قامت الدولة بإصدار قانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١، بغرض تحفيز رأس المال الخاص المحلي وزيادة مساهمته في عملية التنمية، وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في سورية، عن طريق إعطاء العديد من المزايا كالإعفاء الجمركي عن الاستيراد للأصول الإنتاجية والإعفاءات الضريبية على الدخل والأرباح لمدة ٥ إلى ٧ سنوات.

ازدادت الاستثمارات الخاصة عام ١٩٩٢ بما يعادل ٥٥% مقارنة مع عام ١٩٩١، واستمرت في هذا المستوى المرتفع حتى عام ١٩٩٤، حيث بدأت بالتراجع عام ١٩٩٥، وعادت أواخر التسعينات إلى مستواها تقريبا أوائل التسعينات، في الوقت الذي زادت فيه الدولة استثماراتها بانتظام منذ ١٩٩١، ولكن هذه الاستثمارات توجت بالدرجة الأولى لعمليات الاستبدال والتجديد في القطاع العام الإنتاجي، كما توجهت للبنية التحتية والمرافق العامة، ومردود هذه الاستثمارات طويل الأجل وغير مباشر غالبا، مما أدى إلى عدم انعكاس ذلك بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي، وقد ساهم سوء المواسم الزراعية، أعوام ١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩،

والتراجع في أسعار النفط عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، في زيادة تردد الاستثمار الخاص وأحجام رؤوس الأموال العربية والأجنبية عن الاستثمار. لقد حاولت الدولة من خلال منح الإعفاءات والتسهيلات للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية توفير بيئة مؤاتية للاستثمار، إلا أن عوامل النمو في الاقتصاد الوطني لم تكن مساعدة، كما أن البيئة التشريعية والتنظيمية، لم تستكمل بعد، ويحتاج القطاع المالي والمصرفي إلى تطوير وتحديث أنظمتهم وخدماتهم وأدواتهم، وبذلك لم يكن التحفيز للاستثمار كافيا، وكان ذلك واضحا من خلال ضآلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واقتصارها على القطاع النفطي، بشكل مميز.

أتيح للقطاع الخاص من خلال السياسات المتبعة منذ أواسط الثمانينات، إمكانية القيام بدور كبير في مجال الاستيراد والتصدير والإنتاج، إلا أن بنية القطاع الخاص وهياكله الإنتاجية الضعيفة والمتقدمة بجزء كبير منها، جعلته غير قادر على الاستفادة الكاملة من هذه التسهيلات، وهو يبدي ترددا في الدخول في المنافسة الخارجية. إن الفترة الطويلة من الحماية والاحتكار للسوق الداخلي قد لعب دورا سلبيا في عدم تطوير هذا القطاع وتحديثه، الأمر الذي يتطلب إعادة تأهيل وإصلاح لهذا القطاع، شأنه شأن القطاع العام، كما يتطلب التريث في عمليات الانفتاح الخارجي، وإعطاء مهل زمنية معقولة لإنجاز هذه الإصلاحات.

## ٢ - ٦ العولمة والتنمية البشرية :

تؤكد تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أن النتيجة الحتمية للعولمة تتجلى في زيادة المنافسة أمام الصناعة والمنتجات الوطنية التي كانت تتحصن بدرجة أو بأخرى خلف الحماية الجمركية، وكذلك في زيادة عدد العاطلين عن العمل، وتردي المستويات المعيشية لغالبية الناس نتيجة انخفاض مستوى الأجور والدخول، كما أنها لن تكون في صالح التنمية البشرية لأنها تنطلق من تقليص الإنفاق الاجتماعي العام على التعليم والصحة ومياه



## ٢-٧ آفاق مستقبلية للتنمية الاقتصادية ودورها في التنمية البشرية :

إن أهداف التنمية البشرية والمتمثلة بزيادة قدرات الأفراد على الانتفاع من مؤهلاتهم وخبراتهم، والانتفاع بالموارد الطبيعية والاجتماعية، والانتفاع بثمار التنمية الاقتصادية، تلقت هذه الأهداف، بأهداف التنمية الشاملة، وهذا ما يجعلها مترابطتان، فمعدلات نمو اقتصادي عالية تتطلب تنمية بشرية عالية، وتوفير المستلزمات المادية والروحية من خلال التنمية الاقتصادية، يتيح إمكانية تحقيق تنمية عالية. المهم في عمليتي التنمية أنهما لا تتمان تلقائياً وفق آليات السوق، التي برهنت تاريخياً وخلال العقدين الأخيرين، أنها معوق بل مدمر لقوى المجتمع وللتنمية البشرية فيه (اتساع نطاق الفقر والبطالة، التراجع في مستويات التعليم والخدمات الصحية، وزيادة التهميش والاستبعاد، وزيادة الصراعات والتناحرات العرقية والدينية في العديد من المجتمعات)، لذا فإن مواجهة جملة التحديات المذكورة، وتحقيق تنمية بشرية بمستوى لائق يتطلب استراتيجيات تنموية، وخططاً تعكس هذه الاستراتيجيات وفق مراحل أي أن العولمة الجارية تحتاج إلى المزيد من التخطيط والالتزام بالخطط الموضوعية، أكثر من أي وقت مضى خلال مراحل التطور المختلفة التي مرت بها سورية، ويمكن للخطة الاقتصادية خلال المرحلة القادمة أن تضع في أولوياتها :

- رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة القيمة الحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي وحصص الفرد منه، وذلك عن طريق تعظيم مصادر التراكم والإنفاق الاستثماري على المشاريع التي تؤدي إلى زيادة التشابكات القطاعية والترابطات الأمامية والخلفية وتعظيم القيمة المضافة. وهذا يتطلب تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والتسليفية والنقدية ونظام الحوافز وترشيده الإنفاق العام الجاري والاستثماري.

الشرب والصرف الصحي والكهرباء والإسكان والاتصالات.

وما لم تتخذ التدابير اللازمة لرفع مستوى الأداء والقدرة التنافسية لاقتصادات الدول النامية، مع مراعاة فترات انتقالية مناسبة، فإن إزالة الحواجز الجمركية ستؤدي إلى تقليص موارد الدولة، مما يمكن أن يضعف قدرتها على الإنفاق الجاري والاستثماري وخاصة في المجالات الاجتماعية، كما يمكن أن تؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وسورية كبلد نام يتعرض إلى جملة هذه التحديات العالمية، وتحديات إقليمية تفرضها العدوانية الإسرائيلية وسعيها الدائب للتوسع والهيمنة، بالإضافة للتهديد العسكري الذي تمارسه على الدول العربية ومنها سورية، تعمل على انتزاع امتيازات وتسهيلات اقتصادية وتجارية من الدول العربية في إطار عملية التسوية السلمية. كما تتعرض سورية لتحد إقامة الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، وهي الدول الصناعية المتقدمة على الصعيد العالمي، ولتحد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما بين الدول العربية. جملة هذه التحديات، تتطلب من سورية وضع استراتيجيات تنموية تأخذ بالاعتبار المتغيرات العالمية والإقليمية والداخلية، وتتيح لها إمكانية تقليص المنعكسات السلبية لهذه التحديات، على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحفظ لها سيادتها وقرراها الوطني.

و لا شك أن إمكانية التكيف مع العولمة وتخفيف حدة النتائج السلبية الكامنة وراءها وتحقيق أقصى حد ممكن من منعكساتها الإيجابية، ستكون أفضل في إطار تكتل إقليمي عربي قادر على تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد العربية ولما فيه مصلحة اقتصاديات البلدان العربية جمعاء.

- زيادة دور الادخار الوطني في التكوين الرأسمالي ورفع مستوى الاستفادة من الموارد الاستثمارية الوطنية.
- تنويع الإنتاج الوطني وخاصة الإنتاج الصناعي منه في إطار الاستراتيجية التنموية الشاملة.
- تطوير الصناعات التصديرية.
- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة.
- تشجيع إقامة الصناعات عالية المستوى التكنولوجي كإلكترونيات.
- نقل وتوطين التكنولوجيا، والتوسع في نشاط البحث والتطوير بالتعاون مع الدول المتقدمة. - تأكيد مبدأ التعددية الاقتصادية، ورسم حدود واضحة فيما بين القطاعات، وإيلاء القطاع العام مهمة التطوير التقني الاستراتيجي، ومهمة الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، في إطار من الشفافية والرقابة الشعبية الفاعلة.
- تطوير بنية القوى العاملة بما يواكب تطور الاقتصاد الوطني بقطاعاته السلعية وغير السلعية.
- تطوير النظام المصرفي بما يواكب ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الإجراءات والإنجازات التي ذكرت في فقرات هذا الفصل، إلى جانب استراتيجية التنمية المتوازنة المطلوبة، من شأنها أن تساعد في تحقيق الآفاق والطموحات التي تقدم عرضها.

## الفصل الثالث

### الملامح السكانية الأساسية واتجاهاتها

وتبايناته خلال الفترة المذكورة (الطويلة نسبياً) لا بد من دراسة ذلك خلال فترات أقصر يمكن التعرف على التغيرات التي طرأت على هذا التزايد.

تباينت معدلات النمو السنوي للسكان خلال الثلاثين سنة الماضية بدرجات متفاوتة، ففي الستينات بلغ معدل النمو السنوي للسكان ٣,٢٨% وفي السبعينات بلغ ٣,٣٥%، في حين بلغ ٣,٢٩% بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٤ وفقاً لنتائج التعدادات. ويلاحظ انخفاض معدل النمو السكاني في الثمانينات وبداية التسعينات، ولهذا ما يبرره إذ حصل تغير حقيقي على عوامل النمو السكاني في تلك الفترة. حيث تبين انخفاض معدل الخصوبة الكلية من ٧,٥ طفل للمرأة الواحدة عام ١٩٧٨ إلى ٣,٧ طفلاً عام ١٩٩٨، وانخفاض نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر من ٤٩% من إجمالي السكان عام ١٩٨١ إلى حوالي ٤٤,٥% وفقاً لنتائج تعداد ١٩٩٤. ونظراً لأن تعداد ١٩٩٤ كان هو التعداد الأخير في سورية، فقد تم اللجوء إلى بيانات سجلات الأحوال المدنية للتعرف على حجم هذا الانخفاض في معدل النمو السكاني في السنوات الأخيرة من التسعينات. وتشير هذه البيانات إلى معدل النمو السكاني المتوقع بين عامي ١٩٨٨، ١٩٩٨ بلغ ٢,٨% وهذا يؤكد أن انخفاضاً ملموساً قد طرأ على معدل الزيادة الطبيعية للسكان في التسعينات. وإذا أضيف إلى ذلك انخفاض معدلات الهجرة الخارجية في التسعينات، فإن معدل النمو السنوي للسكان يكون قد انخفض بشكل ملموس أيضاً. في ضوء ما سبق فإنه من المتوقع أن ينخفض معدل النمو السنوي للسكان إلى حوالي ٢,٥% في العقد الأول من القرن المقبل.

تكتسب دراسة الملامح السكانية الأساسية واتجاهاتها أهمية خاصة في التخطيط للتوازن بين السكان والتنمية في إطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الإنمائي.

وبغية التعرف على خصائص السكان سيتم عرض الملامح الأساسية للسكان خلال العقود الأربعة الأخيرة من هذا القرن بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية التي نفذت في الأعوام ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤، وبيانات المسوح الديموغرافية التي نفذت في سوريا خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى بيانات سجلات الأحوال المدنية<sup>١</sup>.

#### ٣-١ حجم السكان ومعدلات النمو:

تضاعف حجم السكان /٣,٠٢/ مرة بين عامي ١٩٦٠، ١٩٩٤ وذلك وفقاً لنتائج تعدادي السكان اللذين نفذوا في العامين المذكورين، إذ تزايد السكان من (٤٥٦٥) ألف نسمة عام ١٩٦٠ إلى /١٣٧٨٨/ ألف نسمة عام ١٩٩٤ بمتوسط زيادة سنوي /٢٧١/ ألف نسمة، وذلك مقابل /٣,٢٤/ مرة وفقاً لبيانات سجلات الأحوال المدنية. إذ تزايد عدد المواطنين من /٤٨٤١/ ألف نسمة عام ١٩٦٠ إلى /١٥٦٧٢/ عام ١٩٩٤ بمتوسط زيادة سنوية /٣١٩/ ألف نسمة. وبغية الوقوف على حجم هذا التزايد

<sup>١</sup> - لا بد من التمييز بين نتائج التعدادات السكانية وبيانات سجلات الأحوال المدنية وذلك فيما يتعلق بحجم السكان، فعدد السكان وفق التعداد يغير عن عدد السكان الذين تواجدوا داخل حدود الدولة بتاريخ التعداد، وبذلك يشمل عدد المواطنين وغير المواطنين. بينما تشمل سجلات الأحوال المدنية عدد المواطنين فقط، بعض النظر عن مكان تواجدهم داخل البلاد أو خارجها.

- زيادة دور الادخار الوطني في التكوين الرأسمالي ورفع مستوى الاستفادة من الموارد الاستثمارية الوطنية.
- تنويع الإنتاج الوطني وخاصة الإنتاج الصناعي منه في إطار الاستراتيجية التنموية الشاملة.
- تطوير الصناعات التصديرية.
- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة.
- تشجيع إقامة الصناعات عالية المستوى التكنولوجي كالإلكترونيات.
- نقل وتوطين التكنولوجيا، والتوسع في نشاط البحث والتطوير بالتعاون مع الدول المتقدمة. - تأكيد مبدأ التعددية الاقتصادية، ورسم حدود واضحة فيما بين القطاعات، وإيلاء القطاع العام مهمة التطوير التقني الاستراتيجي، ومهمة الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، في إطار من الشفافية والرقابة الشعبية الفاعلة.
- تطوير بنية القوى العاملة بما يواكب تطور الاقتصاد الوطني بقطاعاته السلعية وغير السلعية.
- تطوير النظام المصرفي بما يواكب ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الإجراءات والإنجازات التي ذكرت في فقرات هذا الفصل، إلى جانب استراتيجية التنمية المتوازنة المطلوبة، من شأنها أن تساعد في تحقيق الآفاق والطموحات التي تقدم عرضها.

من كل ما سبق، يتبين تضاعف عدد السكان كل ٢١ عاماً في الماضي، ومن المتوقع أن ترتفع فترة تضاعف السكان إلى ٢٨ سنة في العقد الأول من القرن المقبل.

وكان لمتوسط الزيادة السنوية المرتفع أثر كبير في الكثافة السكانية العامة والكثافة السكانية في الأراضي القابلة للزراعة. ففي عام ١٩٦٠ بلغت الكثافة السكانية العامة ٢٥ نسمة/كم<sup>٢</sup> لترتفع إلى ٧٤ نسمة/كم<sup>٢</sup> في عام ١٩٩٤ وفقاً لنتائج تعدادي السكان في العاملين المذكورين، أي أن الكثافة العامة تضاعفت حوالي ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤. وتضاعفت الكثافة السكانية في الأراضي القابلة للزراعة من ٥٤ نسمة/كم<sup>٢</sup> عام ١٩٦٠ إلى ٢٣١ نسمة/كم<sup>٢</sup> عام ١٩٩٤ أي تضاعفت بأكثر من أربع مرات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤، وهذا يدل على تركيز شديد للسكان في الأراضي القابلة للزراعة.

### ٣-٢- عوامل النمو السكاني:

من المعلوم أن عوامل النمو متعددة ومتشابهة إلى درجة كبيرة، إلا أن المقاييس المعتمدة لقياس معدل النمو السكاني هي معدل الولادات الخام ومعدل الوفيات الخام، وصافي الهجرة، ذلك لأن هذه المقاييس تشكل النتائج النهائية لمجمل آثار التحولات الاقتصادية والاجتماعية على الأوضاع الديمغرافية خاصة ما يتعلق بمعدلات الخصوبة والوفاة. وتشير بيانات التعدادات والمسموح المنفذة خلال الأربعين سنة ماضية أن هذه العوامل قد طرأ عليها تغيرات جوهرية وكانت انعكاساً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في سورية في تلك الفترة.

### ٣-٢-١- معدلات الخصوبة:

من أهم المقاييس المعتمدة لقياس معدلات الخصوبة الكلية ومعدلات العمرية ومعدل الخصوبة الزوجية. أظهرت نتائج التعدادات والمسوح الديمغرافية أن خصوبة المرأة السورية كانت عالية في الماضي. ففي عام ١٩٧٠ ووفقاً لنتائج التعداد، بلغ معدل الخصوبة

وتتباين معدلات النمو السنوي للسكان بين الريف والحضر، فالتحركات النشطة للسكان خلال الأربعين سنة الماضية تركت بصماتها الواضحة على خريطة التوزيع الجغرافي للسكان، وعلى معدلات النمو السكاني في كل من الحضر والريف. وبالاعتماد على ما وفرته تعدادات السكان التي نفذت منذ التعداد الأول عام ١٩٦٠ حتى التعداد الرابع عام ١٩٩٤ يمكن أن نرصد هذه التحركات.

ففي الستينات بلغ معدل النمو السنوي لسكان الحضر حوالي ٥% مقابل ٢,١٥% في الريف. وما من شك أن شدة تيارات الهجرة الداخلية باتجاه المناطق الحضرية كان سبباً مباشراً في الارتفاع الكبير لمعدل النمو السنوي للسكان الحضرية قياساً به في المناطق الريفية وبالقياس أيضاً إلى معدل النمو السنوي للسكان على المستوى الإجمالي الذي بلغ ٣,٢٨%.

وفي السبعينات طرأ انخفاض ملموس على معدل النمو السنوي لسكان الحضر قياساً بفترة الستينات حيث بلغ ٤% إلا أنه بقي عند حدود مرتفعة. وبالمقابل بدأ النمو السنوي لسكان الريف يشهد ارتفاعاً ملموساً أيضاً، إذ بلغ ٢,٧٢%. كان ذلك بسبب انخفاض حدة تيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

وفي الثمانينات والنصف الأول من التسعينات استمر معدل النمو السنوي للسكان في المناطق الحضرية بالانخفاض ليصل إلى ٣,٦٣% مقابل ارتفاع في معدل النمو السنوي للسكان في المناطق الريفية حيث بلغ حوالي ٣%. وكان ذلك نتيجة الأخذ بمبدأ تقليل الفوارق بين الريف والمدينة في الخطط التنموية في تلك الفترة، والتخطيط لتنمية جميع المحافظات بشكل متوازن، مما أدى إلى خفض ملموس في تيارات الهجرة الداخلية باتجاه المدن. وكان من المتوقع انخفاض معدل النمو السنوي لسكان الحضر أكثر مما هو مشاهد في الثمانينات وبداية التسعينات والبالغ ٣,٦٣% إلا أن الهجرة العائدة في النصف الأول من التسعينات وتركزها في المناطق الحضرية قد تكون السبب في بقاء هذا المعدل عند حدود مرتفعة نسبياً.

الكلية ٨,٥ مولوداً، وانخفض إلى ٧,٥ مولوداً في نهاية السبعينات. وخلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات انخفض بشكل حاد ليصل إلى ٣,٧ مولوداً وفقاً لنتائج تعداد ١٩٩٤ وكان هذا المعدل أعلى في الريف مقارنة بالحضر. ووفقاً لنتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٤ فإن معدل الخصوبة الكلية بلغ ٣,٤ مولوداً في الحضر. مقابل ٤,١ مولوداً في الريف في بداية التسعينات. وكان لانخفاض معدلات الخصوبة العمرية خاصة في الفئة العمرية ١٥-٢٤/ سنة، الأثر الأكبر في خفض معدلات الخصوبة الكلية بهذا الشكل الحاد.

وكما هو معروف فإن معدل الخصوبة الكلية يقيس مستوى الخصوبة الكلية لدى الإناث بشكل عام في الفئة العمرية ١٥-٤٩/ سنة، ولهذا السبب يؤخذ بالاعتبار مقياس آخر هو معدل الخصوبة الزوجية والذي يقتصر على النساء المتزوجات فقط. وتشير بيانات التعدادات والمسوح الديموغرافية، إلى أن معدل الخصوبة الكلية الزوجية قد انخفض خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤، إلا أن انخفاضه كان أقل حدة من انخفاض معدل الخصوبة الكلية. فقد انخفض من حوالي ١١/ مولود لكل امرأة في الستينات والسبعينات إلى ٧,٤/ مولوداً في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

وتتباين معدلات الخصوبة حسب مكان الإقامة ومستوى تعليم المرأة. ففي عام ١٩٧٠ بلغ معدل الخصوبة الكلية ٦ مواليد للمرأة في الحضر، مقابل ٨,٧ مولوداً في الريف، وبقي هذا الفرق مشاهداً أيضاً في عام ١٩٨١، حيث بلغ ٥,٧ في الحضر، مقابل ٨,٣ مولوداً في الريف. وفي الثمانينات وبداية التسعينات انخفض كلا المعدلين بشكل ملموس إلى ٣,٤ في الحضر مقابل ٤,١ في الريف وفقاً لنتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٤.

إن المستوى التعليمي للمرأة يعتبر من أشد العوامل تأثيراً على خصوبتها. وقد تباينت معدلات الخصوبة حسب الحالة التعليمية للمرأة بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن. ففي الستينات والسبعينات كانت خصوبة المرأة الأمية تزيد عن خصوبة المرأة الملمة

بأكثر من مولودين، وبثلاثة مواليد عن خصوبة المرأة التي تحمل شهادة ابتدائية، وبأكثر من أربعة أطفال عن خصوبة المرأة التي تحمل شهادة إعدادية أو ثانوية فأكثر وذلك وفقاً لنتائج تعدادي السكان لعامي ١٩٧٠، ١٩٨١. وعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة الكلية بشكل عام في الثمانينات وبداية التسعينات، إلا أن الفرق بين معدلات خصوبة المرأة حسب حالتها التعليمية بقي واضحاً. فوفقاً لنتائج مسح الأم والطفل لعام ١٩٩٣ بلغ معدل الخصوبة الكلية للمرأة الأمية ٥,٣ مولوداً مقابل ٣,٨ للمرأة التي تحمل شهادة ابتدائية و ٣,١ للمرأة التي تحمل شهادة إعدادية، ٢,٦ للمرأة التي تحمل شهادة ثانوية فأكثر. وهذا يدل على العلاقة العكسية بين خصوبة المرأة وارتفاع مستواها التعليمي.

إن انخفاض معدلات الخصوبة بشكل عام أدى إلى انخفاض معدل الولادات الخام. فقد انخفض هذا المعدل من ٤٧/ بالألف عام ١٩٦٠ إلى ٣٩/ بالألف عام ١٩٨١. وتشير بيانات سجلات الأحوال المدنية إلى أن معدل الولادات الخام قد انخفض إلى حوالي ٣٦/ بالألف في الثمانينات، وانخفض أيضاً إلى ٢٩/ بالألف في التسعينات. وهذا يتفق إلى حد بعيد مع انخفاض معدلات الخصوبة.

إن انخفاض مستويات الخصوبة كان نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في سوريا. وكان مستوى تعليم المرأة وانخفاض الأمية بين الإناث من أكثر العوامل المؤثرة في انخفاض مستويات الخصوبة. فإذا أخذنا بالاعتبار أن الأمية بين الإناث انخفضت من ٧٣% عام ١٩٧٠ إلى ٢٢% عام ١٩٩٨ فإنه يمكن تفسير انخفاض الخصوبة الشديد خلال تلك الفترة.

وبأخذ العوامل الأخرى مثل زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وزيادة الوعي العام بمسائل العلاقة بين السكان والتنمية وارتفاع متوسط سن الزواج وغيرها من التحولات. يمكن تفسير اتجاه الخصوبة نحو الانخفاض. فقد تزايد معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من حوالي ٨% عام ١٩٧٠ من إجمالي القوى العاملة إلى

حوالي ١٧% عام ١٩٦٣. ولوحظ في العديد من الدول أن خصوبة المرأة تتناسب عكسيا مع مساهمتها في النشاط الاقتصادي. كما أن بيانات التعدادات والمسوح تشير إلى أن متوسط سن الزواج قد ارتفع من حوالي ٢٣ سنة في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٦ سنة في منتصف التسعينات.

### ٣-٢-٢ معدلات الوفيات:

يعتبر معدل الوفيات ثاني أهم عوامل النمو السكاني إلى جانب معدل الخصوبة. وقد انخفضت معدلات الوفيات منذ عام ١٩٧٠ بشكل ملموس نتيجة للسياسات الصحية الناجحة في سورية. فقد انخفض معدل الوفيات الخام من ١٥,٦/ بالألف في نهاية الستينات إلى ٨,٢/ بالألف في نهاية السبعينات. ووفقا لبيانات سجلات الأحوال المدنية فإن هذا المعدل انخفض إلى حوالي ٤ بالألف في التسعينات، ويتباين هذا المعدل بين الحضرة والريف. ففي نهاية الستينات بلغ ١٢,٦/ بالألف في الحضرة مقابل ١٨,٣/ في الريف لينخفض في نهاية السبعينات إلى ٦,٧ بالألف في الحضرة مقابل ٩,٦ في الريف. ومن المتوقع أن يكون قد انخفض في منتصف التسعينات إلى ٣ بالألف في الحضرة مقابل ٥ بالألف في الريف.

### ٣-٢-٣ معدلات الوفيات:

وإلى جانب معدل الوفيات الخام يدرس معدل وفيات الأطفال الرضع، لمانه من أهمية في التعرف على الوفيات بين هذه الفئة الخاصة من السكان من جهة وكمقياس من مقاييس التنمية من جهة أخرى، وارتباطه بتوقع الحياة عند الولادة. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن معدل وفيات الرضع قد انخفض بشكل ملموس منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن. ففي نهاية الستينات قدر هذا المعدل بـ ١١٠/ بالألف لينخفض إلى ٣٤ بالألف في بداية التسعينات. وتشير التقديرات إلى أن هذا المعدل قد انخفض إلى ٢٨ بالألف في بداية النصف الثاني من التسعينات. وتشير التقديرات إلى أن هذا المعدل قد انخفض إلى ٢٨ بالألف في بداية النصف الثاني من التسعينات. ويتباين هذا المعدل

بين الحضرة والريف حيث بلغ في نهاية الستينات ٩٠ بالألف في الحضرة مقابل ١٢٥ بالألف في الريف لينخفض إلى ٣٢ بالألف في الحضرة مقابل ٣٧ بالألف في الريف في بداية التسعينات. ويلاحظ انخفاض الفرق بين مستواه في كل من الحضرة والريف بشكل ملموس من ٣٥/ وفاة في نهاية الستينات إلى ٥/ وفيات في بداية الستينات.

وكان لانخفاض معدلات الوفيات الأثر الكبير في رفع متوسط توقع الحياة عن الولادة. ففي نهاية الستينات بلغ هذا المتوسط ٥٨,٢/ سنة للذكور مقابل ٦٠,٦/ سنة للإناث وفي بداية التسعينات بلغ ٢٢,٢ سنة للذكور مقابل ٦٧,٧/ سنة للإناث. وكان هذا المتوسط في الحضرة أعلى منه في الريف. حيث وصل الفرق إلى حوالي أربع سنوات لكلا الجنسين.

### ٣-٢-٣ الهجرة الخارجية:

تميزت هجرة السوريين إلى خارج البلاد في النصف الثاني من هذا القرن بأنها كانت هجرة مؤقتة للأيدي العاملة، إذا ما قورنت بالهجرات الدائمة التي تمت في نهاية القرن الماضي والعشرينات من القرن الحالي باتجاه الأمريكيتين وأوروبا.

وبناء على ما وفرته التعدادات السكانية وبيانات سجلات الأحوال المدنية فقد بلغ عدد السوريين في الخارج حوالي ٣٧٦/ ألف نسمة عام ١٩٦٠ ليرتفع إلى ٥٩٣/ ألفا في عام ١٩٧٠، وبذلك بلغ متوسط الزيادة السنوية ٢١,٧/ ألف نسمة، بمعدل نمو ٤,٧%. وتزايدت معدلات الهجرة الخارجية باتجاه دول الخليج بعد الطفرة الكبيرة التي حصلت في أسعار النفط في منتصف السبعينات. وقد تميزت هذه الهجرة بأنها هجرة أيدي عاملة نتيجة ازدياد الطلب عليها في منطقة الخليج. وتقلصت الهجرة الخارجية- في التسعينات- بسبب الأحداث التي عصفت بمنطقة الخليج، وما تبع ذلك من هزات اقتصادية لاقتصاديات تلك الدول. وكانت الهجرة العائدة من أهم مظاهر تلك الفترة.

### ٣-٣- التوزيع الجغرافي للسكان والتحضر:

إن من بين أهم العوامل لحركة السكان كانت البدء بإقامة بعض المشاريع الضخمة مثل بناء سد الفرات، والبدء ببرامج التصنيع الكبيرة، واستثمار الثروات الطبيعية، والتوسع في الخدمات والمرافق. إلى جانب ذلك فإن مجموعة العوامل المتمثلة في ضيق الأراضي الزراعية، ووجود نسبة كبيرة من الأراضي البعلية التي تعتمد الزراعة فيها على الأمطار، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للسكان في الريف، مثل محدودية فرص العمل، ونقص الخدمات والمرافق العامة وغيرها، كانت من العوامل المسببة لحركة السكان النشطة في الستينات.

#### في السبعينات

استمرت الحركة النشطة للسكان بين المحافظات - خلال فترة السبعينات- وكانت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن هي الصفة المميزة لها. فقد ازدادت نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان من ٤٣,٥% عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,١ عام ١٩٨١. إلا أن الهجرة الداخلية في السبعينات تميزت ببعض الاختلافات عنها في الستينات ومن أهم ذلك ما يلي:

+ فقط أدت التطورات الاقتصادية خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات على الأقل إلى ضغوط تضخمية وارتفاعات في الأسعار، فكان أشدها في قطاع العقارات والبناء والتشييد، وتجلت هذه الظاهرة أكثر ما تجلت في المراكز الحضرية، والمدن الرئيسية، والبناء والتشييد، وتجلت هذه الظاهرة أكثر ما تجلت في المراكز الحضرية، والمدن الرئيسية، الأمر الذي جعل هذه المراكز والمدن طاردة للسكان، وخاصة فئة الشباب منهم (الأسر الشابة المحدثه)، وقد انعكس ذلك بتيارات هجرة معاكسة إلى محيط المدن والأرياف، وبالتالي فإن ما تعكسه الإحصائيات هو الهجرة الصافية والتي أصبحت سلبية في معظم مراكز المحافظات.

إن التنقل أو الهجرة كانت ولا تزال سمة من سمات السلوك البشري. وقد لعبت العوامل المناخية والجغرافية في الماضي الدور الأساسي في تشكيل التجمعات البشرية ورسم خريطة التوزيع الجغرافي للسكان على كوكب الأرض. إلا أن العوامل المتمثلة بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان قد لعبت في الفترة اللاحقة الدور الأكبر في الهجرة سواء كانت داخل البلدان أو عبر الحدود.

وسيتم عرض خريطة التوزيع الجغرافي للسكان والتحضر في سورية منذ بداية الستينات حتى الآن حيث شهدت تغيرات جوهرية كانت انعكاساً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال تلك الفترة. وسيتم تقسيم الفترة المدروسة إلى ثلاث فترات وفقاً لهذه التحويلات هي: الستينات، والسبعينات، والثمانينات والنصف الأول من التسعينات.

#### في الستينات

بدأت سورية- منذ مطلع الستينات- تشهد حركة نشطة للسكان حيث حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية عديدة كانت سبباً في الحركة النشطة للسكان بين المحافظات في فترة الستينات وخاصة باتجاه مراكز المحافظات والعاصمة. وتشير بيانات التعداد إلى أن نسبة سكان مدينة دمشق من إجمالي السكان ازدادت من ١١,٦% عام ١٩٦٠ إلى ١٣,٣% عام ١٩٧٠. وبلغ معدل النمو السكاني في مراكز المحافظات ٤,٧٦%، قياساً بمعدل النمو العام البالغ ٣,٢٨%.

وتميزت حركة السكان في تلك الفترة بأنها حركة من الريف إلى المدن. حيث ازدادت نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان من ٣٦,٩% في عام ١٩٦٠ إلى ٤٣,٥% في عام ١٩٧٠، وفاق معدل نمو سكان الحضر معدل النمو العام حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان في المناطق الحضرية ٥%. وازداد معدل نمو السكان في المناطق الحضرية في جميع المحافظات، وبشكل خاص في مراكز المحافظات.



+ انخفاض معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية من حوالي ٥% في الستينات إلى حوالي ٤,١% في السبعينات، مقابل معدل النمو السكاني العام والبالغ ٣,٣٤% في السبعينات. وهذا يشير إلى أن حدة تيارات الهجرة كانت أقل مما كانت عليه في الستينات.

+ انخفاض معدل النمو السكاني لإجمالي السكان في مراكز المحافظات من ٤,٧٦% في الستينات إلى ٣,٠٥% في السبعينات، وكان هذا الانخفاض واضحاً في مدينة دمشق حيث انخفض من ٤,٦٧% إلى ٢,٦%.

+ ارتفاع معدل النمو السكاني في بعض المحافظات قياساً به في الستينات. فقد ازداد معدل النمو السكاني في محافظة ريف دمشق من ٢,٧٧% في الستينات إلى ٣,٦٢% في السبعينات، ويلاحظ مثل هذا الاتجاه في محافظة إدلب والرقبة. وهذا يشير إلى حركة نشطة للسكان قد تمت باتجاه هذه المحافظات.

+ حافظت جميع المحافظات باستثناء مدينة دمشق في عام ١٩٨١ على أهميتها لنسبية تقريباً بالنسبة تقريباً بالنسبة لإجمالي السكان بالمقارنة مع عام ١٩٧٠. مما يشير إلى حالة من الاستقرار النسبي للسكان في المحافظات في فترة السبعينات.

من كل ما سبق يمكن القول: أن حركة السكان في السبعينات كانت أقل حدة منها في الستينات خاصة باتجاه المدن الرئيسية التي كانت أشد جذباً في الستينات خاصة باتجاه المدن الرئيسية التي كانت أشد جذباً في الستينات مثل مدينة دمشق ومدينة حلب. وإن حالة الاستقرار النسبي لسكان المحافظات تدل على أن الهجرة في السبعينات كانت في الغالب هجرة من ريف المحافظة إلى مركزها وباقي المدن فيها، مع استمرار تيارات الهجرة خارج بعض المحافظات ولكن بشكل أقل مما كانت عليه في الستينات.

وفي الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، شهدت خريطة التوزيع السكاني والتحضر في سورية تغيرات ملموسة تمثلت بمايلي:

+ انخفاض ملموس في معدلات نمو السكان الحضرين في جميع المحافظات (باستثناء محافظة ريف دمشق)، إذ انخفض من ٤,٠٨% في السبعينات إلى ٣,٦٣%. وانخفض هذا المعدل على مستوى مراكز المحافظة إلى ٢,٨٦% وهو أقل من المعدل العام لنمو السكان والذي بلغ ٣,٣% خلال تلك الفترة. مما يشير إلى انخفاض ملموس في شدة تيارات الهجرة إلى المدن بشكل عام، ومراكز المحافظات بشكل خاص

+ استمرار حالة الاستقرار النسبي للسكان حسب المحافظات وثبات التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات تقريباً باستثناء محافظة دمشق ومحافظة ريف دمشق. حيث انخفضت نسبة سكان دمشق من إجمالي السكان من ١٢,٣% عام ١٩٨١ إلى حوالي ١٠% في عام ١٩٩٤. مما يشير إلى أن هجرة معاكسة للسكان قد تمت من دمشق إلى ريف دمشق خلال الثمانينات وبداية التسعينات. إلا أن هذا الهجرة اتجهت إلى المناطق الحضرية في محافظة ريف دمشق، وهذا يفسر معدل نمو السكان الحضر في ريف دمشق من حوالي ٥,٥% في السبعينات إلى حوالي ٦,١% في الثمانينات وبداية التسعينات.

+ ارتفعت نسبة سكان الحضر من ٤٧,١% من إجمالي السكان في السبعينات إلى ٤٩,١% في الثمانينات وبداية التسعينات. ويعتبر هذا الارتفاع قليلاً قياساً بمستواه في الستينات أو السبعينات. حيث ارتفعت هذه النسبة من ٣٧% عام ١٩٦٠ إلى ٤٣,٥% عام ١٩٧٠ ثم إلى ٤٧,١% عام ١٩٨١. وهذا يدل مرة أخرى على انخفاض معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

### ٣-٤- التركيب العمري والنوعي للسكان:

تميز التركيب العمري للسكان منذ عام ١٩٦٠ بارتفاع نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر. إلا أن صورته لم تكن ثابتة، إذ طرأت عليها تغيرات ملموسة كانت نتيجة للتغيرات التي طرأت على معدلات الخصوبة والوفاة خاصة وفيات الأطفال. ففي عام ١٩٦٠ بلغت نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر ٤٦,٣% وارتفعت إلى ٤٩% في عام ١٩٧٠، ثم تراجعت بشكل طفيف إلى ٤٨,٤% في عام ١٩٩٨. وكان من بين أهم أسباب ارتفاع هذه النسبة هو معدل المواليد العالي وبقائه عند حدود مرتفعة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨١ مع الانخفاض المستمر لمعدل الوفيات خاصة وفيات الأطفال والرضع. وفي الثمانينات وبداية التسعينات بدأت هذه النسبة بالانخفاض حيث بلغت ٤٤,٥% وفق تعداد ١٩٩٤ وكان السبب الانخفاض الكبير لمعدلات الخصوبة خلال تلك الفترة. وتباينت هذه النسبة بين الريف والحضر، وكانت في الريف دوماً أعلى مما هي في الحضر، إلا أنها كانت مستويات عالية. ففي الحضر بلغت حوالي ٤٨% في عام ١٩٧٠ وانخفضت إلى ٤٥,٨% عام ١٩٨١ لتبلغ ٤٢,٤% عام ١٩٩٤. أما في الريف فقد حافظت هذه النسبة على مستواها تقريباً بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨١ حيث بلغت حوالي ٥٠% وانخفضت إلى ٤٧,٢% عام ١٩٩٤. وكان انخفاض معدلات الخصوبة السبب في انخفاض هذه النسبة بعد عام ١٩٧٠.

ورافق انخفاض هذه النسبة ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية /١٥-٦٤/ سنة من إجمالي السكان وذلك في الحضر والريف وعلى المستوى الإجمالي. فقد بلغت هذه النسبة ٥٢,٢% في الحضر و٤٩,٦% في الريف عام ١٩٩٤، أما فئة السكان في العمر ٦٥ فأكثر فلم يطرأ عليها تغيير جوهري حيث تراوحت نسبتها من إجمالي السكان بين ٣-٤,٥% خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٤.

وفيما يتعلق بتطور نسبة الجنس فإن نتائج التعدادات السكانية أظهرت ثبات هذه النسبة تقريباً منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن. إذ بلغت حوالي /١٠٥/ ذكور لكل مائة أنثى. وكانت في الحضر أعلى منها في الريف ويمكن أن يعزى هذا الفرق إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين قياساً بالإناث.

وكان للتركيب العمري للسكان أثر واضح في انخفاض مستوى العمر الوسيط مع أنه طرأ عليه زيادة طفيفة في الثمانينات وبداية التسعينات. فقد بلغ العمر الوسيط ١٥ سنة في عام ١٩٧٠ ليرتفع إلى ١٦,٦ سنة عام ١٩٩٤ بسبب انخفاض نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر. وكان في الحضر أعلى منه في الريف بسبب تباينات نسبة السكان دون الخامسة عشر من العمر في كل من الحضر والريف المذكورة آنفاً. وفي عام ١٩٩٤ بلغ ١٧,٦ سنة في الحضر مقابل ١٥,٨ في الريف.

وبذلك فإن أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن ١٧ سنة على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الريف، بينما أكثر من نصف السكان في الحضر تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وبشكل عام فإن أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن الحد الأدنى لسن العمل، وهذا يشكل تحدياً كبيراً أمام الجهود التنموية لتأمين فرص العمل والخدمات التعليمية والغذاء وغيرها لهذه الفئة الكبيرة من السكان. ويمكن أن يظهر ذلك بشكل واضح من خلال ارتفاع نسبة الإعاقة العمرية، حيث بلغت ١١٦% عام ١٩٧٠ وانخفضت إلى ٩٢% عام ١٩٩٤، إلا أنها بقيت عند مستوى مرتفع. وتباينت نسبة الإعاقة بين الحضر والريف، فقد بلغت في الحضر أقل منها في الريف، فقد بلغت في الحضر ١٠,٧% عام ١٩٧٠ وانخفضت إلى ٨,٢% عام ١٩٩٤ مقابل ١٢,٣%، و١٠,٢% في الريف في العاملين المذكورين على التوالي.

### ٣-٥- التركيب التعليمي للسكان:

تطورت الحالة التعليمية للسكان تطوراً ملحوظاً منذ عام ١٩٧٠، ونجحت الجهود التنموية إلى حد كبير في خفض معدلات الأمية بشكل متسارع لكلا الجنسين، وحققت سورية بفضل السياسة التعليمية الناجحة سبقاً متميزاً في مجال رفع مستوى الحالة التعليمية للسكان ومكافحة الأمية.

ففي عام ١٩٧٠ كان أكثر من نصف السكان أميين إذ بلغت نسبة الأمية ٥٣,٤% وانخفضت إلى ١٤,٢% عام ١٩٩٨، وفقاً لنتائج مسح القوى العاملة، وتباينت نسبة الأمية بين الذكور والإناث بدرجة كبيرة في مطلع السبعينات حيث بلغت نسبة الأمية بين الإناث ٧٣,٢% مقابل ٣٤,٤% الذكور وانخفضت نسبة الأمية لكل من الذكور والإناث في الفترات اللاحقة.

وتناقصت الفجوة بين الجنسين. ففي عام ١٩٩٨ انخفضت نسبة الأمية بين الإناث إلى ٢٢% مقابل ٧,١% لدى الذكور. كما تباينت نسبة الأمية بين سكان الحضر والريف وكانت في الحضر دوماً أقل منها في الريف، مع اتجاه واضح لانخفاض الفوارق بين الريف والحضر خاصة في التسعينات. ففي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة الأمية بين سكان الحضر ٣٨,٢% مقابل ٦٥,٦% في الريف، بينما بلغت في الحضر ١٠,٤% مقابل ١٨,١% في الريف وذلك في عام ١٩٩٨.

### ٣-٦- التركيب الزواجي وحجم الأسرة:

تطورت الحالة الزواجية للسكان (من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) تطوراً ملموساً خلال العقود الثلاثة الماضية. وحدثت تغييرات جوهرية في التركيب الزواجي للسكان وكانت الصفة المميزة لهذه التغييرات، ارتفاع العزاب بين السكان، وارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول لكلا الجنسين.

فقد ارتفعت نسبة الذين لم يتزوجوا أبداً بين السكان من ٢٨,٤% عام ١٩٧٠ إلى ٣٢,٥% عام ١٩٨١ لتصل إلى ٣٧,٣% عام ١٩٩٤. وتباينت هذه النسبة بين الحضر والريف، وكانت في الحضر أعلى مما هي عليه في الريف منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن، وكانت بين الذكور أعلى مما هي بين الإناث. ففي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة العزاب في الحضر ٣١,٤% مقابل ٢٦% في الريف، بينما ازدادت إلى ٣٦,٧% و ٣٧,٨% في الحضر والريف على التوالي في عام ١٩٩٤. وبلغت هذه النسبة ٣٥,٧% بين الذكور مقابل ٢٠,٨% بين الإناث في عام ١٩٧٠. لتصل إلى ٤٣% بين الذكور مقابل ٣١,٥% بين الإناث في عام ١٩٩٤. مما يدل على اتجاه نحو التأخر في سن الزواج لدى فئة كبيرة نسبياً من السكان. وبقيت نسبة المطلقين عند حدود منخفضة لم تتجاوز ٦ بالألف منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن. على عكس ما هو ملاحظ بالنسبة لظاهرة الترميل التي أظهرت اتجاهاً ملموساً نحو الانخفاض. حيث انخفضت نسبة الترميل من ٦,٢% عام ١٩٧٠ إلى ٢,٨% عام ١٩٩٤.

ومن أهم المتغيرات التي طرأت على الحالة الزواجية في سورية، ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول. حيث ارتفع من حوالي ٢٢ سنة عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٦ سنة عام ١٩٩٤. وتباين هذا المتوسط بين الحضر والريف، حيث بلغ ٢٣,٨/ في الحضر مقابل ٢٢,٧/ في الريف عام ١٩٧٠ ليرتفع إلى ٢٦,٥/ و ٢٦,٢/ في الحضر والريف على التوالي عام ١٩٩٤. وتباين هذا المتوسط أيضاً بين الذكور والإناث، حيث بلغ ٢٥,٦ سنة بين الذكور مقابل ٢١,٤ سنة بين الإناث في عام ١٩٨١. وارتفع إلى ٢٧ سنة و ٢٣,٣ سنة بين الذكور والإناث على التوالي في عام ١٩٩٤. ويرجع السبب الرئيسي لارتفاع هذا المتوسط إلى تطبيق سياسة التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية منذ بداية السبعينات، والإقبال الكبير على التعليم المتوسط والتعليم الجامعي، إضافة إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي للمرأة، كما كان للأوضاع الاقتصادية العامة والبطالة الواسعة في صفوف الشباب الداخلين حديثاً إلى سوق

العمل في التسعينات دوراً كبيراً إلى جانب العوامل الأخرى في تأخير سن الزواج لكلا الجنسين.

١٩٩٤، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض معدل الخصوبة في بداية التسعينات.

وتطور متوسط حجم الأسرة المعيشية<sup>١</sup> منذ عام ١٩٦٠ حتى الآن حيث ازداد بمتوسط يساوي فرداً واحداً بين تعدادي ١٩٦٠ و١٩٩٤، إذ بلغ هذا المتوسط ٥,٣ فرداً عام ١٩٦٠ وارتفع إلى ٦,٣ فرداً عام ١٩٩٤. ولم يلاحظ أية فروق بين الريف والحضر في عامي ١٩٦٠، ١٩٧٠ فقد بلغ هذا المتوسط ٥,٣ فرداً في عام ١٩٦٠ مقابل ٥,٩ فرداً في عام ١٩٧٠ في الحضر والريف على التوالي، وقد يكون عدم الاختلاف راجع إلى تقارب مستويات الخصوبة في كل من الحضر والريف في الستينات. وبلغ هذا المتوسط في الحضر ٦ فرداً في عام ١٩٨١ وانخفض إلى ٥,٨ فرداً في عام ١٩٩٤، بينما بلغ في الريف ٦,٦ فرداً، ٦,٨ فرداً في العامين المذكورين على التوالي. ويعود هذا التباين إلى اختلاف معدلات الخصوبة بين الحضر والريف في الثمانينات وبداية التسعينات، وزيادتها في الريف مقارنة بالحضر. ويلاحظ أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض بشكل ملموس في نهاية التسعينات حيث انخفض المتوسط العام إلى ٥,٦ فرداً وانخفض في الحضر إلى ٥,٣ فرداً مقابل ٦ فرداً في الريف، وفق نتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٨. ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض لمعدلات الخصوبة في التسعينات في كل من الحضر والريف. وتشكل نسبة الأسر النووية أكثر من ٩٠% من إجمالي الأسر المعيشية وفقاً لنتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٤.

أما تركيب الأسرة من حيث عدد أفرادها، فيلاحظ ارتفاع نسبة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين (١-٦) فرداً حيث ازدادت هذه النسبة من ٥٥% من إجمالي الأسر عام ١٩٨١ إلى ٥٧,٣% عام

<sup>١</sup> - الأسرة المعيشية: هي فرد أو أكثر يشتركون معاً في السكن وترتيبات المعيشة، ولو لم تربطهم جميعاً صلة القرابة. وهذا التعريف هو الذي استخدم في جميع التعدادات.

## الفصل الرابع

# التعليم والتشغيل والتنمية البشرية

الاقتصادي والاجتماعي الشامل وعلى قدرة هذا النظام على توفير فرصة العمل المجزية المستدامة التي تكفل له عيشاً كريماً واستقراراً مادياً ومعنوياً. وعلى هذا، فإن البحث في مسائل التعليم والتشغيل ينبغي أن يستهدف تحقيق الترابط والاتساق بينهما، كما يجب أن ينطلق من واقع وظيفتي التعليم والتشغيل في سورية،

### ٤ - ١ - الخطوط العريضة لاستراتيجية التعليم وسوق العمل :

#### ٤-١-١- إلزامية التعليم :

استهدفت استراتيجية التعليم تحقيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية للجنسين بغية القضاء على منابع الأمية بين كافة الفئات الاجتماعية وذلك بموجب قانون التعليم الإلزامي لعام ١٩٨١ الذي أقر استيعاب جميع الأطفال الذين تنطبق عليهم تعليمات القيد والقبول في صفوف المرحلة الابتدائية . وقد تطورت نسبة التسجيل الإجمالية في هذه المرحلة من ٧٨,٨% عام ١٩٧٠ إلى ٩٨,٢% عام ١٩٩٨ ( نسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الابتدائية إلى إجمالي السكان من العمر ٦-١١ سنة ) .

يعتبر مستوى التحصيل التعليمي والدخل الناشئ عن التشغيل مكونان أساسيان من مكونات دليل التنمية البشرية. فالأول هو أداة لتمكين الناس وتكوين قدراتهم وتمييزها وتوسيع خياراتهم ، والثاني يمكن الناس من الانتفاع من قدراتهم ، بتحسين مستوى معيشتهم وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية وتحسين مستوى حياتهم ونوعيتها بقضاء أوقات فراغهم بحرية وحسب رغبتهم وممارسة نشاطاتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية . وعلى هذا الأساس، يعتبر الإنسان هدفاً نهائياً للتنمية البشرية ومحوراً ترتكز عليه . ووفق مقياس جديد للثروة القومية<sup>(١)</sup> اعتبر رأس المال البشري أنه يمكن أن يمثل ٦٤% من إجمالي الثروة ، بينما يشكل رأس المال المادي ١٦% ورأس المال الطبيعي ٢٠% . وقد أثبت مقياس جديد لكفاءة الإنفاق على التعليم<sup>(٢)</sup> أن معدل العائد الاجتماعي من التعليم في البلدان النامية يبلغ ٢٤% في التعليم الابتدائي و ١٥% في التعليم الإعدادي والثانوي ، و ١٢% في التعليم العالي .

وانطلاقاً من أن التعليم في سورية حق تكفله الدولة لجميع الناس ، وأن مستوى ونوعية التحصيل التعليمي يعد شرطاً أساسياً لمواجهة التحديات في حياة الإنسان و للارتقاء بالمجتمع ، وأن العمل حاجة أساسية للإنسان قبل أن يكون مورداً للرزق ، وأن قدرة الإنسان على العطاء تتوقف على مستوى التعليم الذي اكتسبه ومستوى كفاءة النظام التعليمي وتكامله مع النظام

<sup>١</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ص

٦٤ ( الإطار ٢-١١ )

<sup>٢</sup> - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ص

٧٤ ( كفاءة التوزيع )

جدول رقم (٤-١)  
نسبة التسجيل في المرحلة الابتدائية %

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٧٠	٩٦,٣	٥٩,٨	٧٨,٨
١٩٩٨	٩٩,٦	٩٦,٦	٩٨,٢

وزارة التربية - النشرات الاحصائية (١٩٧١ - ١٩٩٩)

واكتسابه ، وذلك بتقديم خدمة التعليم مجاناً لكافة الفئات الاجتماعية ( بما فيها المواظبة المدرسية ، توزيع الكتب المدرسية ، الطبابة المدرسية ) . وقد ارتفع الإنفاق على التعليم دون العالي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٨) من ٢١٢ / إلى ٢٤٧٢٢ / مليون ل.س وعلى التعليم العالي من ٥٥ / إلى ٦٧٠١ / مليون ل.س ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام للدولة من ٩,٦ % إلى ١٣,٢ % ، علماً بأن هذا يشمل - فقط - وزارتي التربية والتعليم العالي ولا يشمل الوزارات الأخرى التي يدخل التعليم و التدريب ضمن أنشطتها.

وقد ارتفع عدد المستجدين في مرحلة التعليم الابتدائي من ١٩٢ / ألف طالب وطالبة إلى ٤٤٦ / ألفاً بين عامي (١٩٧٠ و ١٩٩٨) بمعدل نمو ٣,٢ % ، كما ارتفع إجمالي عدد الطلاب المسجلين في هذه المرحلة من ٩٢٥ / ألفاً إلى ٢٧٣٨ / ألفاً بمعدل نمو ٤,٠ % ، بينما ارتفع عدد المتخرجين من هذه المرحلة من ٨٦ / ألفاً إلى ٣٦٧ / ألفاً بمعدل نمو ٥,٣ % .

#### ٤-١-٢- مجانية التعليم :

كما استهدفت الاستراتيجية تحقيق مجانية التعليم بغية تمكين كافة الفئات الاجتماعية من الوصول إلى التعليم

جدول رقم (٤-٢)

بنية الإنفاق على التعليم المجاني %

الإنفاق	١٩٧٠	١٩٩٨
التعليم دون العالي	٧٩,٤	٧٧,٥
التعليم العالي	٢٠,٦	٢٢,٥
مجموع الإنفاق	١٠٠,٠	١٠٠,٠
% الميزانية العامة للدولة	٩,٦	١٣,٢
% الناتج المحلي الإجمالي	٠,٢	٤,٦

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الاحصائية (١٩٧١ - ١٩٩٩)

وزارة التربية - النشرات الاحصائية (١٩٧١ - ١٩٩٩)

وطالبة بمعدل نمو ٤,١ % خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٨) .

وقد ارتفع عدد الطلاب والطالبات في كافة مراحل التعليم من ١٢٨٦ / ألفاً إلى ٣٩٦٨ / ألف طالب

جدول رقم (٤-٣)

عدد وتركيب الطلاب والطالبات المسجلين في التعليم العالي ودون العالي (بالآلاف)

المرحلة	١٩٧٠	%	١٩٩٨	%	معدل النمو السنوي %
التعليم دون العالي	١٢٥١	٩٦,٧	٣٧٧٥	٩٥,١	٤,٠
التعليم العالي	٣٥	٣,٣	١٩٣	٤,٩	٦,٣
المجموع	١٢٨٦	١٠٠,٠	٣٩٦٨	١٠٠,٠	٤,١

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

يبين عامي (١٩٧٠، ١٩٩٨) بمقدار /٥,٨/ أضعاف .

وإزداد عدد الكتب المدرسية الموزعة مجاناً من ٣,٥ مليون كتاب إلى ٢٠,٤ مليون كتاب

٤-١-٣- ديمقراطية التعليم:

إجمالي السكان من الفئة العمرية ١٨ - ٢٢ سنة .

وساهم القطاع الخاص باستيعاب عدد من الطلاب والطالبات في مرحلة التعليم دون الجامعي، حيث ارتفعت مساهمته من ٦,١% إلى ٦,٩% من إجمالي التعليم دون الجامعي بين عامي (١٩٩٤ - ١٩٩٨) ، ومعظم هذه المساهمة تتركز في مرحلة رياض الأطفال ٩٤,٢% ومرحلة التعليم الابتدائي ٤,٢% ، علماً بأن عدد طلاب وطالبات القطاع الخاص قد تضاعف ٢,٦ ضعفاً بينما تضاعف العدد في قطاع الدولة ٣,٠ أضعاف خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٨).

واستهدفت الاستراتيجية أيضاً تحقيق ديمقراطية التعليم التي تمكن الناس من متابعة تعليمهم إلى المستوى الذي تسمح لهم إمكاناتهم بالوصول إليه وفي الاختصاص أو ( المهنة ) الذي يميلون إليه وفق اختيارهم . وقد تطورت نسبة التسجيل الإجمالية في التعليم دون العالي من ٦٠,٣٨% في عام ١٩٧٠ إلى ٧٠,٢% في عام ١٩٩٨ ( نسبة الطلاب المسجلين في مراحل التعليم دون العالي إلى إجمالي السكان من الفئة العمرية ٦ - ١٨ سنة ) ، كما تطورت نسبة التسجيل الإجمالية في التعليم العالي من ٧,٢% في عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٠% في عام ١٩٩٨ ( نسبة إلى

جدول رقم ( ٤-٤ )

مساهمة القطاع الخاص في التعليم دون الجامعي

المرحلة	١٩٧٠	١٩٩٨
رياض الأطفال	١٠٠,٠	٩٤,٢
الابتدائية	٦,١	٤,٢
الإعدادية	١٠,٣	٤,٥
الثانوية	١٠,٥	٩,٦
المجموع	١٨,٢	٦,٩

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وأدى هذا إلى مضاعفة عدد طلاب الجامعات والمعاهد المتوسطة من ٣٥,٣ ألف طالب وطالبة عام ١٩٧٠ إلى ١٩٣ / ألفاً عام ١٩٩٨ بمقدار ٥,٥ ضعفاً وبمعدل نمو سنوي ٦,٣ % . وكان معدل الزيادة في عدد الإناث أكبر منه في عدد الذكور ، إذ ارتفعت نسبة مشاركة طالبات الجامعات من ١٨,٠ % إلى ٤٢,٤ % من إجمالي الطلاب والطالبات ، وارتفعت نسبة مشاركة طالبات المعاهد المتوسطة من ٣٤,١ % إلى ٤٨,٠ % ، أي أن عدد الإناث في الجامعات قد تضاعف ٩,٢ ضعفاً وعدد الذكور ٢,٧ ضعفاً ، وأن عدد الإناث في المعاهد المتوسطة تضاعف ١٩,٥ ضعفاً وعدد الذكور ١٠,٦ ضعفاً .

وقامت الدولة بتوفير المدارس المتقلبة لأبناء البدو ، حيث وصل عددها إلى ٤٠ مدرسة بـ ٤٥٠٠ / طالب وطالبة في عام ١٩٩٨ ، علماً بأن معظم البدو قد استقروا قرب المناطق المأهولة والمخدمة تعليمياً .

٤-١-٤ - الاستيعاب الجامعي :

استهدفت الاستراتيجية استيعاب كافة خريجي التعليم الثانوي في مختلف تخصصات الجامعات والمعاهد المتوسطة عبر سياسة الاستيعاب الجامعي بدءاً من عام ١٩٧٠ وذلك تحقيقاً لشعار ديمقراطية التعليم وتمكين كافة الفئات الاجتماعية من الوصول إلى التعليم العالي وتلبية حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسوق العمل .

جدول رقم ( ٥-٤ )

عدد الطلاب والطالبات المسجلين في التعليم العالي ( بالآلاف )

المرحلة	١٩٧٠	١٩٩٨	معدل النمو السنوي %
جامعات	٣١,٢	١٣٦,٠	٥,٤
معاهد متوسطة	٤,١	٥٧,٠	٩,٩
إجمالي التعليم العالي	٣٥,٣	١٩٣,٠	٦,٣

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)



وأنجزت سياسة الاستيعاب الجامعي تقدماً  
مرحلياً باتجاه تحقيق التوازن المناسب بين  
الاختصاصات العلمية والنظرية من خلال تقليص نسبة  
الطلاب والطالبات في الكليات النظرية لصالح زيادة

نسبتهم في الكليات العلمية حيث تطورت نسبة الطلاب  
المسجلين في العلوم الهندسية من ٨,٣% عام ١٩٧٠  
إلى ٢١,٢% عام ١٩٩٨ .

#### جدول رقم ( ٤-٦ )

التركيب الهيكلي لعدد طلاب وطالبات الجامعات المسجلين ( حسب الاختصاصات % )

الاختصاصات	١٩٧٠	١٩٩٨
علوم إنسانية	٧٢,٧	٥٧,٦
علوم هندسية	٨,٣	٢١,٢
علوم أساسية	١٩,٠	٢١,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

واعتمدت الدولة في مساعيها للقضاء على  
الأمية على استراتيجية وقائية وعلاجية ، وتجلّى  
الجانب الأول لهذه الاستراتيجية في سد منابع الأمية  
عن طريق تطبيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية.  
وقد تم التوسع فعلاً في عدد المدارس الابتدائية بشكل  
خاص لاستيعاب جميع أطفال البلاد وإعطائهم فرصة  
الالتحاق بالمرحلة الابتدائية . أما الجانب العلاجي لهذه  
الاستراتيجية فتجلّى في افتتاح عدد كبير من صفوف  
محو الأمية في مختلف المناطق الحضرية والريفية .

وقد انخفضت نسبة الأمية بين السكان من العمر  
١٠ سنوات فأكثر من ٥٣,٤% عام ١٩٧٠ إلى  
١٤,٢% عام ١٩٩٨ . وانخفضت في الريف من  
٦٥,٢% إلى ١٨,٠% وفي الحضر من ٣٨,٢% إلى  
١٠,٤% .

#### ٤-١-٥- محو الأمية و أثره في التنمية البشرية:

أ - مر تطور مفهوم محو الأمية منذ الخمسينات  
بأربعة مراحل :  
المرحلة الأولى : مفهوم محو الأمية الأبجدية باعتباره  
ظاهرة تعليمية .  
المرحلة الثانية : مفهوم محو الأمية التعليمية والمهنية  
والوظيفية باعتباره ظاهرة اقتصادية .  
المرحلة الثالثة : مفهوم محو الأمية التعليمية باعتباره  
ظاهرة اجتماعية واقتصادية .  
المرحلة الرابعة : مفهوم محو الأمية الذي يعني مواجهة  
تخلف المجتمع عن استيعاب التطورات العلمية والتقنية  
وتقصير الفرد عن الإسهام في تنمية مجتمعه باعتباره  
ظاهرة حضارية .

جدول رقم ( ٤-٧ )

التركيب النسبي للأمية بين السكان /١٠/ سنوات فأكثر

مكان الإقامة	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩١	١٩٩٨
حضر	٣٨,٢	٢٦,٥	١٥,٤	١٠,٤
ريف	٦٥,٢	٤٨,٨	٢٥,٤	١٨,٠
مجموع	٥٣,٤	٣٧,٩	٢٠,٩	١٤,٢

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية ( ١٩٧١، ١٩٨٢، ١٩٩٢، ١٩٩٩ )

٤-١-٦- تطوير بنية النظام التعليمي :

استهدفت استراتيجية التعليم تطوير بنية النظام

التعليمي على أساس التحول من نظام التعليم الاسطواني ( السلم التعليمي ) إلى نظام التعليم الهرمي ( الشجرة التعليمية ) ، وذلك من أجل تحقيق التناسب الكمي والنوعي بين خريجي التعليم الثانوي والمتوسط والتعليم العالي بما يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل .

آ - بنية النظام التعليمي :

تضاعف إجمالي عدد الطلاب في النظام التعليمي وفي كل من مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي بـ ٣/ أضعاف ، أما في الجامعات فقد تضاعف العدد بـ ٤,٤/ أضعاف ، بينما تضاعف في المعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية بـ ١٣,٩/ ضعفاً و ١٢,٥/ ضعفاً على التوالي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٨) .

وقد أدت سياسة التعليم التي ركزت على تعزيز التعليم الثانوي الفني والمهني والمعاهد المتوسطة إلى زيادة عدد الطلاب والطالبات في كل منهما بمعدل نمو ٩,٤% و ٩,٩% على التوالي . أما في الجامعات فقد ازداد عدد الطلاب والطالبات بمعدل ٥,٤% .

ولاشك أن انخفاض نسبة التسرب بين طلاب المرحلة الابتدائية والإعدادية قلص دخول الأطفال

مجال العمل في سن مبكرة وخاصة العمل الزراعي .

ب - الأمية في قوة العمل :

إن ارتفاع المستوى التعليمي لقوة العمل نتيجة ازدياد التحاق السكان بالتعليم في مختلف مراحلهم ودخول أعداد متزايدة من المتعلمين إلى سوق العمل قد أدى إلى انخفاض نسبة الأمية في قوة العمل من ٢٨,٣% عام ١٩٨١ إلى ١٠,٨% في عام ١٩٩٨ (٢٢,٥% للإناث و ٨,٣% للذكور) . وانخفضت نسبة الأمية في القطاع العام من ١٦,٩% عام ١٩٧٠ إلى ٣,٦% عام ١٩٩٨ ، كما انخفضت بين المتعلمين من ٤٨,٠% عام ١٩٧٠ إلى ٥,٥% عام ١٩٩٨ . وتتركز الأمية بشكل خاص في القطاع غير المنظم .

إن الأمية المهنية والوظيفية ترتفع بشكل كبير بين الأميين تعليمياً ، وهناك صعوبات في رفع قدراتهم المهنية خاصة في ضوء ارتفاع مستوى تقنيات الإنتاج في العالم . وقد حققت سورية إنجازات كبيرة على صعيد سد منابع الأمية التعليمية ، والتي تعتبر السبب الرئيسي للأمية المهنية والوظيفية .

جدول رقم ( ٤-٨ )

عدد وتركيب الطلاب والطالبات المسجلين في النظام التعليمي ( بالآلاف )

المرحلة التعليمية	١٩٧٠	%	١٩٩٨	%	معدل النمو السنوي %
ابتدائية	٩٢٥,٠	٧١,٩	٢٧٢١,٢	٦٨,٦	٣,٩
إعدادية	٢٦٣,٣	١٨,٤	٧٦٥,٢	١٩,٣	٣,٩
ثانوية عامة	٧٩,٥	٦,٢	١٦٠,٢	٤,٠	٢,٥
ثانوية فنية ومهنية	١٠,٣	٠,٨	١٢٨,٣	٣,٢	٩,٤
معاهد متوسطة	٤,١	٠,٣	٥٧,٠	١,٥	٩,٩
جامعات	٣١,٢	٢,٤	١٣٦,٠	٣,٤	٥,٤
إجمالي	١٢٨٦,٤	١٠٠,٠	٣٩٦٧,٨	١٠٠,٠	٤,١

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

١,١% إلى ٥٢,٧% من إجمالي التعليم الثانوي الفني والمهني، وارتفعت نسبة الإناث المستجدات في المعاهد المتوسطة من ٣٤,١% إلى ٤٥,٣% من إجمالي المعاهد المتوسطة، كما ارتفعت نسبة الإناث. المستجدات في الجامعات من ١٨,٦% إلى ٤٦,٥% من إجمالي الجامعات.

وقد ارتفعت نسبة عدد المستجدين والمستجدات في المعاهد المتوسطة والتعليم الثانوي الفني و المهني من ٠,٨% عام ١٩٧٠ إلى ٧,٥% عام ١٩٩٨ من إجمالي المستجدين والمستجدات في التعليم العالي ودون العالي، ويلاحظ شدة إقبال الإناث على التعليم خلال الفترة ( ١٩٧٠-١٩٩٨ )، إذ ارتفعت نسبة الإناث المستجدات في التعليم الثانوي الفني والمهني من

جدول رقم ( ٤-٩ )

عدد و تركيب الطلاب و الطالبات المستجدين في النظام التعليمي (بالآلاف)

المرحلة التعليمية	١٩٧٠	%	١٩٩٨	%	معدل النمو السنوي %
ابتدائية	١٩٢,١	٦٠,٥	٤٦٥,٩	٥٢,٦	٣,٢
إعدادية	٨١,٢	٢٥,٦	٢٦٨,٨	٣٠,٤	٤,٤
ثانوية عامة	٢٨,١	٨,٩	٥١,٩	٥,٨	٢,٢
ثانوية فنية ومهنية	٢,٥	٠,٨	٤٣,٠	٤,٩	١٠,٧
معاهد متوسطة	٠,٢	٠,~	٢٤,٥	٢,٨	١٨,٧
جامعات	١٧,٣	٤,٢	٣٠,٩	٣,٥	٢,١
إجمالي	٣١٧,٤	١٠٠,٠	٨٨٤,٩	١٠٠,٠	٣,٧

المكتب المركزي للإحصاء-المجموعات الإحصائية (١٩٩٩-١٩٧١)

وزارة التربية-النشرات الإحصائية (١٩٩٩-١٩٧١)

كما يلاحظ ارتفاع مساهمة الإناث بين خريجي المعاهد المتوسطة (٥٥,٧%) و المرحلة الإعدادية (٥٠,٨%).

ويلاحظ ارتفاع معدلات نمو خريجي الثانوية الفنية والمهنية و المعاهد المتوسطة و الجامعات ، إذ بلغت كل منها على التوالي ٩,٦% ، ٦,٧% ، ٦,٩% ،

جدول رقم ( ٤-١٠ )

عدد الخريجين والخريجات في النظام التعليمي (بالآلاف)

المرحلة التعليمية	١٩٧٠	%	١٩٩٨	%	معدل النمو السنوي %
ابتدائية	٨٥,٧	٥٧,٨	٣٦٧,٢	٥٧,٠	٥,٣
إعدادية	٣٣,٤	٢٢,٥	١٤٦,٠	٢٢,٧	٥,٤
ثانوية عامة	٢١,٦	١٤,٦	٧١,٠	١١,٠	٤,٣
ثانوية فنية ومهنية	١,٨	١,٢	٢٣,٤	٣,٦	٩,٦
معاهد متوسطة	٣,١	٢,١	١٩,٣	٣,٠	٦,٧
جامعات	٢,٦	١,٨	١٧,٠	٢,٧	٦,٩
إجمالي	١٤٨,٢	١٠٠,٠	٦٤٤,٠	١٠٠,٠	٥,٤

المكتب المركزي للإحصاء-المجموعات الإحصائية (١٩٩٩-١٩٧١)

وزارة التربية-النشرات الإحصائية (١٩٩٩-١٩٧١)

كما يتبين أن نسبة عدد الخريجين والخريجات إلى إجمالي عدد الخريجين والخريجات في النظام التعليمي ازدادت في المعاهد المتوسطة والتعليم الثانوي الفني و المهني من ٣,٣% عام ١٩٧٠ إلى ٦,٦% علم ١٩٩٨ .

#### ب - التناسب الكمي و النوعي بين خريجي التعليم الثانوي والفني والمهني والمعاهد المتوسطة والجامعات :

إن تحقيق التناسب الكمي والنوعي بين خريجي المعاهد المتوسطة والتعليم الثانوي الفني والمهني ومراكز التدريب المهني من جهة وبين خريجي التعليم الجامعي من جهة أخرى، يعتبر عاملاً أساسياً لضمان التوازن بين مخرجات التعليم من جهة وبين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى . وتشير الأرقام المتاحة إلى إمكانية الاستمرار في تحسين العلاقات التناسبية بين مخرجات التعليم النظامي في مراحل مختلفة ، إذ تبين أن عدد خريجي الجامعات خلال الفترة ( ١٩٨١ - ١٩٩٥ ) كان أكبر من عدد خريجي المعاهد المتوسطة في أغلب السنوات ، كما تبين أن عدد خريجي الثانويات الفنية والمهنية كان أقل من عدد خريجي الجامعات ، بالرغم من السياسة

التشجيعية للتعليم الثانوي الفني والمهني ويعزى هذا إلى التقدير الكبير الذي يعطيه المجتمع للتعليم العالي .

ولاشك أن السياسة التعليمية الجديدة التي هدفت إلى تحقيق التناسب في بنية مخرجات التعليم العالي والمتوسط والثانوي في الثمانينات ، أدت إلى زيادة كبيرة في عدد المعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية ومراكز التدريب المهني . إن هذا التوسع الكبير أدى إلى تحقيق تقدم ملموس على طريق الموازنة بين مخرجات التعليم .

إن حصيلة سياسة التعليم بشكل عام، وسياسة الاستيعاب الجامعي بشكل خاص، كانت نتيجة الربط بين سياسة التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل. إذ أدى إلى توسع كبير في حجم وتخصصات خريجي النظام التعليمي وإلى تطور البنية التعليمية للخريجين بالاتجاه الصحيح. وقد بلغ المجموع التراكمي لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية ومراكز التدريب المهني خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٧) حوالي ٧٦٥/ ألف خريج ، منهم ٢٨,١% خريجو جامعات و ٢٥% خريجو معاهد متوسطة و ٢٢,٢% خريجو ثانويات فنية ومهنية و ٢٤,٧% خريجو مراكز تدريب مهني.

#### جدول رقم ( ٤-١١ )

#### الهرم التعليمي لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية ومراكز التدريب المهني

الأطر التعليمية	١٩٨١	١٩٩٨
جامعيون	١	١
معاهد متوسطة	٠,٥	١,١
ثانويات فنية ومراكز تدريب	١,٦	١,٤

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية (١٩٨٢-١٩٩٩)

الصناعي قد انخفضت لصالح زيادة مساهمة التعليم الثانوي النسوي، والتعليم الثانوي التجاري.

أما بالنسبة للتناسبات داخل فروع التعليم الثانوي الفني فيلاحظ بأن مساهمة التعليم الثانوي

#### جدول رقم ( ٤-١٢ )

#### التناسب بين فروع التعليم الثانوي الفني والمهني (%)

السنة	صناعي	تجاري	نسوي	إجمالي
١٩٧٠	٨٤,٣	١٤,٢	١,٥	١٠٠,٠
١٩٩٨	٣٥,٩	٢٧,٢	٣٦,٩	١٠٠,٠

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

متوسط عدد السنوات الدراسية للطالب في مرحلة تعليمية ما ، كلما أدى ذلك إلى زيادة الهدر في الإنفاق على التعليم في هذه المرحلة.

#### ٤-١-٧- تطور كفاءة التعليم:

#### أ - الكفاءة الداخلية للتعليم :

وقد بلغ معدل التخرج في المرحلة الابتدائية ٩١,٧% وفي المرحلة الإعدادية ٥٦,٥% وفي المرحلة الثانوية ٥٠,٧% في عام ١٩٩٨ .

إن معدلات التخرج والإعادة والتسرب هي مؤشرات على مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، فكلما ارتفعت معدلات التخرج ارتفع معها مستوى الكفاءة الداخلية للتعليم، وكلما تضخم عدد الطلاب في الصف الواحد بسبب ارتفاع معدل الإعادة، وكلما زاد

#### جدول رقم ( ٤-١٣ )

#### معدلات التخرج من السنة النهائية للمرحلة التعليمية (%)

السنة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
١٩٧٠	٨٦,٠	٤١,٨	٤٧,٠
١٩٩٨	٩١,٧	٥٦,٥	٥٠,٧

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وأما بالنسبة لتطور معدل الإعادة (الرسوب) فقد تناقص هذا المعدل بشكل كبير في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي كما هو مبين في الجدول التالي :

وتختلف نسب النجاح في الصفوف الانتقالية والتي تتراوح بين ٨٠-٩٥% عن نسب التخرج من الصفوف النهائية للمراحل التعليمية والتي تتراوح بين ٤٠-٥٧% .

جدول رقم ( ٤-١٤ )  
معدلات الإعادة ( الرسوب ) (%)

السنة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي ( عام + فني )
١٩٧٠	٩,٩	١٧,٨	١٣,٩
١٩٩٨	٧,١	١١,٠	٥,٨

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

#### ب - الكفاءة الخارجية للتعليم :

تعتبر الكفاءة الخارجية للتعليم عن مدى التلاؤم بين السياسة التعليمية من جهة واحتياجات التنمية وسوق العمل من مختلف الاختصاصات التعليمية من جهة أخرى. وقد أدت سياسة الاستيعاب الجامعي إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في هيكلية الجامعات والمعاهد المتوسطة و هيكلية قوة العمل في سوق العمل.

وقد تبين من خلال مسح الطلب على القوى العاملة في منشآت قطاعات الاقتصاد الوطني عام ١٩٩٥، انخفاض مستوى التعليم بين العاملين، إذ بلغت نسبة حملة الشهادة الإعدادية فما دون ٦٧% وهم إما عمال عاديون أو أنهم عمال مهرة ونصف مهرة اكتسبوا مهاراتهم من الممارسة العملية عبر الزمن وليس عن طريق اكتساب معارف تقنية علمية. ويشكل خريجو التعليم الثانوي ١١,٣% منهم ٥,٠% فنيون، ويشكل خريجو المعاهد المتوسطة ٩,٥% منهم ٧,٧% فنيون، كما يشكل الخريجون الجامعيون ١٠,١% منهم ٧,٩% فنيون.

ترتبط الكفاءة الخارجية للتعليم، بتلبية احتياجات الخطة، والتطورات الحاصلة في سوق العمل، ونتيجة غياب الخطة الخمسية منذ أواسط الثمانينات، افتقدت المؤشرات الإجمالية لاتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك أصبحت سياسة الاستيعاب والتغيرات في السياسات التعليمية معزولة عن التطور الواقعي والفعلي في سوق العمل، وقد انعكس ذلك بزيادة معدلات التسرب من المرحلة

الثانوية والجامعية، وزيادة معدلات البطالة في أوساط خريجي المعاهد الفنية والثانويات النسوية والتجارية، بالإضافة إلى استمرارية الخلل في التوازنات بين مستويات التأهيل والتعليم المطلوبة، عدم التناسب فيما بين الاختصاصات الفنية واختصاصات العلوم الانسانية، وعدم التناسب بين الاختصاصات العالية الفنية والاختصاصات الفنية المتوسطة.

ويتضح من خلال التجربة الحاجة إلى حلقة وسيطة بين التعليم الرسمي بكافة مستوياته وسوق العمل؛ إن وجود هذه الحلقة الوسيطة والمستندة إلى التدريب والتأهيل الخاص والمستمر، يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في رفع الكفاءة الخارجية للتعليم.

إن سورية كبلد نام تتعرض الآن شأنها شأن الدول النامية الأخرى، إلى ضغوط وإجراءات تفرضها تطبيقات اتفاقية (حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة)؛ سوف تؤدي هذه الإجراءات إلى إضعاف إمكانية التطور في أنظمتها التعليمية وتحدها من كفاءة وفاعلية التعليم في مؤسساتها المختلفة؛ وتتطلب مواجهة هذا الوضع الناشئ؛ تكثف الدول النامية والعربية خاصة في إطار منطقة مشتركة لحقوق الملكية الفكرية؛ تسمح بتبادل المناهج والأبحاث دون قيود؛ وتقوم في نفس الوقت بتعميم حقوق الملكية الفكرية التي تحصل عليها؛ على كافة أعضاء هذه المنطقة؛ الأمر الذي يحد من التكاليف المادية؛ ويحد من إمكانيات فرض الحصار والتخلف العلمي على دول أو بعض دول هذه المنطقة.

جدول رقم ( ٤-١٥ )

تركيب العاملين في منشآت الاقتصاد الوطني حسب المستوى التعليمي عام ١٩٩٥ (%)

إعدادية فما دون	مدرسة مهنية	ثانوية		معهد متوسط	علوم جامعية			
		عامة	فنية		هندسية	أساسية	إنسانية	المجموع
٦٧,٠	٢,١	٦,٣	٥,٠	٩,٥	٦,٣	١,٦	٢,٢	١٠٠

المكتب المركزي للإحصاء - نتائج مسح قوة العمل ١٩٩٥

ج - كثافة الشعبة :

١١ طالباً، وفي التعليم الثانوي الفني من ٣٤ إلى ٢٩ طالباً بفارق ٥ طلاب. و انخفضت كثافة الشعبة في التعليم الإعدادي من ٤٣ إلى ٣٥. و بشكل عام، يلاحظ أن متوسط كثافة الشعبة في المدن أعلى مما هو عليه في الريف ، وهذا ما يؤدي إلى اعتماد الدوام النصفى بالنسبة لبعض المدارس الابتدائية فيها.

تعبّر كثافة الشعبة عن مستوى ونوعية التعليم بالإضافة إلى العوامل الأخرى المحددة لنوعية التعليم كمستوى كفاءة المدرس ومدى توفر الوسائل التعليمية و المخابر و غيرها . وقد تطورت كثافة الشعبة في التعليم دون العالي بشكل كبير ، إذ انخفضت في التعليم الثانوي العام من ٤٢ إلى ٣١ طالباً بفارق

جدول رقم ( ٤-١٦ )

كثافة الشعبة في مراحل التعليم دون العالي ( طالب وطالبة )

السنة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي عام	ثانوي فني
١٩٧٠	٢٦	٤٣	٤٢	٣٤
١٩٩٨	٢٥,١	٣٥,٢	٣١,٣	٢٩,٤

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

الثانويات الفنية وتحويل عدد من مدارس التعليم الثانوي العام إلى مدارس للتعليم الثانوي الفني.

وقد تطور عدد الشعب بشكل واضح في التعليم الثانوي الفني بمعدل نمو ٨,٠% ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في التعليم الثانوي الفني وإنشاء عدد كبير من



جدول رقم ( ٤-١٧ )

عدد الشعب في مراحل التعليم دون العالي ( بالآلاف )

السنة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي عام	ثانوي فني	إجمالي
١٩٧٠	٣٥,٨	٥,٤	١,٩	٠,٣	٤٣,٤
١٩٩٨	١٠٨,٢	٢١,٧	٥,١	٣,٦	١٣٨,٦
معدل النمو السنوي	%٤,٠	%٥,١	%١٢,٥	%٩,٢	%٤,٢

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

د - نسبة الطلاب / مدرس وإداري :

نظراً لزيادة عدد المدرسين والإداريين في التعليم الثانوي الفني بمعدل نمو مرتفع (١١,٤%) بالمقارنة مع باقي المراحل التعليمية، فقد انخفضت نسبة الطلاب / مدرس وإداري من ١٣ / إلى ٨ / طلاب وطالبات ، كما انخفضت هذه النسبة أيضاً في التعليم

الإعدادي والثانوي العام من ٤٦ / إلى ١٦ / طالباً وطالبة ، أما في المعاهد المتوسطة فتعتبر هذه النسبة منخفضة أصلاً وكذلك في الثانويات الفنية والمهنية ، وذلك يعود إلى أن طبيعة التعليم في هذه الثانويات تطبيقية تتطلب توزيع الطلاب إلى فئات صغيرة أثناء التدريب العملي .

جدول رقم ( ٤-١٨ )

عدد المعلمين والإداريين ( بالآلاف )

السنة	ابتدائي	(إعدادي - ثانوي عام	ثانوي فني	معاهد متوسطة (تربية)
١٩٧٠	٢٥,١	٦,٨	٠,٧	٠,٤
١٩٩٨	١١٩,٥	٥٦,٦	١٣,٦	٣,٥
معدل النمو السنوي	%٥,٧	%٧,٩	%١١,٢	%٨,١

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

جدول رقم ( ٤-١٩ )

نسبة طلاب / مدرس وإداري ( طالب )

السنة	ابتدائي	(إعدادي - ثانوي عام	ثانوي فني	معاهد متوسطة (تربية)	جامعات
١٩٧٠	٣٧	٤٦	١٣	١٠	٤٤ (عام ١٩٩٤)
١٩٩٨	٢٣	١٦	٨	٧	٣١

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

وزارة التربية - النشرات الإحصائية (١٩٧١-١٩٩٩)

لقد بذلت سورية جهوداً إيجابية في مجال التعليم؛ وحققت تقدماً ملموساً في مجال الحد من الأمية،

وتعليم الاناث، والتوسع في التعليم المتوسط والعالي؛ إلا أن عوامل عدة ما زالت تحول دون تفعيل نظام التعليم

البطالة، أو البحث عن أعمال لا ترتبط  
باختصاصهم.

#### ٤-١-٨- التناسب بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل:

ترمي التوجهات الجديدة للسياسة التعليمية إلى  
تحسين مستوى التناسب بين مخرجات التعليم في  
مراحلها المختلفة ، بهدف تعميق الربط بين سياسة  
التعليم من جهة واحتياجات التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى،  
ولرفع مستوى العائد الاقتصادي للتعليم عن طريق رفع  
الكفاءة الداخلية للتعليم (رفع معدلات التخرج ) ورفع  
الكفاءة الخارجية للتعليم ( تحقيق التوازن بين العرض  
والطلب على خريجي التعليم كماً ونوعاً ومضموناً ) .

ونظراً للتغير التكنولوجي السريع في أنماط  
الإنتاج ، فإن السياسة التعليمية يجب أن تتحرك  
باستمرار وبسرعة للحاق بمتطلبات التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية المتغيرة .

وأدى التزايد العام في مخرجات التعليم إلى  
تغير في البنية التعليمية لقوة العمل ، حيث انخفضت  
نسبة الأميين والملمين بالقراءة والكتابة مقابل ارتفاع  
نسبة حملة الشهادات التعليمية بمختلف أنواعها . وإذا  
صنفتنا قوة العمل حسب درجة المهارة على أساس  
المستوى التعليمي ، بحيث نعتبر حملة الشهادات  
الجامعية أطراً عليا ، وحملة شهادات المعاهد المتوسطة  
والثانويات أطراً وسطى وحملة الشهادات الإعدادية فما  
دون ( بما فيهم الأميون والملمون ) أطراً دنيا، نجد  
توزيع هرم مهارات القوى العاملة قد تطور على النحو  
التالي :

بكافة مستوياته والارتقاء به، ومن هذه العوامل:

♦ محدودية الموازنة العامة للدولة، وبالتالي  
محدودية ما يخصص منها للتعليم، ومن هنا فإن  
حصة الفرد من الإنفاق على التعليم، لم يطرأ عليها  
زيادة بل أنها قد تراجعت بالأسعار الثابتة أو  
بالمقارنة مع اسعار صرف العملات الأجنبية؛  
حيث انخفض معدل الإنفاق على التلميذ في التعليم  
دون الجامعي مما يقارب ٧٧ دولار عام ١٩٨٠  
إلى نحو ٥٤ دولار أمريكي عام ١٩٩٨ .

♦ التغيرات في السياسات التعليمية لم تكن  
مرتبطة باستراتيجية تنمية شاملة وخطط بعيدة  
المدى، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على العملية  
التعليمية وعلى خريجي المؤسسات التعليمية  
باقتقادهم الفرص الملازمة لمؤهلاتهم وتعرض قسم  
كبير منهم للبطالة في السنوات الأخيرة.

♦ ضعف الرواتب والتعويضات للكادر التعليمي  
والتربوي واقتقاد الحوافز والمشجعات المادية  
الكافية، وعدم تناسب الأجور والتعويضات مع  
الأعباء الملقاة على عاتق المدرسين والمشرفين  
التربويين، وعدم تناسب تلك الأجور مع تكاليف  
المعيشة.

♦ الافتقاد للبحث والتطوير المنهجي، نتيجة  
ضعف مخصصات البحث والتطوير في الموازنات  
العامة وموازنات وزارة التربية ومعاهدها  
ومؤسساتها التابعة.

♦ عدم تطور الإدارة بشكل عام، واستمرارية  
الهيكل التنظيمية للإدارات منذ الخمسينات، قد  
حال دون استيعاب الخريجين من التخصصات  
الجديدة والمطلوبة للعمل الإداري، مثل علم النفس  
والتربية والاجتماع والإحصاء والرياضيات  
وغيرها، وبالتالي تعرض هؤلاء الخريجين إلى

جدول رقم ( ٤-٢٠ )

هرم مهارات القوى العاملة (١٩٧٠ - ١٩٩٤)

المستوى	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٤
أطر عليا	١	١	١
أطر وسطى	٢,٤	٢,٤	٢,٥
أطر دنيا	٥٥,٤	٢٢,٣	١٠,٦

المكتب المركزي للإحصاء - تعدادات السكان للأعوام (١٩٧٠، ١٩٨١) وبحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

٣٩,١% عام ١٩٩٨ ، وقد رتب هذا على الدولة أعباء تقنية من حيث الأساتذة والمدرسين ، وأعباء مالية من حيث الإنفاق على تغطية تكاليف المواصفات المرغوبة للأبنية والتجهيزات التدريبية . وفي عام ١٩٩٤ ، جرى إحداث التعليم المهني ضمن المرحلة الثانوية الفنية، وذلك تنفيذاً لسياسة التوجه نحو التعليم الفني والمهني لسد حاجات السوق من الأيدي العاملة المؤهلة. إن تجربة إعطاء أولوية عالية للتعليم الفني والمهني حديثة نسبياً ، وإن تحقيق الحد الأقصى للاستفادة منها يتطلب توفير المزيد من الكفاءات البشرية والتجهيزات التعليمية والتدريبية.

توسيع الاستيعاب في التعليم الفني والمهني في المرحلة الثانوية، كان سريعاً وفجائياً أحياناً؛ مما فوض صعوبات كبيرة، أمام نجاح هذه السياسة؛ فإعداد الكادر التعليمي من مدرسين ومدرسين كان يتطلب تهيئة برامج ومناهج تعليمية وتدريبية مناسبة؛ بالإضافة إلى إعداد المدارس والمعاهد والمخابر المناسبة، وهي عمليات ذات تكلفة مادية مرتفعة؛ تفوق الإمكانيات المتاحة في إطار الموازنة العامة للدولة، كما لم تترافق التحولات في النظام التعليمي، بنمو اقتصادي وتوسيع في النشاط الاقتصادي العام، والذي كان يمكن أن يتطلب مستويات معينة من التأهيل والتدريب لليد العاملة؛ وهذا ما يجعل التحول في نظام التعليم تلقائياً ومرتبطاً بالطلب في سوق العمل؛ وليس تحويلاً قسرياً يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب من التعليم في هذه المرحلة، وإلى

ويشير هذا الجدول إلى الجهد المبذول من قبل النظام التعليمي وإلى تحقيق تقدم كبير في العلاقة بين أطر القوى العاملة . فبينما كان يقابل كل فرد من الأطر العليا في عام ١٩٧٠ / ٥٥,٤ / فرداً من الأطر الدنيا أصبح يقابله / ١٠,٦ / فرداً في عام ١٩٩٨ ، في حين بقيت العلاقة ثابتة بين الأطر الوسطى والأطر العليا وذلك لأن الزيادة في حجم الأطر الوسطى كان يقابلها زيادة مماثلة في الأطر العليا .

أما بالنسبة للتركيب التعليمي لقوة العمل فقد ارتفعت مساهمة الأطر العليا من ١,٧% من قوة العمل في عام ١٩٧٠ إلى ٧,١% عام ١٩٩٨ ، كما ارتفعت مساهمة الأطر الوسطى من ٤,١% إلى ١٧,٤% ، أما مساهمة الأطر الدنيا فقد انخفضت من ٩٤,٢% إلى ٧٥,٥% .

وانطلقت خطة التعليم الثانوي الفني للعام الدراسي (١٩٨٨ - ١٩٨٩) من الأسس الخاصة بالسياسة التعليمية التي اعتمدها الدولة ، والتي أقرت استيعاب ٧٠% من خريجي المرحلة الإعدادية في التعليم الثانوي الفني ، و ٣٠% في التعليم الثانوي العلم، تدريجياً حتى العام الدراسي (١٩٩٥ - ١٩٩٦) وذلك بهدف توسيع قاعدة الأطر الفنية الماهرة من المستوى الثانوي. وقد أمكن تحقيق هذه السياسة إذ انخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي العام من خريجي المرحلة الإعدادية من ٨٤,٢% عام ١٩٧٠ إلى

زيادة نسبة خريجي التعليم الفني والمهني بين العاطلين عن العمل أو اخر التسعينات.

للتكنولوجيا المستقبلية ، يعني تخلف هذا النظام عن مواكبة التغيرات التقنية في الاقتصاد الوطني .

وقد اتخذ المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم الذي انعقد بدمشق في عام ١٩٩٨ ، عدداً من التوصيات التي تهدف إلى تطوير التعليم الفني والمهني من خلال ربطه بتخطيط التنمية الاقتصادية الشاملة لمواجهة المتطلبات المتجددة للاقتصاد الوطني ومواكبة المستجدات العلمية والتقنية وتوفير مستلزماتها وتعديل الخطط التعليمية وتنويع التعليم الفني والمهني بإيجاد مسارات حديثة تتفق ومقررات الطلاب وطموحاتهم مع التطورات العلمية والتطبيقية والتقانية وتطوير أنظمتهم وتدعيم التكامل بين الدراسة النظرية والتدريب العملي والتطبيقي وإكساب الطلاب منهجية التفكير العلمي والبحث والنقد والتعليم الذاتي المستمر .

وأدى انتشار استخدام المعلوماتية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلى خلق فجوة بين مخرجات نظام التعليم القائم وبين متطلبات المستوى التقني للمنشآت في الاقتصاد الوطني من الاختصاصات العلمية والمهنية. ويجري تدارك هذه الفجوة عن طريق البرنامج الوطني لنشر المعلوماتية وإدخال المعلوماتية في مناهج كافة المراحل والمستويات التعليمية ، إضافة إلى مؤسسات التأهيل والتدريب التي تشرف عليها منظمات غير حكومية متعددة .

#### ٤-١-٩- مواكبة نظام التعليم للتغيرات التقنية في الاقتصاد الوطني:

يتصف عالم اليوم بالتغير السريع وخاصة في مجال التكنولوجيا ، كما أن التعامل المناسب مع هذه التكنولوجيا يتم عبر الإنسان الذي ينبغي أن يتمتع بمستوى من التعليم والمهارة والقدرة على المبادرة والتصدي لحل المشكلات يتناسب مع المستوى التقني للآلات والتجهيزات التي يتعامل معها. ونظراً لأن مهمة النظام التعليمي تتجلى في تحقيق المواءمة بين مضمون مناهج التعليم ومتطلبات المستوى التقني للمنشآت ، فلن إخفاق هذا النظام في إيجاد المهارات المناسبة للتكنولوجيا القائمة ، وفي توقع المهارات المقدره

ويبين مسح الطلب على قوة العمل في منشآت قطاعات الاقتصاد الوطني عام ١٩٩٥ أن تحديث تجهيزات ٤٩% من المنشآت سيؤدي إلى ظهور حاجة إلى استخدام عمالة جديدة تصل إلى ٦٩% في صناعة الملابس ، و ٥٩% في صناعة المنسوجات ، و ٣٦% في تجارة التجزئة ، و ٢١% في الصناعات التحويلية، علماً بأن صناعة المنسوجات تستقطب نسبة كبيرة من العمالة الصناعية في سوريا . وهذا يساعد في توضيح الصورة التي سيكون عليها التعليم في المستقبل من أجل التناسب مع مستوى تطور التكنولوجيا الحديثة وهو الأمر الذي تحرص سياسة التعليم على تحقيقه. وحول قدرة خريجي المؤسسات التعليمية على التعامل مع الأعمال الفنية الموكلة إليهم فإن المسح يبين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمشتغل كلما كانت إمكانيه استيعاب التقنيات بشكل جيد أكثر ، وبالعكس .

جدول رقم ( ٤-٢١ )

نسبة القادرين على استيعاب التقنيات بشكل جيد إلى إجمالي المستوى التعليمي ١٩٩٥

المستوى	جامعات	معاهد متوسطة	ثانويات فنية	مدارس مهنية
جيد	%٨٣	%٧٠	%٥٩	%٥٥
دون	%١٧	%٣٠	%٤١	%٤٥

المكتب المركزي للإحصاء - نتائج مسح قوة العمل ١٩٩٥

٤-١-١٠- الآفاق المستقبلية للتعليم :

في ضوء الواقع الراهن للتعليم العام والفني والمهني ومدى ارتباطه مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومع صيغ التطور التقني ودرجاته التي تواكب الحاجات المتجددة. ومن أجل تعميق الربط بين التعليم وسوق العمل ، فإن إعداد الإنسان المتعلم المهني والتقني يتطلب مرونة عالية في مواجهة التغير والتطور المستمر والسريع لمتطلبات سوق العمل. وتتطوي توجهات الدولة في مجال التعليم والتشغيل على الأمور التالية :

- ◆ رسم سياسات التعليم من قبل الدولة بمشاركة القطاع الخاص في المجالات الإنتاجية والخدمية وتوزيع الأعباء على كافة قطاعات المجتمع مالياً ومادياً وبشرياً ، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات من خلال مجالس وطنية قادرة على معرفة حاجات المجتمع المهنية وتتبع خريجي التعليم وتطورات سوق العمل ، على أن تتوفر لها المرونة الكافية لتعديل وتطوير الاختصاصات والمهن في الوقت المناسب والشكل الملائم والمكان المناسب لتلبية الحاجات مع الأخذ بالاعتبار ضرورات الهمم التعليمي المناسب لقوة العمل.

- ◆ تحويل التعليم والتدريب الفني والمهني من نظام المدرسة إلى نظام المدرسة والمصنع ، حيث يتم التعليم في المدرسة والتدريب في المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية تحت إشراف المؤسسة

ولا شك أن تقوية برامج التدريب المهني ستساهم في تحسين قدرة الخريجين على التعامل مع العمل الموكل إليهم حسب اختصاصهم . وتتطلب هذه التقوية المساهمة في الربط بين مناهج ومؤسسات التدريب وبين منشآت الإنتاج والخدمات و متطلباتها من التدريب ، مما يؤكد أهمية عملية التعليم المزدوج (الذي يتدرب الطالب من خلاله في موقع العمل الذي سيستمر بالعمل فيه بعد التخرج ، أو من خلال دورات تدريبية تجرى للخريجين قبل استخدامهم في منشأة ما) ، حيث يتم التعاون بين أصحاب العمل و المنشآت التعليمية والتدريبية في وضع المناهج و الخطط المدرسية في مجال المهن بالشكل الذي يؤدي إلى الوصول إلى الحاجات الفعلية لأصحاب العمل في التدريب و التعليم اللازم للمجالات الصناعية .

إن مشاركة القطاعات الإنتاجية و الخدمية مع إدارات مؤسسات التعليم والتدريب النظامي وغير النظامي تساعد على تحديد الحاجات بشكل سريع وواضح وبالتالي إلى سرعة تلبية هذه الحاجات ، وإلى حسن الملاءمة بين مخرجات التعليم و مدخلات الصناعة. ويمكن لنظام الإدارة المحلية القائم المساعدة على تحديد متطلبات واحتياجات المناطق من مختلف أنواع التعليم والتدريب .

التعليمية وهو ما يدعى بنظام التعليم المزدوج (الثنائي) في التعليم الفني والمهني بالتعاون بين القطاعين العام والخاص ولاسيما في مجالات الغزل والنسيج وطباعة وصباغة الأقمشة والصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية والتحكم الآلي والزراعة. وقد بدأ العمل بهذا النظام في علم ١٩٩٨، وبموجبه يتعاون أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص مع المنشآت التعليمية والتدريبية في وضع المناهج والخطط الدراسية في مجال المهن ووضع تحليل للمهن وتوصيف لخريجها وتدريب الطلاب في مواقع العمل التي سيستمررون فيها بعد التخرج أو من خلال دورات تدريبية تجرى للخريجين قبل استخدامهم في منشأة ما وذلك من أجل تلبية الحاجات الفعلية لأصحاب العمل في التعليم و التدريب.

♦ توفير المرونة في نظام التعليم من خلال الإدارة اللامركزية وإعطاء الصلاحيات مع الرقابة المستمرة من حيث تطوير المناهج والبرامج في التعليم العالي والفني والمهني على الأساس المرن المتحرك الذي يساعد على إيقاف المواد الدراسية أو الأقسام عند زوال الحاجة إليها أو إحداث أقسام واختصاصات جديدة أو تطوير القائم منها لتلبية الحاجات التنموية ومتابعة التقدم العلمي والتطورات السريعة للطلب في السوق ، أو تقليص أعداد المستجدين في بعض الاختصاصات بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

♦ تطوير إدارة وهيكلية النظام التعليمي بحيث تكون قادرة على وضع وتنفيذ سياسات التعليم والتخطيط والتحليل وتقويم برامج التعليم والتدريب في ضوء المشروعات القائمة والمستقبلية على كافة المستويات ، وبما يتيح ممارسة عملية التغذية الراجعة، بمتابعة الخريجين ومسح احتياجات سوق العمل.

♦ ربط خطط التعليم الفني والمهني بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد نسب

القبول والاستيعاب في المهن والاختصاصات على أساس دراسة حاجات السوق من المهارات المختلفة للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب كماً ونوعاً، وتحقيق التوازن في أنواع ومستويات العمالة المطروحة في سوق العمل بما يتلاءم مع متطلبات البلاد ، وتحقيق الترابط بين مستوى خريجي المرحلة الثانوية الفنية من جهة ومستوى خريجي مرحلة المعاهد المتوسطة الفنية ، والارتقاء بمستوى الأطر الاختصاصية لتكون قادرة على استيعاب كل ما يستجد في مجال مهنتها، وتعزيز الربط والتكامل بين المستويات المختلفة للاختصاص الواحد من خلال تحقيق التسلسل المنطقي لمضامينها من المرحلة الثانوية إلى مرحلة المعاهد المتوسطة ، وتحقيق الترابط بين السلم التعليمي وسلم العمالة عن طريق تحديد دقيق للمستويات المطلوبة من النظام التعليمي استناداً إلى هياكل عمالة واضحة لكل منشأة إنتاجية أو خدمية، والاستفادة من التعليم غير النظامي والتعليم في مواقع الإنتاج والنظم التعليمية المتطورة الأخرى ، لتحقيق الربط بين النظام التعليمي والحاجات المتجددة لسوق العمل .

♦ اعتماد مبدأ التغذية الراجعة من أجل نجاح عملية الربط بين التعليم وسوق العمل عن طريق تتبع الخريجين في سوق العمل والاستفادة من التغذية الراجعة من سوق العمل ، في عملية تعديل مناهج المهن ومضامينها بما يتناسب مع الحاجات الفعلية والمتوقعة .

♦ إعادة النظر في آلية انتشار المدارس الفنية والمهنية في المناطق النائية بهدف التغطية الجغرافية البحتة، إلى إنشاء المدارس المركزية التخصصية في مراكز المحافظات تختص بالمهن المطلوبة لمشاريعها وخدماتها ، مع تأمين الإقامة للطلاب المنتسبين القادمين إليها من أماكن بعيدة

وإنشاء المدارس البيئية التي تتناسب مع البيئات الزراعية أو الصناعية أو السياحية .

♦ إنشاء نظام للتوجيه المهني في مجال التعليم الفني والمهني، بالإضافة إلى جعل تقويم الشهادة الفنية من حيث تحديد الأجر مرتبطاً بما تم إنفاقه على إعداد حامل هذه الشهادة ، وبمردود مضمون هذه الشهادة على الاقتصاد الوطني . واعتماد طريقة تعليم كيفية التعلم ، وفتح المساقات التعليمية وتوفير جسور الربط فيما بينها ، واعتماد مبدأ التعلم الذاتي إلى جانب التعليم النظامي والتعليم والتدريب في مواقع العمل.

♦ تطوير بنى التعليم وصولاً إلى دمج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي ، ومتابعة تحقيق إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومدته إلى نهاية المرحلة الإعدادية .

♦ جعل مادة المعلوماتية أساسية في كافة مراحل التعليم من رياض الأطفال حتى الجامعة .

♦ توطين البحث العلمي في كافة المستويات التعليمية وتوجهه نحو المواضيع ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتخصيص الموازنات اللازمة للقيام بالبحث والتجريب والتطوير .

#### ٤ - ٢ - التشغيل وسوق العمل والتنمية البشرية :

#### ٤-٢-١- تحقيق التنمية البشرية من خلال استراتيجيات التشغيل:

كان من أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الثلاثة الماضية تحقيق التشغيل الكامل لكافة السكان الداخلين إلى سوق العمل

لأول مرة وللأفراد النشيطين اقتصادياً المتعطلين سابقاً عن العمل، من خلال توفير فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة الظاهرة ، ورفع مستوى تمكين الأفراد وقدراتهم على الوصول إلى سوق العمل . وقد نص الدستور السوري على أن " العمل حق لكل مواطن وواجب عليه ، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين ، ويحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده، وعلى الدولة أن تكفل ذلك".

وقد عملت الخطط على تأمين التشغيل لقوة العمل الوافدة إلى سوق العمل، وزيادة مشاركة النساء والشباب في قوة العمل، بالإضافة إلى السعي لتطوير وتنويع قدرات قوة العمل وتحسين إنتاجيتها، وتوفير شروط العمل الصحية والتنظيمية والعمل على إقامة وتطوير مؤسسات التأهيل والتدريب . .

#### ٤-٢-٢- دور النمو الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة :

يعتبر خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني ، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه دور النمو الاقتصادي في تحقيق التنمية البشرية ، إذ أن الغاية النهائية من النمو الاقتصادي ليست فقط- إنتاج قيمة مضافة دون اعتبار لأسلوب وطريقة توزيعها واستخدامها في عملية الإنتاج الاجتماعي ، بل أيضاً تمكين الناس وتوسيع خياراتهم من أجل حياة أفضل، وهذا يتوقف على البنية الاقتصادية وتبدلاتها والمستوى التكنولوجي القائم والمتوقع في المشاريع الإنمائية وعلى مستوى تطوير قوة العمل وتوفير فرص العمل لها واستخدامها. الاستخدام الأمثل ، وذلك على صعيد الريف والحضر وبما يلبي احتياجات الأجيال الحالية والأجيال المقبلة .

وبتتبع مسار النمو الاقتصادي خلال العقود

الإداري والخدمات والزراعة بإجمالي فرص عمل يقارب ١٨٥٩ ألف فرصة.

وبمقارنة عدد المشتغلين خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨١)، و عددهم خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٥) يتبين أن معدل النمو في هذا العدد قد بلغ ٢,٩% سنوياً خلال الفترة الأولى و ٤,٤% سنوياً خلال الفترة الثانية، ويعود السبب في هذا الارتفاع في المرحلة الثانية إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، والزيادات الكبيرة في قوة العمل (نحو ٤% سنوياً) والناجمة عن المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية في الستينات والسبعينات.

لقد ارتفع بشكل عام معدل مشاركة المرأة في قوة العمل من ١٠,٧% عام ١٩٧٠ إلى ١٧,٥% عام ١٩٩٨.

وبمقارنة بنية الاستثمار القطاعية مع مشاركة قوة العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة يتبين أن انخفاض نصيب الزراعة من إجمالي الاستثمار في السبعينات قابله انخفاض في مشاركة قوة العمل في هذا القطاع من ٥٢% إلى ٢٦%، وإن هذا الانخفاض في قوة العمل يعود إلى انتشار المكننة الزراعية و إلى هجرة العاملين في الزراعة من الريف إلى المدينة. أما في الثمانينات فقد ارتفعت مساهمة الزراعة في الاستثمار إلى ٢٣% ثم انخفضت إلى ١٥% عام ١٩٩٨، قابلها انخفاض طفيف في مشاركة قوة العمل في الزراعة من ٢٨% عام ١٩٩١ إلى ٢٤,٦% عام ١٩٩٨. وأما مساهمة الصناعة والتعدين في الاستثمار فقد ارتفعت من ٢٥% في عام ١٩٨٠ إلى ٣٠% في عام ١٩٩٨. إلا أن مشاركة قوة العمل في هذا القطاع انخفضت من ١٥% عام ١٩٩١ إلى ١٤,٤% عام ١٩٩٨.

الثلاثة الماضية، يتبين وجود اتجاه عام للنمو الاقتصادي، باستثناء فترة التأثر بالكساد العالمي الذي أثر سلباً على الوضع الاقتصادي في الثمانينات، إلا أن معدل النمو الاقتصادي عاود ارتفاعه خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٧)، وذلك نتيجة التحسن النسبي في اسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية؛ وبالتالي التحسن في الموارد العامة وزيادة الاستثمار العام؛ كما كان لإصدار القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الأثر الإيجابي في زيادة الاستثمارات الخاصة بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٥.

لقد أدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة خلال السبعينات والتي تجاوزت ١٠% سنوياً، إلى إيجاد ما يقارب ٥٢٨ ألف فرصة عمل جديدة في الاقتصاد الوطني خلال ذلك العقد، كما أدت إلى زيادة الطلب على قوة العمل، وارتفاع سوية الأجور بشكل عام، وقد حرض ذلك على زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، أي أن النمو في تلك السنوات قد استوعب الزيادات الطبيعية في قوة العمل وجزءاً من العمالة الفائضة (أو البطالة المقنعة في الريف)؛ وقد ساعد على ذلك أيضاً، انتعاش سوق العمل في المنطقة ككل وخاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، والتي بدأت برامج تنموية واسعة، وقدمت إجراءات مادية، لاستقطاب العمالة العربية في الدول المجاورة والتي منها سورية.

وكانت سنوات ١٩٨٠-١٩٩٥ قد تميزت بانخفاض معدل النمو الاقتصادي، نتيجة عوامل الركود في الاقتصاد العالمي في الثمانينات، والتراجع في أسعار النفط والتراجع في معدلات الاستثمار، حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥) ١,٨% للفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)، وقد انعكس هذا المعدل المنخفض على فرص العمل الجديدة في القطاعات الانتاجية، مما أدى إلى التوسع في القطاع



القطاع الخاص من ٣٣% من إجمالي استثمارات عام ١٩٧٠ إلى ٤١% عام ١٩٩٨ ، ويعود سبب الارتفاع إلى سياسة التعددية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية .

أ - دور القطاع الخاص في توليد فرص عمل جديدة: يتوقف استيعاب قوة العمل وتأمين فرص عمل دائمة ومستقرة على توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية حسب الملكية ، فارتفعت مساهمة

#### جدول رقم ( ٢٢-٤ )

مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الاستثمار (%)

السنة	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
١٩٧٠	٦٧	٣٣	١٠٠
١٩٨٠	٦٣	٣٧	١٠٠
١٩٩٠	٤٣	٥٧	١٠٠
١٩٩٨	٥٩	٤١	١٠٠

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٨

وحسب نتائج مسح سوق العمل لعام ١٩٩٥ يتبين أن حوالي ١٥% من تجهيزات القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الوطني هي تجهيزات آلية والباقي (٨٥%) تجهيزات نصف آلية أو يدوية، أما على مستوى القطاع الخاص الصناعي فإن ٣٣% من تجهيزاته آلية، بينما ٦٥% منها نصف آلية أو يدوية.

ولقد تأثر دور كل من القطاعين العام والخاص في خلق فرص عمل جديدة بالتحويلات الاقتصادية التي حصلت خلال العقود الثلاثة الماضية، وجرى تبادل الأدوار بينهما، ولوحظ تزايد في مساهمة القطاع الخاص في توليد فرص عمل جديدة بشكل ملموس .

#### جدول رقم ( ٢٣-٤ )

البنية الهيكلية للمستوى التقني لتجهيزات القطاع الخاص (%)

النشاط الصناعي	الاقتصاد الوطني	المستوى التقني
٣٣	١٥	تجهيزات آلية
٦٧	٨٥	تجهيزات نصف آلية أو يدوية
١٠٠	١٠٠	المجموع

المكتب المركزي للإحصاء - نتائج مسح سوق العمل لعام ١٩٩٥

أما على مستوى الاقتصاد الوطني، فإن ٤٨% من أصحاب المنشآت الخاصة يفضلون تشغيل عمال عاديين و ٢١,٥% يفضلون تشغيل خريجي التعليم الفني والمهني . ومن هنا نجد أنه لا يوجد سوق عمل

لهذا فإن حوالي ٥٣% من منشآت القطاع الخاص الصناعي تفضل تشغيل عامل عادي و ٣٠% منها تفضل تشغيل خريجي التعليم المهني والفني نظراً لانخفاض المستوى التقني للقطاع الخاص في الصناعة.

لخريجي الجامعات في القطاع الخاص إلا في حدود ضئيلة جداً، نظراً لانخفاض المستوى التقني في هذا القطاع .

إن تدفق القوى العاملة إلى سوق العمل بمعدلات تتجاوز إمكانيات خلق فرص عمل جديدة، أدى إلى زيادة العرض من قوة العمل على الطلب، وبالتالي إلى وجود فائض في قوة العمل،

ولعل هذا قد ساهم في زيادة حجم العمالة في القطاع الخاص غير المنظم حيث تشير نتائج بحث القوة

العاملة لعام ١٩٩٨ أن معظم العاملين في هذا القطاع، هم من حملة الشهادة الابتدائية فما دون علماً بأن ٣٦% من الذكور العاملين في القطاع الخاص غير المنظم يعملون في مهن البناء والتشييد و٣٥% في مهن الزراعة والصيد ثم مهن البيع والشراء فالخدمات ، أما بالنسبة للإناث فإن ٤٩% منهن يعملن في مهن الزراعة، ثم يليها مهن الخدمات فالبيع والشراء.

#### جدول رقم ( ٢٤-٤ )

##### التركيب الهيكلي للمشتغلين حسب قطاعات الملكية والجنس في عام ١٩٩٨ (%)

قطاع الملكية	ذكور	إناث	الاقتصاد الوطني
حكومي	٢٦,٨	٤٠,٢	٢٩,١
خاص	٧٣,٢	٥٩,٨	٧٠,٩
إجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المكتب المركزي للإحصاء - نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

#### ب - دور القطاع العام في خلق فرص عمل جديدة:

وضعت خطط التنمية المتتالية منذ ١٩٦٠، هدف تحقيق التشغيل الكامل لكافة السكان الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة، ونتيجة ارتكاز الخطة بشكل عام إلى الدور القائد للقطاع العام في الاقتصاد الوطني، فقد أولكت مهمة إيجاد فرص جديدة إلى القطاع العام، من خلال توسعه، وقد أسهمت الاستثمارات الكبيرة في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦-١٩٨٠)، في استيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل الداخلة حديثاً إلى سوق العمل، وتأمين دخل مناسب لها، بما انعكس إيجاباً على التنمية البشرية خلال تلك السنوات.

وتجلى دور القطاع العام في خلق فرص عمل جديدة في أعلى صورته خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠)

حيث بلغ حجمها ٣٠٢/ألف فرصة عمل جديدة ، وازداد عدد المشتغلين فيه بمعدل نمو ١٨,٧% سنوياً وهو أعلى من معدل نمو الاستثمار لنفس الفترة البالغ (١٦,٠%) سنوياً .

وبالرغم من أن فترة الثمانينات كانت فترة مواجهة لأزمة الكساد العالمية ، فإن دور القطاع العام في خلق فرص عمل جديدة بقي بارزاً حيث بلغ ٢٩٤ ألف فرصة عمل خلال تلك الفترة وبمعدل نمو ٦,٠% سنوياً، وهنا يتجلى بشكل بارز دور القطاع العام في تأمين مصادر الدخل لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة إذ أنه يكفل توفير فرص العمل لهم.

ويلاحظ أن وسطي عدد فرص العمل الجديدة التي خلقها القطاع العام كان متماثلاً سواء في فترة السبعينات أو فترة الثمانينات ، وهو حوالي ٣٠ ألف

شهادات المعاهد المتوسطة من ١٤% إلى ٢٥,٢%  
بينما انخفضت نسبة الأميين والملمين من ٣٩% إلى  
٢٣% .

أما بالنسبة للتركيب القطاعي للعاملين في  
الدولة والقطاع العام فقد تطور بين عامي (١٩٨١ -  
١٩٩٨) لصالح قطاع الخدمات ، إذ ازدادت نسبة  
العاملين في هذا القطاع من ٤٩% إلى ٧١,٤% من  
إجمالي العاملين فيه ، في حين انخفضت هذه النسبة في  
قطاع الصناعات التحويلية من ٢,٤% إلى ٩,٣% ، وفي  
قطاع البناء والتشييد من ١٤% إلى ٨,٣% .

فرصة عمل سنوياً . وفي ضوء طبيعة ومتطلبات  
وظروف التنمية في الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٨) فقد بلغ  
هذا الوسطي /١٨/ ألف فرصة عمل سنوياً ، وكان  
معدل نمو عدد المشتغلين فيها ٢,٥% أقل من معدل  
نمو الاستثمار البالغ ٦,٢% .

ويلاحظ أن التركيب التعليمي للعاملين في  
الدولة والقطاع العام قد تطور خلال الفترة (١٩٧٠ -  
١٩٩٨) لصالح حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة، إذ  
ارتفعت نسبة حملة شهادات التعليم العالي من ٩% إلى  
١٤,٦% من إجمالي العاملين ، كما ارتفعت نسبة حملة

#### جدول رقم (٤-٢٥)

التركيب التعليمي للعاملين في الدولة والقطاع العام (١٩٧٠ - ١٩٩٨) (%)

١٩٩٨	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	الحالة التعليمية
١٥	١٢	١٠	٩	جامعي
٢٥	٢٣	١٦	١٤	متوسط
١٢	١١	١٤	١٠	ثانوي
٢٥	٢١	٢١	٢٨	إعدادي وابتدائي
٢٣	٣٣	٣٩	٣٩	أمي وملم
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية (١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٩١، ١٩٩٨)

#### جدول رقم (٤-٢٦)

التركيب القطاعي للعاملين في الدولة والقطاع العام (١٩٨١ - ١٩٩٨) (%)

السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	البناء والتشييد	الخدمات	أخرى	المجموع
١٩٨١	٢	٢٤	١٤	٤٩	١١	١٠٠
١٩٩٨	٣	٩	٨	٧٢	٨	١٠٠

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية (١٩٨٢-١٩٩٩)

#### ٤-٢-٣- بنية البطالة في سوق العمل :

عليها كما ونوعاً ، أدى إلى حالة زيادة في العرض عن الطلب على قوة العمل .

وكانت نسبة البطالة في عام ١٩٨١ في حدود معقولة ولم تزد هذه النسبة عن ٧,٤% في منتصف التسعينات. وقد ارتفعت نسبة المتعطلين من ٤,٨% من قوة العمل في عام ١٩٨١ إلى ٨,٩% في عام ١٩٩٨. ويلاحظ بأن نسبة الأميين والملمين بالقراءة والكتابة بين المتعطلين قد تناقصت بشكل كبير جداً من ٧٣,٧% في عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٣% في عام ١٩٩٨ بسبب تمكن هؤلاء من العمل في القطاع غير المنظم. بينما تزايدت نسبة المتعطلين من كافة المستويات التعليمية ، حيث ارتفعت نسبة المتعطلين الجامعيين من ١,٤% إلى ٥,٢% .

هدفت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تحقيق التشغيل الكامل للسكان الداخليين إلى سوق العمل لأول مرة وللمتعطلين سابقاً . وقد استطاعت خطط التنمية في السبعينات والثمانينات استيعاب أعداد كبيرة من قوة العمل لتلبية حاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل التي اعتمدها الدولة بخلق فرص عمل جديدة لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة . إلا أن مواجهة منعكسات أزمة الركود العالمية في الثمانينات وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذا العقد وتزايد المعروض من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات العامة والمهنية والفنية عن الطلب

#### جدول رقم ( ٤-٢٧ )

#### التركيب النسبي للمتعللين حسب الحالة التعليمية (%)

الحالة التعليمية	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٨
أمي وملم	٧٣,٧	٥٧,٧	١٢,٣
ابتدائية وإعدادية	١٨,١	٣٢,٩	٦٥,٠
ثانوية	٦,٥	٤,٤	٩,٨
معاهد متوسطة	٠,٣	١,٩	٧,٧
جامعية	١,٤	٣,١	٥,٢
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المكتب المركزي للإحصاء -تعدادات السكان ( ١٩٧٠، ١٩٨١ )-نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

السعرية التي انتهجتها الدولة لتشجيع المزارعين والعمل الزراعي، بينما ارتفعت في قطاع البناء والتشييد من ١٦,٢% إلى ٢٤,٢% خلال نفس الفترة بسبب الركود الاقتصادي في الثمانينات .

وقد انخفضت نسبة المتعطلين بشكل كبير في قطاع الزراعة من إجمالي المتعطلين من ٣٦,٠% إلى ١٧,٩% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ ، بسبب الازدهار الكبير الحاصل في القطاع الزراعي نتيجة السياسة

جدول رقم ( ٤-٢٨ )

التركيب النسبي للمتطلين حسب النشاط الاقتصادي (%)

القطاع	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٨
زراعة	٣٦,٠	٢٦,٦	١٧,٩
صناعة وتعددين	١٧,٨	١٤,٣	١٥,١
بناء وتشبيد	١٦,٢	٣٣,٦	٢٤,٢
أخرى	٣٠,٠	٢٥,٥	٤٢,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المكتب المركزي للإحصاء - تعدادات السكان ( ١٩٧٠، ١٩٨١ ) - نتائج بحث القوة العاملة ١٩٩٨

وخاصة في الثمانينات واول التسعينات والتي تجاوزت ١٢% سنوياً، قد أدت إلى تآكل الأجور والزيادات الحاصلة عليها؛ وبمقارنة نسبة متوسط الأجور لدى فئة الأجور العالية إلى المتوسط العام للأجور في عام ١٩٧٠ مع عام ١٩٩٧ نجد أن هذه النسبة انخفضت من ٢٠٠% إلى ١٥١% ، مما يشير إلى تقليص الفجوة بين أصحاب الأجور العالية وأصحاب الأجور المنخفضة.

وبمقارنة الحد الأدنى للأجر بين الفئة العليا (فئة حملة الشهادات الجامعية) والفئة الدنيا (فئة العمال والمهنيين العاديين بدون شهادة) ، نجد أن نسبة الحد الأدنى لأجر الفئة الدنيا إلى الحد الأدنى لأجر الفئة العليا قد ارتفعت من ٥٤,٦% إلى ٥٧,٨% بين عامي (١٩٨٥ و ١٩٩٤) وهذا يشير إلى محدودية التفاوت في مستويات الأجور بين مختلف فئات العاملين في القطاع الحكومي.

لقد أدى هذا الاتجاه لتقليص الفوارق في مستويات الأجور للفئات العليا والدنيا في القطاع الحكومي بالإضافة إلى التذني العام لمستوى الأجور في هذا القطاع، أدى إلى نزوح الكوادر العلمية والمؤهلة واليد العاملة الخبيرة من قطاع الدولة، إلى القطاع الخاص أو إلى الدول المجاورة، مما انعكس سلباً على أداء القطاع العام وتذني الانتاجية فيه، وانعدام الحوافز الكافية لدى العاملين فيه للتطوير والتحديث والتدريب،

أما بالنسبة للبطالة حسب المهن ، فقد ارتفعت نسبة المتطلين من الصناع وسدنة الآلات إلى إجمالي المتطلين من ٤٢,٤% إلى ٥١,٥% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ بينما انخفضت في المهن الزراعية من ٣٥,٥% إلى ١٨,٥% خلال نفس الفترة.

٤-٢-٤- تقليل التفاوت بين الفئات الدنيا والعليا للأجور في القطاع الحكومي :

يعتبر العمل محوراً وهدفاً للتنمية البشرية، فهو عنصر من عناصر الإنتاج كما أنه المصدر الرئيسي للدخل الذي يوسع خيارات الناس ويمكنهم من إشباع حاجاتهم ويؤمن رفاهيتهم ويعزز قدراتهم، وعلى هذا الأساس فإن التفاوت بين الفئات الدنيا والعليا للأجور في القطاع الحكومي يحدد التفاوت في قدرة الناس المشتغلين على إشباع رغباتهم .

ولقد تطور متوسط الأجور في القطاع الحكومي الإداري و الاقتصادي بمعدل ١٠,٦% سنوياً خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٧) على أساس القوانين والمراسيم التشريعية المتعلقة بزيادة الأجور والرواتب للعاملين في القطاع الحكومي التي صدرت خلال هذه الفترة. أما مستوى فئة الأجور العالية فقد تطور بمعدل ٩,٤% سنوياً. إلا أن الزيادات الكبيرة في الأسعار

وتؤكد حالياً البرامج المختلفة المطروحة لاصلاح القطاع العام على أولوية وضرورة معالجة مشكلة الأجور فيه، وعلى ضرورة إيجاد حوافز مادية مناسبة للكوادر العليا (العلمية والفنية)، للحفاظ على ما بقي منها فيه، ولاستقطابها من جديد للاسهام في اصلاحه.

#### ٤-٢-٥- التفاوت بين فرص العمل مرتفعة الأجور ومنخفضة الأجور في القطاع الخاص:

تتحدد مستويات الأجور في القطاع الخاص على أساس المستويات التكنولوجية المستخدمة في منشآته، والهيكل المهنية لفرص العمل المتاحة ، إذ أن استخدام تكنولوجيا أعلى ( كثيفة رأس المال ) يعني زيادة في الطلب على المعرفة الوظيفية الأعلى القائمة على المهارة، كما أن استخدام تكنولوجيا دنيا ( كثيفة العمل ) يعني زيادة في الطلب على العمالة منخفضة المهارة والعادية. ويتميز القطاع الخاص المنظم الذي يستخدم في منشآته /١٠/ عمال فأكثر بارتفاع المستوى التكنولوجي نسبياً وارتفاع المستوى التعليمي لفرص العمل المطلوبة لديه وارتفاع الأجور المقابلة لها ، أما القطاع الخاص المنظم الذي يستخدم في منشآته أقل من عشر عمال والقطاع الخاص غير المنظم فإنهما يتميزان بانخفاض المستوى التكنولوجي القائم ، وبالتالي انخفاض المستوى التعليمي لفرص العمل المطلوبة لديه وانخفاض الأجور المقابلة لها . وقد أدى صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ إلى ارتفاع تكلفة فرصة العمل وخاصة في الصناعة /٤,٥/ مليون ل.س نتيجة لاستخدام تكنولوجيا متقدمة ( كثيفة رأس المال ) في المنشآت كبيرة الحجم لدى القطاع الخاص المنظم وإلى تغيرات في التركيب التعليمي والمهني للطلب على قوة العمل حيث ازداد الطلب على المؤهلات العالية المتوفرة في سوق العمل ونشأ طلب على مؤهلات عالية ونادرة ، وانخفض الطلب على عمال الإنتاج

ذوي المهارات المنخفضة والعمال العاديين ذوي الأجور المنخفضة.

وتتحدد مستويات الأجور في القطاع الخاص على أساس تفاعل عوامل العرض والطلب في سوق العمل ، وبالتالي ليس هناك حدود عليا للأجور في القطاع الخاص إلا أن هناك حداً أدنى للأجور فيه يعكس الحال في القطاع العام الذي تتحدد فيه الحدود الدنيا والعليا لمستويات الأجور مسبقاً وفق الهياكل الإدارية والأنظمة المالية . وتتركز فرص العمل ذات الأجور المرتفعة في مهن إدارة الأعمال والإنشاءات والعلوم التطبيقية والإنسانية ومهن الصناعة والتعدين حيث تبلغ نسبتها على التوالي ٢٢,٨% ، ٢٠,٣% ، ١٢,٨% ، ١٢,٧% ، أما المهن الزراعية والخدمات والصناعة والتعدين فتتركز فيها فرص العمل ذات الأجور المنخفضة وتبلغ نسبتها على التوالي ٧٥,٢% ، ٦٨,١% ، ٥٣,٤% وذلك لأنها لا تتطلب مهارات عالية مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المشتغلين الذين لا يحملون شهادة تعليمية .

ويلعب المستوى التعليمي دوراً كبيراً في تحديد فرص العمل عالية الأجر وفرص العمل منخفضة الأجر ، فبالنسبة للمشتغلين من فئة الأجور المنخفضة تصل نسبة الأميين والملمين وحملة الشهادة الابتدائية إلى ٢٢% من إجمالي هذه الفئة ، بينما تبلغ نسبة حملة الإعدادية والمدارس المهنية ١٥% ، ونسبة حملة الثانوية ١٠% والمعاهد المتوسطة ٤% والشهادات الجامعية ٢% . أما بالنسبة للمشتغلين من فئة الأجور المرتفعة فتصل نسبة حملة الشهادات الجامعية فيها إلى ٥٠% من إجمالي هذه الفئة، ونسبة حملة الإعدادية فما دون إلى ٢٤% من إجمالي هذه الفئة .

وقد أدى تحديث تجهيزات منشآت القطاع الخاص إلى فائض في العمالة بين أصحاب الأجور المنخفضة ، إذ بلغت نسبة حملة الإعدادية فما دون

الفائضين عن العمل إلى إجمالي فائض العمالة حوالي ٨٩%، بينما تبلغ نسبة الفائضين عن العمل من باقي الشهادات ١١%، وقد تركز معظم هذا الفائض في الصناعات النسيجية والغذائية والهندسية والكيميائية ٦٠% من إجمالي الفائض، وفي تجارة التجزئة ١٠%، وفي القطاعات الأخرى ٣٠% . وبالمقابل أدى رفع المستوى التكنولوجي لمنشآت القطاع الخاص العاملة على قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ إلى زيادة فرص العمل الجديدة ذات الأجور المرتفعة للمهنيين وأصحاب الشهادات التعليمية والفنية وأصحاب الخبرة العالية .

#### ٤-٢-٦- آفاق مستقبلية لسياسات التشغيل:

إن زيادة قدرات الناس على الوصول إلى سوق العمل تتطلب تطوير وتعميق عملية إدارة التفاعل بين عوامل الطلب على قوة العمل والعرض منها، كما تتطلب تعزيز البعدين الاجتماعي والاقتصادي لسياسة التشغيل، بهدف تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وهذا يتطلب الاستمرار والعمل على تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورسم الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتأمين فرص عمل جديدة للسكان الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة وللمتعطلين سابقاً، وإعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية والأقاليم الجغرافية بغية تحقيق المردود الاجتماعي والاقتصادي الأمثل من تشغيل قوة العمل، عن طريق اختيار التكنولوجيا الملائمة التي تمكن من رفع مستوى الإنتاجية والعائد الاقتصادي ( تكنولوجيا كثيفة رأس المال )، كما تمكن من وصول الناس إلى سوق العمل باستخدام تكنولوجيا كثيفة العمل، وبالتالي الوصول إلى تحقيق مستوى تنمية بشرية أفضل، وذلك انطلاقاً من بناء نموذج تنموي يأخذ بعين الاعتبار التوجهات التي تضمنتها استراتيجية التعليم والتشغيل والهادفة إلى الربط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وذلك في ضوء الاعتبارات التالية :

- ◆ تخصيص الموارد وتحديد الأولويات القطاعية على مستوى الاقتصاد الوطني، وتحديد الاحتياجات المستقبلية لهذه القطاعات من الموارد البشرية مع مراعاة تطوير مستويات التعليم والمهارات الفنية والمهنية اللازمة بشكل مستمر لما له من تأثير كبير على النمو الاقتصادي وزيادة إنتاجية العمل الفردي والاجتماعي.
- ◆ التوزيع الجغرافي للقوة العاملة بين المناطق والقطاعات الاقتصادية، لأن النقص في قوة العمل في جزء من البلاد أو الفائض منها في جزء آخر، يتطلب ترشيد استخدام الموارد البشرية من أجل رفع وتائر النمو الاقتصادي .
- ◆ إن مكونات نوعية السكان والموارد البشرية والقوى العاملة تتغير باستمرار مع التقدم العلمي والتقني، إذ أن اتساع فترة الحصول على التعليم واكتساب التقنيات والمهارات الحديثة يؤثر على التطور العددي والنوعي للقوى العاملة .
- ◆ مراعاة تحقيق التكامل بين المراحل التعليمية وتطوير مناهج التعليم والتدريب والتأهيل .
- ◆ تعميق التوجه نحو صيغة الشجرة التعليمية .
- ◆ تنمية مهارات التعلم الذاتي تحقيقاً لعملية التعليم المستمر نظراً لدوره الهام في رفع مستوى التنمية البشرية .
- ◆ توسيع نطاق التعليم الأساسي الإلزامي المجاني ليشمل المرحلة الإعدادية .
- ◆ تطوير التعليم الفني والمهني بعد المرحلة الإعدادية وفق احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية والمهنية سواء من حيث الكم والنوع، وتعديل المناهج على أساس مرن بحيث تكون قادرة على اللحاق بالتغير السريع في أنواع المهن وتخصصاتها وبما يتلاءم مع التغيرات التكنولوجية المتسارعة والتركيز على المعلوماتية كنقطة انطلاق لكل تغيير .
- ◆ ربط التعليم بسوق العمل عن طريق صيغة التعليم الثنائي ( المزدوج ) وذلك بمشاركة أرباب العمل سواء في القطاع العام أو الخاص في وضع

مناهج مستويات التعليم الفني والمهني العالي والمتوسط والثانوي . وكذلك في تدريب الطلاب داخل المنشآت الإنتاجية والخدمية بحيث تتحقق الصلة القوية بين أرباب العمل ونظام التعليم .

♦ تحقيق التناسب الكمي والنوعي بين خريجي المعاهد المتوسطة والتعليم الثانوي الفني والمهني ومراكز التدريب من جهة وبين خريجي التعليم الجامعي من جهة أخرى .

♦ توجيه التعليم الجامعي لإتقان المهن المعروضة في سوق العمل عن طريق تعزيز البحث العلمي في هذا المجال وذلك بربط التعليم بالبحث التطبيقي والتكنولوجيا والتصنيع .

♦ إنجاز برامج محو الأمية عن طريق ربطها مع سوق العمل ، وربط التعليم والتدريب بتأمين فرص العمل .

♦ إعداد دراسات وبحوث حول كفاءة التعليم الداخلية والخارجية وتحديد تكلفة التعليم في كل

مستوى ومقارنته بالعائد الاقتصادي وذلك بهدف ترشيد الإنفاق على التعليم العالي ودون العالي ، وتقليل سنوات الرسوب والتسرب ورفع مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق تعزيز المواءمة بين متطلبات سوق العمل من الاختصاصات والمهن من جهة وبين مؤهلات ومواصفات خريجي نظام التعليم بمستوياته المختلفة وذلك بربط النظام التعليمي بنظام تقويم الوظائف وذلك لزيادة الانتفاع من الموارد البشرية .

♦ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المنشآت الاقتصادية ذات الحجم الكبير، وذلك بهدف رفع المستوى التكنولوجي للتجهيزات التي يستخدمها القطاع الخاص ، وبالتالي خلق الطلب الفعال على الكفاءات العلمية من خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والثانويات الفنية والمهنية.

♦ إعداد دراسات وبحوث حول البطالة المقنعة في القطاع الحكومي.



## الفصل الخامس

### الصحة والتغذية والتنمية البشرية

#### ٥-١- الصحة والتنمية البشرية:

#### ٥-١-١- السياسات الصحية وتطور المؤشرات الصحية:

ب- أما السياسات الصحية في مرحلة السبعينات فقد سجلت تحولات هامة في السياسة الصحية للدولة، حيث ركزت على تقديم الخدمات الصحية الأساسية، وتنفيذ ذلك، فقد تم نشر المستوصفات الصحية التي تقوم بتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية للمواطنين مجاناً. وصدر قانون خاص بمفهوم الضمان الصحي لتقديم الخدمات العلاجية والتأهيلية لموظفي الدولة وعائلاتهم.

ج- تميزت السياسة الصحية في الثمانينات وحتى الوقت الحاضر- بالتركيز على مفهوم الرعاية الصحية الأولية كطريق لبلوغ هدف تحسين الصحة. ويعتبر هذا انطلاقة هامة وجيدة في سياسات الدولة الصحية، حيث أنه يعكس المعالجة المتكاملة لعملية التنمية البشرية، وارتباط الخدمات الأساسية (بما فيها الصحية والتعليم والمياه) ببعضها البعض وبتنمية السكان. وقد بدأت الدولة بتطبيق هذا المفهوم -منذ بداية الثمانينات- ولا تزال تعمل على تطويره لمواجهة المشكلات الصحية، مستفيدة من نظام الادارة المحلية وتنظيم المجتمع على كافة المستويات. ورغم أن هذه السياسات تابعت التركيز على الطب العلاجي، فانها استطاعت أن تؤكد على أهمية الطب الوقائي -بمفهومه الواسع- ابتداء من التثقيف الصحي وصحة البيئة، مروراً بخدمات التلقيح ومكافحة الامراض السارية، الى سلامة الغذاء وصحة الأم.

د- وهكذا، فقد أتت السياسات الصحية في سورية مندمجة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة للدولة (الخطط الخمسية). وركزت هذه السياسات على مواجهة المشاكل الصحية الأنية التي تعددت وتلونت باختلاف طبيعة الامراض التي كانت

واجهت الدولة عقب الاستقلال تركة ثقيلة، حيث اتسمت فترة ما قبل الاستقلال بأوضاع صحية متخلفة نتيجة فقدان شبه الكامل للبنى التحتية اللازمة واهمال التنمية في كافة المجالات وانعكاس ذلك على الصحة. كما اتسمت تلك الفترة بارتفاع كبير في معدل الوفيات. وقد بدأ التحسن التدريجي في المؤشرات الصحية مع البدء بتطبيق برامج صحية حديثة لمكافحة الامراض الخطيرة ومارافق ذلك من تحسن في مستوى المعيشة.

أ- وأتت السياسات الصحية في الستينات من هذا القون لتكرس بعض المبادئ الهامة التي يأتي في مقدمتها مبدأ مجانية الخدمات الصحية والتوسع بها. وقد تم تضمين اطار الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في الستينات خطة صحية، مما يدل على الاهتمام الكبير بالعلاقة بين الصحة والتنمية. وتميزت السياسات الصحية في تلك المرحلة بأهداف عامة وبكونها ركزت على مواجهة الامراض السارية والمستوطنة المنتشرة (كالمالريا، السل، الجدري..) والاسهالات وسوء التغذية في تلك الفترة، دون أن تأخذ بعدا شموليا لهذه المواجهة مبنيا على تحديد أهداف للسياسة الصحية ويركز على البنى التحتية وبناء القدرات الصحية الذاتية.

السكان لكل طبيب من ٣٨٥٦ في عام ١٩٧٠ إلى ٧٤٧ في عام ١٩٩٨، وإلى هبوط مؤشر عدد السكان لكل عنصر تريض من ٤٥٠٠ في عام ١٩٧٠ إلى ٥٥٠ في عام ١٩٩٨، وإلى هبوط مؤشر عدد النساء في سن الانجاب (١٥-٤٥ سنة) لكل قابلة من ٢٩٧٠ في عام ١٩٦٠ إلى ٥٨٣ في عام ١٩٩٨.

بالإضافة لذلك، ارتفع<sup>٣</sup> عدد أطباء الأسنان من ٣٧٦ في عام ١٩٧٠ إلى ١٠٤٧٣ في عام ١٩٩٨، مما أدى إلى انخفاض مؤشر عدد السكان لكل طبيب اسنان من ١٦٧٦٧ في عام ١٩٧٠ إلى ١٤٨٩ في عام ١٩٩٨. وارتفع عدد الصيادلة من ٨٥٠ إلى ٧٩٣٦ صيدليا خلال نفس الفترة، مما أدى إلى انخفاض مؤشر عدد السكان لكل صيدلي من ٧٤١٧ في عام ١٩٧٠ إلى ١٩٦٥ في عام ١٩٩٨. وترافق هذا الازدياد أيضا مع الازدياد في عدد الأطباء الاختصاصيين من كافة الاختصاصات بما فيها الاختصاصات الدقيقة. وقد انعكس هذا التطور بشكل إيجابي على حجم الخدمات المقدمة ونوعيتها من جهة، وعلى المؤشرات الصحية العامة كمعدل الوفيات ونسب المراضة. كما ازداد عدد المساعدين الصحيين كالممرضات والقابلات والعناصر الصحية الأخرى المساعدة بشكل كبير. وقد انعكس هذا إيجابيا في ازدياد نسبة الولادات على أيدي مدربة، إذ ارتفعت من ٣٥% في عام ١٩٧٨ إلى ٨٣% في عام ١٩٩٨.

ز- إن الزيادات في عدد القوى العاملة في القطاع الصحي -بمختلف فئاتها- تناسبت تماما مع التطوير الذي تم في البنى التحتية -أي في المباني والتجهيزات- حيث تم تطوير الطب العلاجي ومخابر الصحة العامة والطوارئ والإسعاف، وجرى توسع كبير في الصناعات الدوائية، وترافق ذلك مع تطوير الأجهزة الإدارية والتخطيطية على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، تم إحداث مستشفيات جديدة، وتطوير أجهزة

أكثر شيوعا وانتشارا. وفي بداية التسعينات تم انتهاز سياسة الطب العلاجي لتواجه الامراض الحديثة المرتبطة بنمط وأشكال الحياة الجديدة، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للطب الوقائي في تنفيذ السياسات. وتقدم الدولة جميع التسهيلات للقطاع الخاص للمساهمة في بعض استراتيجيات التنفيذ، ومحاولة ربط المناهج التعليمية الصحية بحاجات المجتمع الصحية.

ه- ومن خلال الاستعراض لأهم المؤشرات الصحية<sup>١</sup> يتضح التحسن والتطور في الحالة الصحية للسكان. فقد سجل معدل وفيات الرضع انخفاضا ملحوظا (من ١٣٢ لكل ألف مولود حي في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨ في عام ١٩٩٨). كما تم تسجيل انخفاض كبير في معدل وفيات الاطفال دون الخمس سنوات اذ انخفض من ١٦٤ لكل ألف مولود حي في عام ١٩٧٠ إلى ٣٢ في عام ١٩٩٨. وانخفض معدل وفيات الامهات من ٤٨٥ وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام ١٩٧٠ إلى ٩٥ في عام ١٩٩٨، ومعدل الوفيات الخام من ١٥,٦ بالالف في نهاية الستينات إلى حوالي ٤ بالالف في النصف الثاني من التسعينات. ومن الثابت أن هذا الانخفاض في معدل الوفيات قد انعكس بشكل إيجابي على معدل توقع الحياة عند الولادة، حيث أنه ارتفع من ٥٨,٢ سنة للذكور و ٦٠,٦ سنة للاناث في عام ١٩٧٠ إلى ٦٨,٠ سنة للذكور و ٦٩,٥ سنة للاناث عام ١٩٩٨.

و- أما بالنسبة لتطور أعداد القوى العاملة في المجال الصحي فقد ازداد<sup>٢</sup> عدد الأطباء الإجمالي من ١٦٢٣ طبيبا في عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٨٨٨ طبيبا في عام ١٩٩٨، وازداد عدد الممرضات من ١٤٠١ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٥٠٠ في عام ١٩٩٨، كما ازداد عدد القابلات من ٥٦٦ قابلة في عام ١٩٧٠ إلى ٦٦٧٢ قابلة في عام ١٩٩٨، مما أدى إلى هبوط مؤشر عدد

<sup>١</sup> - دراسة صحة الأم والطفل ١٩٩٤ واحصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠، ١٩٩٨).

<sup>٢</sup> ورقة عمل حول الصحة والسكان -وزارة الصحة (١٩٩٨).

<sup>٣</sup> احصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠، ١٩٩٨).

ومعدات المشافي القائمة، مما أدى إلى زيادة عدد أسوة المشافي والمصحات الحكومية<sup>١</sup> من ٥٠٢٠ سريرا في عام ١٩٧٠ إلى ١٣٨٨٢ سريرا في عام ١٩٩٧. وهذا ما جعل مؤشر عدد السكان للسرير الواحد يبلغ ٨٣٢ في عام ١٩٩٨ بعد أن كان ١٠٠٧ في عام ١٩٧٠، ويعتبر هذا من المؤشرات الصحية الجيدة قياسا بدول العالم والدول المجاورة. ويضاف إلى ذلك ارتفاع عدد المشافي التابعة للقطاع الخاص من ٤٩ في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٥ مشفى في عام ١٩٩٨، حيث ارتفع عدد الأسرة فيها من ١١٩٦ في عام ١٩٧٠ إلى ٥١٧٧ سريرا في عام ١٩٩٨، وهو رقم يساوي نصف عدد أسرة مشافي القطاع الحكومي، مما يدل على مساهمة القطاع الخاص بتقديم خدمات علاجية عديدة للمواطنين. وإن نظام الروابط الفنية والإدارية (نظام الاحالة) الذي يعمل على تعميمه بين المستويات الصحية المختلفة الأولية منها أو الثانوية أو الثالثية ينعكس إيجابا على مستوى الخدمة الصحية.

ح- أما بالنسبة لمنظومة الإسعاف - وهي منظومة حديثة ومتطورة تعنى بالحالات الإسعافية والطوارئ - فقد ارتفع عددها من ٣٠ في عام ١٩٧٠ إلى ٥٢٣ سيارة إسعاف متوزعة في المدن الرئيسية والريف كافة. وأما بالنسبة للمراكز الطبية العلاجية التخصصية (مراكز علاج الأورام، مشافي العيون، مشافي الكلى، وغيرها) فتقع في المدن الكبرى كدمشق وحلب. وهذا ينطبق على كافة الاختصاصات الدقيقة كاختصاص معالجة الأورام، التشريح المرضي،... الخ.

ط- لقد تم التأكيد على أهمية الاستثمار في الصحة منذ بدء وضع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة والإقرار بالارتباط الكامل بين الصحة والتنمية. وبلغت نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي الصحي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي العام ٣,٢٣% في عام ١٩٩٨، وهذا خاص بوزارة الصحة ومؤسساتها

فقط. وإذا أضفنا ما يتم إنفاقه على القطاع الصحي الحكومي كله - وخاصة وزارة التعليم العالي - تصل النسبة إلى أكثر من ٤,٥%، وهي نسبة تعتبر جيدة مقارنة ببقية الدول النامية - وخصوصا بالنسبة لدول الشرق الأوسط - باستثناء الدول الغنية بالنفط. وانعكس النمو الحاصل - خصوصا في السنوات الأخيرة - في الموازنة المخصصة للنشاط الصحي بشكل إيجابي على المؤشرات الصحية المختلفة للسكان.

### ٥-١-٢- الوسائل والأساليب المستخدمة في تطوير الواقع الصحي:

تحقيقا للسياسات الصحية الوطنية و - خصوصا في مجال مجانية الخدمات - كان لابد من تطوير البنى التحتية، وتطوير القوى البشرية، وزيادة عددها بحيث تتناسب مع الزيادة السكانية من جهة ومع المتطلبات المتطورة لطالبي الخدمات الصحية من جهة أخرى. وفي الواقع، حدث تطور وزيادة سريعة في عدد القوى العاملة في الخدمات الصحية - بشكل عام - (في القطاع الحكومي أو الخاص)، وذلك من خلال التوسع في المؤسسات التعليمية، سواء في وزارة الصحة أو في وزارة التعليم العالي (كليات الطب البشري وطب الاسنان والصيدلة والمعاهد الصحية ومدارس التمريض). وبنفس الوقت، تم التركيز على زيادة وتطوير أماكن تقديم الخدمات على كافة المستويات الصحية : الأولية منها كالمراكز الصحية، أو الثانوية كالعيادات والمراكز التخصصية، أو الثالثية كالمشافي العلاجية. وقد ازداد عدد المراكز الصحية (المستوصفات) من ٢٤٨ مركزا في عام ١٩٧٠ إلى ١٠٨٤ مركزا في عام ١٩٩٩. وكذلك ازداد عدد المشافي (الخاصة والعامة) من ٧٨ إلى ٣٥٢ مشفى. ويعتبر هذا التطور الملحوظ في البنى التحتية إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق السياسات الصحية. وتركز

<sup>٢</sup> احصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠، ١٩٩٩)

<sup>١</sup> احصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠، ١٩٩٨).

الدولة على الجانب الكيفي والنوعي سواء للمؤسسات الصحية التي تم تطويرها أو للعاملين فيها، مثل فكرة انشاء مدرسة خاصة بإدارة النظم الصحية، مهمتها الأساسية التأكيد على نوعية ودرجة كفاءة المؤسسات الصحية المختلفة، ورفع سوية الاداء الصحي، وتحسين نوعية الخدمة. وتعتمد هذه الجهود على المؤسسات الحكومية المقدمة للخدمات بمختلف أشكال تبعياتها (وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الدفاع). ويساهم القطاع الخاص بتقديم بعض هذه الخدمات، (سواء كانت عيادات أو مشافي أو مستوصفات بما فيها المستوصفات الخيرية)، حيث ازداد عدد المشافي الخاصة<sup>١</sup> من (٤٩) مشفى في عام ١٩٧٠ إلى (٢٨٥) مشفى خاصا في عام ١٩٩٨. كما يقدر حاليا عدد الأطباء العاملين في العيادات الخاصة بحوالي ضعفي العاملين في المؤسسات الصحية الحكومية. ويمارس القطاع الخاص العمل الطبي والصحي معتمدا على وسائل ذات تكلفة عالية في كثير من الأحيان.

ولعل من أهم النقاط التي ميزت السياسات الصحية المتبعة هي التركيز على الجانبين العلاجي والوقائي معا، وإعطائهما كامل الاهتمام اللازم. ويلاحظ تقدم واضح في تحقيق صحة الطفل المعتمدة بالأساس على استخدام الوسائل الوقائية الصحية كاللقاحات وغيرها من الأساليب. إن تجهيز المؤسسات الصحية العلاجية بالمعدات والكوادر كان وما زال أحد الأسس التي يتم بها تنفيذ الخطط الصحية. وقد أعطي الطب الوقائي، بما فيه الوقاية من الأمراض السارية، الأهمية الأولى في قطاع الخدمات الصحية عند إعداد ورسم الخطط الصحية، ويطمح إلى تعميمه كأسلوب لمواجهة الكثير من المشاكل الصحية الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن التجربة السورية في ممارسة الطب الوقائي تزداد عمقا يوما بعد يوم، إذ أنها انتقلت من برامج عامودية التنفيذ لمواجهة بعض الأمراض

(برنامج مكافحة الملاريا، برنامج مكافحة السل) إلى برامج مندمجة ضمن إطار واحد، هو مفهوم الرعاية الصحية الأولية الذي حقق قفزة كبيرة في نهاية الثمانينات، وذلك بإنشاء مديرية خاصة في وزارة الصحة، ودوائر للرعاية والطب الوقائي -على مستوى كافة المحافظات- تقوم بتنفيذ استراتيجيات مختلفة للحفاظ على الصحة والوقاية من المرض، دامة الكثير من البرامج والنشاطات بمفهوم واحد، ومعمة التجربة لتشمل وقاية فئات حساسة أخرى في المجتمع من الأمراض من غير الأطفال (كالأمهات والمسنين واصحاب المهن الخطرة)، مشددة في نشاطاتها على بعض المخاطر الصحية، كظاهرة التدخين والتغذية السيئة والسلوك غير السليم المؤدي للمرض، كما أنها تعاملت ايضا مع فئات حساسة أخرى ضمن مفهوم الصحة المهنية.

ويعتمد إعداد الكادر الطبي والصحي في المؤسسات التعليمية والمهنية (الجامعات أو المدارس أو المعاهد الصحية) على أساليب التعليم الطبي الذي يهيئ للعمل الطبي في ظروف تكنولوجية متقدمة. ويزداد التوجه نحو الاهتمام بتدريس الخطط والبرامج الصحية المعتمدة والمطبقة في أماكن تقديم الخدمة، بغية تمكين العلاقة بين طبيعة المشاكل الصحية للمجتمع المحلي وطرق تعامل الكادر الطبي العامل في هذه المجتمعات، مما يزيد من فاعلية البعد الأكاديمي في تقديم الخدمة، كما يجعل الكادر الصحي المتخرج مهياً للعمل في المستويات الصحية العليا (المشافي تحديدا)، وفي مختلف أماكن تقديم الخدمة.

٥-١-٣- إمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية:

إن نظرة متأنية لخريطة الأمراض المنتشرة في سورية تبين تحقيق تقدم صحي كبير فيها بالمقارنة مع الدول النامية. كما تبين أنها تقع بين الدول التي تمر

<sup>١</sup> احصاءات وزارة الصحة (١٩٧٠، ١٩٩٨).

في مرحلة انتقالية باتجاه الدول المتقدمة صحياً، حيث يلاحظ بدء ارتفاع نسب الإصابة بالأمراض المرتبطة بالبيئة والسلوك الإنساني والاجتماعي الحديث، وذلك كله حصيلة للتطورات السكانية والصحية والاقتصادية والاجتماعية. وتبقى بعض الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية والماء (كالحُمى المالطية والتيفية) من المشاكل الصحية الموجودة في بعض المناطق، وتشكل عبئاً صحياً واقتصادياً. ومنذ السبعينات يلاحظ ارتفاع نسب

الإصابة بأمراض القلب والأوعية وكذلك بالأورام الخبيثة وهي الأمراض المرتبطة بالأنماط الحديثة للحياة والسلوك الاجتماعي، في حين يلاحظ انخفاض شديد في نسب الأمراض التي تصيب الأطفال والمشمولة ببرنامج التلقيح الوطني (كالتدرن، والسعال الديكي، والكزاز، والدفتريا، وشلل الأطفال، الحصبة). وما زالت إصابة الأطفال بالاسهالات والانتانات التنفسية من الأمراض التي تعاني منها هذه الفئة السكانية الحساسة.

### جدول رقم (٥-١)

#### نسبة التغطية للقاحات الأطفال خلال عام ١٩٩٨

أطفال دون السنة من العمر										
الحصبة		التهاب الكبد ب			ثلاثي وشلل			الشلل	لقاح	إجمالي القطر
أولى	ثانية	أولى	ثانية	ثالثة	أولى	ثانية	ثالثة	ب	ث ج	
٩٧	٩٤	١٠٠	٩٩	٩١	٩٧	١٠٠	١٠٠	٩٣	١٠٠	

وزارة الصحة - برنامج التلقيح الوطني لعام ١٩٩٨

الريف، إذ ازداد عددها بمقدار ستة أضعاف خلال عشر سنوات فارتفع عددها من ٥٤ مركزاً عام ١٩٨٣ إلى ٣٠٨ في عام ١٩٩٢، في حين ازداد عدد المراكز الصحية بمقدار الضعف في الحضر، إذ ارتفع العدد من ٨٤ إلى ١٦٧. وهذا يدل على تركيز الجهود على نشو هذه المؤسسات في الريف، ومحاولات تقريب الخدمة من المستفيدين منها، وهو أحد أهم العوامل المؤثرة على استخدام المواطنين لها. أما المستشفيات فقد ازدادت من ٧٨ مشفى في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٢ مشفى في عام ١٩٩٨ معظمها يتركز في المدن الكبيرة.

وقد دلت الدراسات<sup>٢</sup> مؤخراً على أن نسبة السكان الذين عليهم أن يقطعوا أكثر من (٣٠) دقيقة للوصول إلى أية مؤسسة صحية (عامّة أو خاصة) هي

وقد انعكس التطور الحاصل في طبيعة بعض الأمراض - بشكل أوضح - على أهم أسباب الوفيات، إذ أن الاحصائيات تدل على أن الأمراض المستوطنة قد تقلصت حدتها وانخفضت نسبتها من بين أسباب الوفيات من ٨,٤% من جملة الوفيات عام ١٩٦٥ إلى ٥,٧% عام ١٩٩٤، بينما ارتفعت نسبة الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية من ١١% عام ١٩٦٥ إلى ٣٨% عام ١٩٩٨.

وقد ازداد عدد المؤسسات الصحية<sup>١</sup> المنتشرة في الريف والحضر، خصوصاً تلك التي تقدم الخدمات الصحية الأساسية، حيث أدى ذلك إلى انخفاض مؤشر عدد المواطنين لكل مركز صحي من ٢١٧٢٦ مواطناً عام ١٩٦٠ إلى ١٦٥٤٠ مواطناً عام ١٩٩٤. وقد حدثت قفزة واضحة في عدد هذه المراكز المنتشرة في

<sup>٢</sup> وزارة الصحة - دراسة المسح متعدد المؤشرات ١٩٩٦.

<sup>١</sup> احصاءات وزارة الصحة (١٩٦٠، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٨).

## ٥-٢- التغذية والتنمية البشرية:

### ٥-٢-١- الوضع الغذائي في سورية:

تضمنت الخطط الانمائية الخمسية المتتالية العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنهوض بالحالة التغذوية في سورية، وهدفت إلى ضمان حصول الأسرة على إمدادات غذائية مأمونة تكفي لتلبية احتياجاتها، وبحيث تتوفر لكل أسرة المعارف والقدرات اللازمة للإنتاج أو شراء احتياجاتها من الأغذية بشكل مباشر.

وتعتبر سورية من الدول العربية التي قطعت شوطاً كبيراً على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الغذائية الزراعية، إذ حققت اكتفاء ذاتياً من الحبوب والبقول والخضراوات والفواكه وإنتاج البيض والدواجن. وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في الميزان السلعي للمحاصيل الزراعية ١٠٠% لعام ١٩٩٣ بالنسبة للبقول والخضراوات والفواكه (العدس، الحمص، الفول، الفاصولياء، ملفوف، بطاطا، سمسم، الذرة، الحمضيات، المشمش،...)، وكذلك بالنسبة للبيض والدواجن.

ومن الملاحظ، أنه رغم الاكتفاء الذاتي الجيد بالنسبة لمعظم الأغذية الزراعية، ووجود إنتاج فائض من أغذية الطاقة التي تنتمي إلى فئة الكربوهيدرات، فإن الانتاج المحلي من أغذية الطاقة التي تنتمي إلى فئة الدسم والدهون غير كاف، مما يستدعي استيرادها، خصوصاً الزيوت المهدرجة والزبدة والسمن، رغم أن إنتاج ثمرة الزيتون وصل في عام ١٩٩٤ إلى أكثر من نصف مليون طن.

أقل في الحضر منها في الريف أو في المناطق المحيطة بالمدن.

### ٥-١-٤- الارتباط بين مستويات التعليم وصحة المرأة:

إن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة سهل عملية اندماجها في عملية التنمية وانعكس بشكل إيجابي على معدلات التنمية البشرية، إذ بلغت نسبة مشاركة المرأة العاملة في القطاع الحكومي ٣٠% في عام ١٩٩٧. وأدى هذا إلى توسيع قاعدة الخدمات الصحية المقدمة للمرأة، سواء بإجراء الفحص الطبي البدني للراغبات بالعمل لدى الدولة، أو من خلال تقديم الاسعافات الأولية اللازمة عند الإصابة بإصابات العمل، وكذلك تقديم الخدمات الوقائية اللازمة لوقاية المرأة العاملة من المخاطر المهنية التي قد تتعرض لها، بما في ذلك التنقيف الصحي اللازم، خصوصاً للعاملات في المهن الصناعية والزراعية وتربية الحيوان. واعتبر ارتفاع مستوى التعليم وجهود محو الأمية - بشكل خاص بين النساء - من أهم العوامل<sup>١</sup> التي أدت إلى انخفاض معدلات الخصوبة الكلية لدى المرأة من (٧,٥) من عام ١٩٧٨ إلى (٣,٧) طفلاً في عام ١٩٩٨. كما أدى الارتفاع في مستويات التعليم، وبالتالي ارتفاع الوعي الصحي إلى انخفاض معدلات وفيات الأمهات والرضع، وارتفاع معدل توقع الحياة عند الولادة (انظروا المؤشرات في الفقرة ٥-١-١). وانعكس هذا إيجابياً وبأشكال غير مباشرة على التنمية البشرية.

<sup>١</sup> دراسة مسح الأم والطفل ١٩٩٤.

وفيما يخص الأغذية البروتينية المحتوى، يوجد نقص في اللحوم الحمراء، إذ استوردت سورية في عام ١٩٩٣ ما يقارب من نصف احتياجاتها (٥٣) ألف طن من هذه المادة. وقد تم تدارك ذلك في السنوات اللاحقة حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء من (١٢٦) الف طن عام ١٩٩٣ إلى (١٦١) ألف طن عام ١٩٩٤، مما أدى إلى تقليص الكميات المستوردة بنسبة كبيرة جدا. أما بالنسبة للحوم البيضاء فإن هناك اكتفاء واضحا في لحوم الدواجن، إذ بلغ الإنتاج (٧٥) الف طن سنويا. أما لحوم الأسماك فهي مستوردة في معظمها إذ يتم استيراد أكثر من (١٦٠) طنا سنويا لإشباع الطلب.

بالرغم من وجود اكتفاء محلي في إنتاج الحليب وهو من المواد الغذائية الأساسية والذي بلغ في السنوات الأخيرة (١,٢) مليون طن سنويا، فإن سورية تستورد أكثر من (٣٠) ألف طن من الحليب المجفف سنويا وبشكل خاص لتغذية الأطفال أو لأغراض صناعية، نظرا لعدم قيام نشاط صناعي في سورية لتحويل الحليب الحيواني السائل الفائض في بعض فصول السنة إلى حليب مجفف.

#### ٥-٢-٢- وضع المغذيات الدقيقة للفرد السوري:

لقد أصبح من الثابت علميا اليوم أن ضعف النمو عند الطفل خاصة، وعند الإنسان عامة، لا يعود فحسب إلى نقص البروتين والطاقة، وإنما أيضا نتيجة لعدم تناول كميات كافية من المعادن الحيوية (الحديد، اليود....) والفيتامينات مثل الفيتامين A. إن الكمية التي يحتاجها الجسم يوميا من هذه المعادن ضئيلة جدا، لذلك سميت بالمغذيات الدقيقة، ولكنها ضرورية لتنظيم العمليات الحيوية في الجسم والتي تؤدي إلى النمو والنشاط والتطور.

وقد أجري في سورية عدد من الدراسات اللازمة لتحديد درجة العوز لبعض هذه المغذيات أهمها:

أ- المسح الوطني في عام ١٩٩٠ الذي نفذته وزارة الصحة بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء لتقويم انتشار عوز اليود. فقد أظهر هذا المسح نسب إصابة بالسلعة الدرقية (أحد أهم أعراض نقص اليود). كما أظهر المسح أيضا ارتفاع نسبة المصابات من الإناث قياسا للذكور. وكذلك ارتفاع نسب الإصابة وانتشارها في مناطق جغرافية محددة، خصوصا تلك المناطق ذات الهطول المطري العالي والمرتفعة عن سطح البحر. ونتيجة لأهمية هذه المشكلة وانعكاساتها الصحية المباشرة وغير المباشرة فقد قامت سورية بإدخال هذه المادة في الملح منذ بداية التسعينات.

ب- أما بالنسبة لظاهرة فقر الدم بعوز مادة الحديد التي تعتبر ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، خصوصا في بلدان العالم النامي، وبالأخص بين النساء في سن الانجاب والاطفال، فقد أشارت الدراسة الميدانية التي أجرتها وزارة الصحة في سورية في عام ١٩٩٦ بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء- حول هذه الظاهرة إلى خطورتها المباشرة على الصحة، ومدى ارتباطها بالحالة الاقتصادية للأسرة والنمط الغذائي، وانعكاسها على قدرة الأفراد على العمل والقيام بالأنشطة الفيزيائية المختلفة. وأظهرت هذه الدراسة أن (٢٧,٥%) من الأطفال في سورية يعانون من هذه الظاهرة وبدرجات مختلفة، وهي أشد انتشارا بين أطفال الريف قياسا لأطفال الحضر (٣٩,٩% مقابل ١٩,٧%). أما عن حجم هذه المشكلة بين النساء في سن الانجاب، فقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى حدة انتشارها بين النساء السوريات، إذ بلغت (٤٠,٥%) وبدرجات مختلفة. وكان حوالي نصف النساء الريفيات يعانين

٥-٢-٣- سلامة الاغذية وتأثيرها على الحالة  
التغذوية للفرد:

إن تأمين الأغذية المأمونة من الامور الهامة التي تساعد على تحسين الحالة التغذوية للمجتمع. ويجب أن لا تشكل الاغذية تهديدا لصحة المستهلك بسبب التلوث الكيميائي والبيولوجي أو أي ملوثات أخرى. لذا فان الرقابة على جودة الاغذية وسلامتها يعتبر أمرا جوهريا للمحافظة على الاغذية في مراحل الانتاج وحتى وصولها الى المستهلك. أما بالنسبة لسلامة مياه الشرب فهي من اكثر العوامل البيئية أهمية في وقاية الناس من الامراض السارية، خاصة الاسهال الذي يعتبر من أكثر المشكلات الصحية انتشارا عند الاطفال الصغار، لاسيما في المناطق الريفية.

ومن أجل حماية المستهلك للاغذية المختلفة وضمان الجودة في المستحضر الغذائي سواء كان زراعيًا أو صناعيًا، تم وضع عدد من التوجهات، من أهمها:

- التشدد في مراقبة المواد الغذائية أثناء الانتاج أو الاستيراد أو التخزين أو التسويق أو الاستعمال.
- وضع المواصفات الغذائية التي تؤمن الحد الأقصى من الامان خصوصا في الاغذية المتناولة من قبل فئات اجتماعية حساسة كالمسنين والاطفال والنساء الحوامل، والالتزام بها.
- اعتماد سياسات محلية خاصة بتغليف وتعليب وتشجيع الغذاء ونقله وتوزيعه.
- اعتماد سياسة خاصة باستخدام المواد الكيماوية في الاغذية وضرورة الاعتماد على البدائل الطبيعية.
- تطوير القدرات والكفاءات والكوادر المدربة في مجال مراقبة الأغذية، وتوفير التجهيزات اللازمة لتطوير الامكانيات المخبرية وكفاءة المراقبة الغذائية.

من هذه الظاهرة (٥١%) في حين بلغت نسبة إصابة نساء الحضر (٣٢,١%).

وتشير الدراسة أيضا الى ارتباط انتشار هذه الظاهرة بالعادات الغذائية، كعدم تناول اللحوم أو الخضار النيئة، وعادة تناول الشاي بكثرة مع الطعم او بعده مباشرة. كما تشير الى أن نقص تناول البروتين المتوفر في اللحوم الحمراء هو السبب الاساسي لانتشارها. وفي ضوء نتائج هذه الدراسة، ومن المشاهدات السريرية لهذه الظاهرة، فإنه يجري النظر بجديّة إلى مسألة إدخال الحديد في الغذاء عن طريق دقيق القمح (الطحين).

ج- كما أجرت وزارة الصحة في عام ١٩٩٧ - بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء- دراسة للتحري عن عوز الفيتامين A بين الأطفال في سورية، حيث خلصت إلى أن حجم هذه الظاهرة قياسا مع دول وبلدان العالم النامي الاخرى ليس كبيرا. فقد أثبتت نتائج هذه الدراسة نسبة انتشار بلغت مخبريا (٨,٧%) من أطفال العينة، وهي بحسب لوائح منظمة الصحة العالمية تظهر انتشارا خفيفا لظاهرة عوز الفيتامين A بسورية، وهي أقل انتشارا في الحضر منه في الريف (٧,٢% مقابل ١٠,٢%).

ومن المعروف أن نقص الفيتامين A بين الاطفال يؤدي إلى نسب عالية من المراضة والوفيات، خصوصا عند الإصابة بأمراض الطفولة الخطيرة كالحصبة، وقد يؤدي أحيانا إلى عمى الاطفال. وانطلاقا من خطورة هذه الظاهرة عالميا، ونتيجة للالتزام سورية من خلال المؤتمر الدولي للتغذية ١٩٩٢، ومؤتمر القمة من أجل الاطفال ١٩٩٠، فقد جرت مكافحة هذه الظاهرة رغم قلة انتشارها في سورية، حيث يتم تزويد المناطق التي تنتشر فيها هذه الظاهرة بكبسولات خاصة تحوي مادة الفيتامين A يتناولها الطفل أثناء تناوله للقاتح.



- توحيد الجهات الوطنية المسؤولة عن ضبط جودة الغذاء بجهة واحدة، والتي من صلاحياتها منح شارة مطابقة المادة الغذائية للمواصفة النافذة،

والذي يعتبر من أهم الاجراءات الواجب اتخاذها لحماية المستهلك وضمان جودة الغذاء.

## الفصل السادس

# البيئة والخدمات الأساسية والتنمية البشرية

### ٦-١- البيئة والتنمية البشرية:

### ٦-١-١- الإدارة البيئية والتنمية البشرية:

أحدثت في سورية وزارة مستقلة خاصة بشؤون البيئة، التي أصبحت شرطا ضروريا للتنمية المستدامة. ومنذ أوائل التسعينات وضعت برامج تنفيذية لإقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي، كما تخضع بعض المشروعات التنموية لتقييم بيئي، وإذا كان تحسين الوضع البيئي والإدارة البيئية المتكاملة، يشكلان هدفين أساسيين للسياسات البيئية، فإن هذه السياسات، ما زالت غامضة وغير محددة، ويجري العمل حاليا على وضع مشروع قانون بيئي عام، يأخذ بعين الاعتبار التوجهات والاتفاقات الدولية في مجال حماية البيئة، والواقع البيئي في سورية والعوامل المؤثرة فيه.

وأحدث المجلس الأعلى لسلامة البيئة ليكون مسؤولا عن رسم السياسة الوطنية البيئية وتنسيق فعاليات الإدارة البيئية ضمن الإطار الحكومي، والقوانين البيئية والاتفاقيات الدولية، ونوعية المياه، ونوعية الهواء، وإنتاج الطاقة والنشاطات الصناعية، وحماية التربة، وحماية التنوع الحيوي، والوعي والتثقيف البيئي، والمشاركة الشعبية، والسلامة من الكيماويات الخطرة، وإدارة المناطق الساحلية، والبيئة الحضرية، وإدارة الموارد البشرية والطبيعية. وتتولى وزارة الدولة لشؤون البيئة صياغة السياسات البيئية والتنسيق بين القطاعات والقيام بالبحوث ووضع

الأنظمة، كما يرتبط بوزير البيئة مركز للأبحاث العلمية والبيئية.

أحدثت الوزارة مديريات للبيئة على مستوى الأحواض المائية السبعة (بردى والأعوج، العاصي، الساحل، البادية، قويق، الفرات، اليرموك)، من مهامها متابعة تطبيق السياسات والبرامج التي تضعها الوزارة وتقر من قبل المجلس الأعلى لسلامة البيئة.

إن السياسات والخطط البيئية إضافة إلى المعايير التي يتم تحديدها تهدف إلى ضمان سلامة وصحة المواطنين، وقد شكل الحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها عصب هذه الخطط والسياسات، وعليه فإن الهدفين الأساسيين للسياسات البيئية في سوريا هما:

- تنمية الموارد البشرية.
- تنمية الموارد الطبيعية.

### ٦-١-٢- تحديات البيئة ومحددات ومقيدات الوصول إلى بيئة نظيفة:

أ- المشاكل البيئية ذات الأولوية في سورية وانعكاسها على التنمية البشرية:

تم تحديد عدد من المشاكل البيئية ذات الأولوية، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي المتمثل بالأحواض المائية، وتتلخص بما يلي:

- توحيد الجهات الوطنية المسؤولة عن ضبط جودة الغذاء بجهة واحدة، والتي من صلاحياتها منح شارة مطابقة المادة الغذائية للمواصفة النافذة،

والذي يعتبر من أهم الاجراءات الواجب اتخاذها لحماية المستهلك وضمان جودة الغذاء.

■ تدهور التربة: تبلغ مساحة سوريا ١٨,٥١ مليون هكتار موزعة كما يلي:

٦,١٥ مليون هكتار أراضي زراعية (٣٣%) من المساحة الإجمالية.  
٨,٢ مليون هكتار مراعي.  
٠,٤ مليون هكتار غابات.  
٣,٧٦ مليون هكتار أراضي صخرية غير قابلة للزراعة.

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة ٥,٧٢ مليون هكتار عام ١٩٩٦. وتشكل الأراضي المروية ١٧,٥% من مساحة الأراضي الزراعية. ويؤثر تدهور الأراضي الزراعية بشكل مباشر على التنمية البشرية حيث يؤدي خروج الأراضي الزراعية من الزراعة -بدرجة أو بأخرى- إلى نقص في إمدادات الغذاء مما يشكل ضغطاً على أراضي أخرى، وداعياً إلى اللجوء إلى الاستيراد عوضاً عن الاعتماد على الذات. ويوضح الجدول التالي مساحة الأراضي ذات التربة المتدهورة.

#### جدول رقم (٦-١)

#### مساحة الأراضي ذات التربة المتدهورة

درجة التدهور بالهكتار				نمط تدهور الأراضي
المجموع	شديد	متوسط	خفيف	
١٠٥٨	٢٩	١٢٧	٩٠٢	التعرية المائية (فقدان التربة السطحية)
١٦٢٠	٣٠	٣٨٠	١٢١٠	التعرية الريحية (فقدان التربة السطحية)
٤٠٨	١٣٠	٢٦٧	١١	تراكم الرمال
١٢٥	٩٠	٢٠	١٥	التملح
٣٢٠٠	٢٧٩	٧٩٤	٢١٣٨	المجموع

خصوبة التربة. وهذا كله يؤدي إلى غلال أقل ومداخيل أقل من الزراعة.

وتعد التعرية الريحية مسؤولة عن ٧٣% من تدهور التربة. وهذه التعرية ناجمة عن إزالة الغطاء النباتي من أجل زراعة الأرض (وخاصة في بادية الشام) وعن الرعي الجائر وإزالة الأحراج.

وقد أوضح المسح الذي أجري عام ١٩٨٤ وشمل مساحة ٤,٢ مليون هكتار بأن النباتات المعمرة التي كانت تغطي جزءاً من مساحة تلك الأرض وتوفر المرعى الجيد للماشية قد تراجعت الآن وحل محل البعض منها نبات غير صالح للرعي.

يشير مصطلح تدهور الأراضي أو التربة إلى الخسارة الكلية أو الجزئية للقدرة الانتاجية لمساحة معينة من الأرض نتيجة للتعرية أو التملح أو الغمر بالماء أو استنفاد العناصر المغذية للنبات أو تخرب بنية التربة أو التلوث.

ومن أهم أسباب تدهور التربة الاستعمال غير المناسب للأراضي الذي يؤدي إلى القضاء على الغطاء النباتي: مثل الرعي الجائر، وأساليب الزراعة غير الصحيحة، وقطع الغابات وحرقتها، وعدم الاستخدام الأمثل للري مما يؤدي إلى الغمر بالماء والتملح. وتتمثل نتائج هذا التدهور بحت ريحي ومائي وفقدان

وأدت الحرائق والقطع من أشجار الغابات إلى تدهور هذه الغابات، حيث دمرت الحرائق أجزاء منها. وتم قطع بعض المساحات من الغابات لتحويلها إلى أرض زراعية، بالإضافة إلى الاستخدام الجائر من قبل البدو الرحل وخاصة رعي الماعز الجائر للغابات.

كما يؤدي استخدام مياه الري بدون صرف كاف أحياناً إلى رفع مستوى المياه الجوفية، وتراكم الأملاح في الأراضي المروية. وهذه مشكلة خاصة في حوض الفرات حيث بيّن آخر مسح أجري في السبعينات أن هناك ملوحة غير مرغوبة في بعض ترب المنطقة المدروسة والتي مساحتها ١٢٣٠٠٠ هكتاراً. فإذا استخدمت كميات مفرطة من مياه الري في ري الأرض بدون صرف كاف ارتفع مستوى الملوحة في التربة ارتفاعاً مضطرباً، وخاصة عندما يجتمع استخدام مياه ذات نوعية رديئة مع معدلات تبخر عالية في فصول الصيف الجافة والحارة. ويمكن أن يؤدي تراكم الأملاح في منطقة الجذور إلى الحد من نمو المحاصيل أو منع هذا النمو، وبذلك ينخفض الإنتاج. هذا ما يحدث بصورة خاصة في جزء من الأراضي المروية في حوض الفرات وفي السهول المنخفضة لنهر الفرات والسهول المروية من نهر الخابور وفي منطقة الغاب. ويعود السبب في ذلك إلى بعض الحالات من الصرف غير الصحيح لمياه الري، وأنظمة الصرف غير المصانة بشكل جيد، وقنوات الري، وأساليب الري السيئة، والمياه ذات النوعية السيئة (بسبب الملوحة).

إن حلول هذه المشاكل تتمثل في تحسين أساليب الزراعة وطرق إدارة الموارد، وذلك عن طريق زيادة كفاءة استخدام المياه، وتطوير أساليب الري (الري بالريذاذ أو بالتقيط بدلاً من الري بالغمر)، وتصميم أفضل للصرف، وصيانة أفضل للأنظمة، وتصويل المناطق المملحة وتصريفها، وزراعة المحاصيل التي تتحمل الملوحة.

ومن جهة أخرى، يسهم في تعرية التربة الناجمة عن المياه مجموعة من العوامل الطبيعية، مثل المنحدرات الشديدة، وغطاء التربة الرقيق، ومعدلات الهطول العالية (٨٠٠-١٥٠٠ مم سنوياً) والعواصف المتكررة. كما أن حرائق الغابات التي تحدث أحياناً تزيد من حدة هذه المشكلة.

وتساهم الصناعة بتلوث الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن الصناعية نتيجة الرمي غير النظامي للنفايات الصناعية الصلبة والمياه العادمة الصناعية، وإسقاطات الانبعاثات الغازية (من معامل الاسمنت مثلاً). وعلى هذا النحو، فقد تأثرت بالتلوث بعض المناطق القريبة من مصفاة حمص وأجزاء من الغوطة حول دمشق. ويمكن أن يكون التلوث خطراً على الصحة إذا زرعت النباتات التي يستهلكها الإنسان في تربة ملوثة أو إذا تسربت ملوثات مثل الأسمدة والمعادن الثقيلة إلى المياه الجوفية التي تستعمل للري والشرب. وتختلف الأخطار الصحية الناجمة عن تلوث التربة حسب نوع الملوثات وتركيزها في التربة وتوافرها البيولوجي.

وتعتبر الزراعة المصدر الأساسي لوجود النترات والفوسفات في مياه الشرب، وينتج ذلك عن تسرب المخصبات عبر التربة إلى مصادر المياه. ومن أجل تجنب حدوث ذلك يتبع ما يلي: الاستخدام الحذر والمناسب للأسمدة (العضوية وغير العضوية)، وعدم استخدامها بكمية تزيد عن حاجة المحاصيل، ومراقبة خصوبة التربة والمحاصيل، والتأكد من استخدام الأسمدة في الفترات التي يمكن للمحاصيل الاستفادة منها، وإجراء دراسة لإقامة مناطق تعرف بالمنطق الحساسة للنترات والفوسفات وهي المناطق التي تحوي مياهها السطحية أو الجوفية تراكيز عالية من النترات والفوسفات، وتحديد كمية الأسمدة التي يجب استخدامها وتطبيقها في المناطق الحساسة للنترات والفوسفات.

المنزلية، والصناعات الملوثة التي لا يتم التحكم بالتلوث الناتج عنها بشكل كامل.

وتعتبر الانبعاثات الناتجة عن عوادم وسائل النقل وبعض الصناعات أهم المصادر لغازات أكسيد الأزوت في سورية.

كما تعتبر محطات توليد الطاقة والصناعة التي تستخدم الفيول الحاوي على ٣% كبريت أو المازوت الحاوي على ٠,٧-١,٥% كبريت من أهم مصادر غاز ثاني أكسيد الكبريت.

وتعتبر السيارات ووسائل التدفئة المنزلية التقليدية المصادر الأساسية لغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الاحتراق غير الكامل للوقود. ويرتفع تركيز الجزيئات العالقة في الهواء في المناطق المحيطة ببعض الصناعات كالاسمنت.

■ **التخلص غير النظامي من النفايات الصلبة:** يتم رمي القسم الأكبر من النفايات التي يتم جمعها والتي قدرت بحوالي ٥٠٠٠ طن/يوم في مكبات خارج حدود المدن. وفي معظم الحالات لا يوجد أي فصل أو معالجة للنفايات الصناعية الخطرة أو النفايات الطبية. وتقوم محافظة دمشق بفرز النفايات الطبية، ويتم التخلص منها بالحرق في محارق خاصة تم تركيبها في معمل القمامة بدمشق.

■ **المناطق العشوائية:** تؤثر مناطق السكن العشوائي في المناطق المحيطة بالمدن وخاصة في دمشق وحلب في نوعية الحياة الحضرية حيث تتصف هذه المناطق عادة بالازدحام ونوعية الهواء غير الجيدة، وعدم توفر شبكات مناسبة للصرف الصحي أو شبكات مياه الشرب.

ويمكن استقراء انعكاس هذه المشاكل على الإنسان من حيث قلة الانتاج الزراعي الناتج عن تدهور

■ **تلوث الموارد المائية واستنفادها:** إن إدارة الطلب على المياه هي الحل الأنسب لتقليل التأثيرات الناتجة عن زيادة المتطلبات المائية وتدهورها واستنفادها.

وتحتل قضية تلوث المياه في سورية أهمية خاصة، حيث تعزى هذه المشكلة في جزء منها إلى استنفاد المصادر المائية، فمثلاً عند تناقص جريان الأنهار يصبح تأثير عامل التمديد فيها ضعيفاً، وبذلك يصل التلوث فيها إلى نقطة حرجة. وتزداد الملوحة وتركيز بعض الملوثات كالكيمويات الزراعية في حال تناقص منسوب المياه الجوفية.

ويعتبر تلوث المياه السطحية مشكلة عامة في العالم، وفي سورية فإن تلوث المياه السطحية يكاد يكون في مناطق محدودة. ويعود السبب الرئيسي في هذا التلوث إلى مياه الصرف الصحي والمياه الصناعية ومياه الصرف الزراعي غير المعالجة والتي تصب في مجرى الأنهار. وتجرى معالجة هذه المشكلة من خلال مشاريع الصرف الصحي بما في ذلك محطات المعالجة.

■ **نوعية الهواء:** تشير نتائج المراقبة المحدودة التي أجريت في بعض المدن الرئيسية إلى أن نوعية الهواء غير جيدة في بعض المناطق المزدهمة بالمرور ضمن المدن الكبيرة، وتشكل حركة المرور مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء في دمشق وحلب، أما في حمص وبانياس وطرطوس فإن تلوث الهواء ناجم عن الصناعات.

وتعود أسباب تدهور نوعية الهواء في بعض المواقع من المدن وحول المناطق الصناعية في سورية إلى ما يلي: الانبعاثات الصادرة عن وسائل النقل، وحرق الفيول من قبل بعض الصناعات ووسائل التدفئة

التربة ، وندرة المياه وأثرها على الصحة العامة والتنمية في أن معاً، وتدهور الحالة الصحية نتيجة ارتفاع نسب تلوث الهواء وخاصة في المدن الرئيسية، والآثار الاجتماعية الناجمة عن تشكل مناطق السكن العشوائي.

#### ب- أولويات العمل البيئي في سورية:

تمت دراسة المسببات والصيغ الممكنة والمحتملة للتدهور البيئي بهدف وضع الحلول وأولويات التدخل لمعالجة هذه المشاكل، والتي تتمثل ببناء القدرات الوطنية للبيئة في سورية، ورفع مستوى الإدارات البيئية في القطاعات التنموية المختلفة، وإدخال الاستثمارات البيئية وإعطائها الأولوية، وإعداد برامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وإقامة مراكز لإدارة نوعية الهواء في مراكز المدن الرئيسية.

#### ج- المواصفات الوطنية البيئية ومقارنتها مع المواصفات الدولية:

حتى تتمكن المؤسسات البيئية من متابعة أعمال المراقبة والإدارة البيئية للمنشآت، كان لابد من تحديد معايير وطنية مبنية على أسس متوازنة تضمن تنفيذها بما يتلاءم مع مستويات الدخل وتكاليف تطبيق هذه المعايير، أخذة بعين الاعتبار التوجهات الدولية التي يفرضها تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية، والمؤشرات المحددة من قبل منظمة الصحة الدولية، والمبنية على أساس دراسات حول قدرة تحمل الإنسان لمختلف انواع الملوثات.

وقد تم إعداد ثلاثة معايير رئيسية، وهي: الهواء، المياه، المياه الصناعية المصروفة للشبكة العامة.

#### د- التحكم المتكامل بالتلوث - منهجية للوصول إلى بيئة نظيفة:

تعتبر الموارد البيئية ذات طبيعة حساسة، وهناك عدد من المؤثرات الخارجية تؤثر عليها بطريقة أو بأخرى. وتختلف هذه المؤثرات حسب الموقع والمنطقة، ويمكن أن تؤثر على نوعية وكمية الموارد بما فيها التأثير على الإنسان. وانطلاقاً من التكامل بين الأبعاد البيئية المختلفة وترابطها بشكل وثيق أصبح التوجه الآن نحو إيجاد حلول متكاملة للمشاكل البيئية تضمن سلامة التطبيق، وتحقيق المشاركة من كافة القطاعات والجهات في مواجهة التدهور البيئي. فلا يمكن التصدي لمشكلة الصرف الصحي بإنشاء محطات المعالجة فقط، وإنما يجب تهيئة كادر مدرب على إدارتها ومراقبة نوعية المياه القادمة إلى المحطة، إضافة إلى التنسيق مع القطاعات الصناعية لعدم صرف نفاياتها الطبيعية إلى المجرور الذي يصب في المحطة لمنع التأثير على عملها.

كما أن معالجة مشكلة تلوث المياه لوحدها لا تنهي مشاكل تلوث التربة من الصرف الصحي وتلوث الموارد المائية، إذ يمكن لهذه الموارد أن تتلوث من المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية إذا استخدمت بشكل غير مرشد في الزراعة. هذه الأسباب مجتمعة حثت بالجهات البيئية المعنية إلى إيجاد طرق تضمن نجاح عمليات حماية البيئة، والحد من التدهور البيئي، والوصول إلى نتائج مقبولة وذلك عن طريق نظام التحكم المتكامل للتلوث. وإذا أخذنا المياه كمثال لتطبيق نظام الإدارة المتكامل فإننا نجد حسب ما ورد في الأجنحة / ٢١/ إن هناك سبعة برامج لإدارة للمياه يمكن أن تقترح لمعالجة مشكلة تلوث المياه وهي:

الإدارة والتنمية المتكاملة للموارد المائية، وتقويم الموارد المائية، والتزود بمياه الشرب والصرف الصحي، والمياه والتنمية المستدامة للمناطق الحضرية، والمياه والإنتاج المستدام للغذاء والتنمية الريفية، وأثر التغيرات المناخية على الموارد المائية.

وستطبق هذه البرامج على مدينة حلب لرفع التلوث عنها بالكامل لتكون مدينة نموذجية في حوض المتوسط في معالجة القضايا البيئية واهتمامها بالسكان وصحة المواطنين وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية في هذا الاتجاه ، كما سيتم تعميم هذه البرامج، إضافة إلى اقتراح فرص الاستثمار في المشاريع البيئية المختلفة مثل استثمار النفايات الصلبة، واستثمار النفايات السائلة (الصرف الصحي) لمعالجتها واستثمارها في مشاريع زراعية.

### ٦-١-٣- تنمية الموارد البشرية والتنمية البيئية:

يقصد بتنمية الموارد البشرية هنا رفع القدرات بالدرجة الأولى حيث أظهرت الدراسات والبحوث الميدانية أن أكثر من ٥٠% من إصحاح التدهور البيئي يتم في حال تأهيل الكوادر ونشر الوعي البيئي على مختلف المستويات.

ففي مجال الصناعة: إن بناء القدرات للعاملين في مجال الصناعة على مختلف مستوياتهم وإدخال مفاهيم الإدارة البيئية المتكاملة سينعكس إيجابياً على الانتاج وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني إضافة إلى تخفيف الأثار البيئية السلبية على البيئة المجاورة والسكان وهذا يؤدي أيضاً إلى الحد من التدهور البيئي وتخفيف نفقات إعادة صيانة البيئة.

أما على مستوى المجتمعات المحلية فقد تم إدخال مفهوم حماية البيئة في المناهج التعليمية بهدف

حث الناس على المشاركة في عملية حماية البيئة، وتنشيط دور المجتمعات المحلية ضمن نظام متكامل للإدارة البيئية، وتشجيع أنماط الاستهلاك والانتاج التي تضمن الاستدامة للموارد الطبيعية.

وقد باشرت وزارة البيئة ومن خلال مشروع رفع القدرات إلى تطبيق معظم هذه النواحي حيث اعتمدت مبدأ المشاركة لتحديد المشاكل البيئية والأعمال ذات الأولوية. كما قامت بتنفيذ عدد من الدورات التدريبية للقطاعات المختلفة باشتراك كافة المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية.

وقد حققت تنمية الموارد البشرية بيئياً -وما زالت تحقق- تقدماً ملحوظاً، ولكن التقدم الإجمالي يتفاوت بين القطاعات المختلفة والمناطق المختلفة. وتستهدف برامج وزارة البيئة تحقيق المزيد من تنمية الموارد البشرية بيئياً وقطاعياً وجغرافياً.

### ٦-١-٤- مشاريع حماية البيئة والتنمية البشرية:

أ- الاستراتيجية الوطنية البيئية -أهدافها وتوجهاتها:  
حث مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريوديجانيرو عام ١٩٩٢ كافة الدول على ضرورة إعداد استراتيجيات عمل بيئية تهيئ هذه الدول لدخول القرن الحادي والعشرين بسياسات تضمن الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية واستدامتها، وهذا ما اطلق عليه جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. واتساقاً مع جدول الأعمال هذا، تم تبني مشروع إعداد استراتيجية وطنية للبيئة تساهم في استمرارية ثبات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

وتهدف الاستراتيجية البيئية إلى حماية صحة السكان وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومجدية اقتصادياً، بحيث يتم تحقيق ذلك بواسطة تطبيق برنامج



والحفاظ على الموارد التراثية والطبيعية ضمن التخطيط للتنمية.

وسوف يعتمد التنفيذ الناجح لهذا البرنامج على الإدارة والمراقبة الفعالة، وعلى أهداف موجهة ومؤشرات واضحة. ويبين الجدول رقم (٦-٢) عدداً من الأهداف ومؤشرات الأداء الاجمالية خلال العشر سنوات القادمة:

جدول رقم (٦-٢)

مؤشر الأداء	الغاية
استصلاح الأراضي	الأراضي
انخفاض حالات الأمراض المنقولة بالمياه	تخفيض آثار التلوث على الصحة العامة
مساحة المناطق العشوائية	تحسين التخطيط الحضري وتنظيم المناطق العشوائية
سن قانون البيئة تحضير اللوائح التنفيذية	بناء قدرات فعالة لمراقبة وتنفيذ التشريعات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية
إنهاء مسح الموارد المائية الحد من تغير استعمال المساحة المضافة إلى التنظيم	اعتماد الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي
إقامة محميات ترميم المواقع الثرية	إقامة المحميات حماية التراث الحضاري

- الزيادة في المناطق الحضرية، والتوسع السريع للمدن، والضغط على البيئة الحضرية.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما يرافق ذلك من تزايد الطلب على الطاقة، والنشاطات الصناعية، وتشكل النفايات الملوثة.
- تطور أنماط الاستهلاك بما يساير الاتجاه العام للاستهلاك العالمي.

وبغية حماية وتحسين العامل البيئي فقد ركزت خطة العمل الوطنية على أربعة مجالات، وهي:

#### ب- خطة العمل البيئية الوطنية والتنمية البشرية:

- تعتبر الضغوط البيئية التالية من العوامل المؤثرة والتي هي محل اهتمام كبير في سورية:
- الزراعات المكثفة، وخاصة الزيادة في الزراعات المروية التي تستهلك نسبة ٨٥-٩٠% من المياه العذبة.
- تزايد الطلب على مياه الشرب (بمعدل ٤,٢% /سنة) من أجل الاستخدامات المنزلية، وخاصة في المناطق التي تعاني من نقص مائي فصلي أو دائم.

## ٦-١-٥- آفاق مستقبلية لتحقيق بيئة متوازنة وقابلة للاستمرار:

### المفاهيم البيئية الجديدة:

تغيرت المفاهيم البيئية خلال العقود الثلاثة الاخيرة، ومنذ أن عقد أول مؤتمر للبيئة في استوكهولم عام ١٩٧٢ تحت شعار البيئة والانسان، الى مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ الذي عقد تحت شعار البيئة والتنمية، أيقن العالم بأنه لا يمكن فصل البيئة عن التنمية، وأنها يتأثران ببعضهما البعض. ففي الماضي كان يؤخذ البعد البيئي بقياس الامراض وتدهور الوضع الصحي، ومن ثم تبين أن التدهور البيئي يؤثر على الموارد البشرية والطبيعية على حد سواء، وأن المحصلة هي تأثر التنمية، وبالتالي جاءت المناداة بمفهوم التنمية المستدامة، الذي أدخل عددا من المفاهيم الجديدة على التخطيط والتنمية والاستثمار،

### أ- تقويم الآثار البيئية وانعاسها على التنمية البشرية للمجتمعات المحلية:

كان من أول المفاهيم التي أدخلت في مجالات التخطيط والتنمية والاستثمار، مفهوم تقويم الآثار البيئية، حيث تبين أن عدم أخذ العوامل البيئية السلبية التي يمكن ان تنتج عن أي نشاط سيؤدي الى انعكاسات على السكان -بالدرجة الاولى- ومن ثم على الموارد الطبيعية المجاورة. ويجري العمل على ادخال هذا المفهوم في الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، حيث يجب لحظ ضرورة مراعاة الشروط البيئية أثناء اعداد خطط التنمية، كما يجب رصد عدد كبير من المشاريع الاستثمارية التي تؤدي الى خفض التدهور البيئي، بالإضافة الى لحظ مشاريع محميات طبيعية وبيئية. كما تم أيضا توجيه بعدم منح أي موافقة لاقامة أي نشاط تنموي دون الرجوع الى وزارة البيئة، وأخذ موافقة بيئية مسبقة.

تقوية القدرات البيئية في مجال التخطيط والتنفيذ، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد المائية والاراضي، وتحسين الوضع البيئي في المناطق الحضرية، وحماية الموارد الطبيعية والتراثية.

وقد شمل كل من هذه الاهداف عدداً من المشاريع والبرامج التي ستنفذ بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية ذات العلاقة.

كما تم اتخاذ اجراءات على المدى القصير والمتوسط يمكن تلخيصها بالتالي: بناء القدرات المركزية وتثقيف المواطنين، وسن قانون بيئي عام، والعمل بمبدأ الادارة المتكاملة للموارد المائية، والحفاظ على الاراضي الزراعية والتحكم بالمناطق العشوائية، والحفاظ على التراث الحضاري، واقامة مراكز لادارة نوعية الهواء ودراسة هواء المدن، واستخدام البنزين الخالي من الرصاص، وتحويل السيارات القديمة للعمل على الغاز قدر المستطاع.

### ج- خطة العمل البيئية المحلية والتنمية البشرية:

تشتمل سورية على سبعة أحواض مائية، وقد اعتمد هذا التقسيم للأحواض المائية لتحقيق التكامل بين الموارد الطبيعية التي تجمعها ظروف مشتركة وتتشارك في حوض مائي واحد، وبالتالي يتم التعامل معها كوحدة واحدة. ويمكن تلخيص أهم القضايا التي تعرضت لها خطة عمل الاحواض المائية بما يلي: تلوث التربة، وتلوث المياه بالصراف الصحي، واستنزاف مصادر المياه الجوفية، وارتفاع نسب المعلقات الطبيعية، وامتدادات مياه الشرب، وتلوث الهواء الناتج عن الصناعة، ومكافحة التدهور البيئي المتعلق بالنفايات الصلبة، وتدهور مياه الشواطئ وادارة البيئة البحرية، والمحميات الطبيعية.

وتبنى هذه الموافقة على أساس دراسة تقويم الأثر البيئي للنشاط ومدى ملاءمته للشروط والمواصفات البيئية الوطنية المعتمدة.

وقد أجريت العديد من دراسات تقويم الأثار البيئية، والتي كان لها دور كبير في خفض التدهور من جهة ورفع الضرر المحتمل عن السكان والمواطنين مثل:

- اجراء دراسة تقويم الأثار البيئية لمشروع سياحي على نبع بردى، حيث أوصت الدراسة بعدم الموافقة على انشاء المشروع ضمن حرم النبع، باعتبار ان النبع هو المصدر الثاني لمياه الشرب لسكان مدينة دمشق. وقد تم الغاء المشروع بالكامل وتفاذي أي أثر بيئي سلبي على هذا المصدر الهام للمياه.

- اجراء دراسة تقويم الأثار البيئية لمعمل الكيمياء والمزعم اقامته غرب مدينة حمص. وبعد اجراء الدراسة تقرر نقل موقع المعمل الى منطقة حسيا التي تبعد الى الجنوب من مدينة حمص بمسافة ٦٠/كلم، لتجنب أي أثر بيئي سلبي للمعمل.

#### ب- التحكم المتكامل بالتلوث:

لقد تم ادخال المفهوم الآخر، وهو التحكم المتكامل بالتلوث، على عملية التخطيط والتنمية والاستثمار، حيث لم تعد مكافحة أثر واحد من الملوثات تجدي في موضوع مكافحة التلوث، كون كافة العوامل البيئية متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض. إذ لا يمكن معالجة تلوث المياه وترك الهواء ملوثاً، أو عدم التحكم باستخدام المبيدات الحشرية والاسمدة الكيماوية، مما أدى إلى ظهور ضرورة لدراسة كافة العوامل ومعالجتها عن طريق التكامل والتعاون بين كافة الجهات بشكل يؤدي الى حماية البيئة بشكل متكامل.

وقد بدأت وزارة البيئة بالعمل وفقاً لهذا التوجه على إقامة مشروع رائد (للتحكم المتكامل بالتلوث) يتم تنفيذه الآن في مدينة حلب.

#### ج- الاستثمارات البيئية:

تم تحديد برامج استثمارية في عدد من المجالات التي ركزت عليها خطة العمل البيئية الوطنية (كما مر معنا سابقاً)، تكون الخطوة الاولى فيها بناء القدرات اللازمة للإدارة والتشريع البيئي، وذلك بأخذ العلاقات بين القطاعات المختلفة بعين الاعتبار. ويجري تحسين الالتزام بالانظمة والتشريعات من خلال حملات قصيرة الامد وحملات تثقيفية وتدريبية طويلة الامد. ويمكن أن يؤدي التطوير المستمر في السياسة والاستثمار الزراعي والتحسين في أساليب الانتاج، الى فوائد كبيرة في مجالات المحافظة على التربة والمياه. ويشكل هذا التطوير جزءاً من استراتيجيات تنمية المناطق الريفية، والتي تهدف الى عكس حالة الهجرة من الريف الى المدينة.

#### د- الاتفاقيات الدولية ودورها في تحقيق توازن بيئي:

انضمت سورية إلى كافة الاتفاقيات الدولية المعنية بشئون البيئة، وذلك حرصاً منها وإيمانها بضرورة التعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات ودخول القرن الواحد والعشرين بخطى تتسجم مع حماية البيئة والانسان، ومن أهم الاتفاقيات المنضمة اليها: الاتفاقية الاطارية للتبدلات المناخية، الاتفاقية الاطارية للتنوع الحيوي، الاتفاقية الاطارية لمكافحة التصحر، اتفاقية بازل الخاصة بالنفايات الخطرة، اتفاقية مونتريال الخاصة بحماية طبقة الازون، اتفاقية برشلونة الخاصة بحماية البحر المتوسط من التلوث، اتفاقية رامسار الخاصة بالاراضي الرطبة، واتفاقية لندن للاغراق.

و- التكاليف التقديرية للحفاظ على البيئة:

قدرت الدراسات التي قامت بها وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك

الدولي تكاليف معالجة المشاكل البيئية على النحو المبين في الجدول (٣-٦):

جدول رقم (٣-٦)

التكاليف مليون ل.س سنويا	القضية البيئية
٢٥٠٠	نوعية الهواء
٧١٠٠	ندرة الموارد المائية
٣٠٠٠	تعرية التربة /الأراضي
١٧٠٠	نوعية المياه (الصرف الصحي، إمداد المياه)
٢١٤٥	التدريب وبناء القدرات (١٥%)
١٦٤٤٥	الكلفة السنوية
١٦٤٤٥٠	الكلفة الإجمالية لعشر سنوات

٦-٢-١ المياه الصالحة للشرب:

يتضمن نشاط مياه الشرب ما يلي:

- تأمين المياه النقية والصالحة للشرب لجميع المواطنين ضمن معدلات تتناسب وظروف مراكز المحافظات.
- رفع نسبة المستفيدين الى ٩٣% بحلول عام ٢٠٠٠ ومحددة في مدن و مراكز المحافظات بـ ١٠٠% وخارج مدن ومراكز المحافظات ٧٥%.
- رفع معدلات نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب بين (٢٠٠-٢٥٠) ل/يوم للفرد في مدن مراكز المحافظات وحسب حجم تلك المدن وحاجة الصناعات القائمة فيها، و /١٢٥ ل/يوم للفرد خارج مدن مركز المحافظات. ولتحقيق هذه الاستراتيجية المتعلقة بتأمين المياه الصالحة للشرب لكل مواطن اعتمدت اللامركزية في ادارة مياه الشرب، وأنشأت الحكومة أربع عشرة مؤسسة عامة محلية للمياه والصرف الصحي. وتعتبر نسبة

علما بأنه لم يتم تقويم التكاليف الخاصة بالتنوع الحيوي واعادة الانواع المنقرضة، اضافة الى تدهور الاوابد التاريخية نتيجة تلوث البيئة.

٦-٢-٢ الخدمات الاساسية والتنمية البشرية:

يلعب توفير الخدمات الاساسية للسكان دورا أساسيا في تحقيق التنمية البشرية عن طريق تمكين الناس من الوصول الى هذه الخدمات. وقد استطاعت الدولة في سورية اقامة بنية تحتية متطورة، داعمة للاقتصاد الوطني، في مجالات المياه وبناء السدود وشبكات الري والصرف، والطاقة الكهربائية، والطرق السريعة والجسور والسكك الحديدية والطرق الفرعية والثانوية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، بالإضافة الى التعليم والصحة والسكن.

تغطية امدادات المياه مرتفعة بالمقارنة مع الدول النامية.

تصل الشبكات العامة للمياه إلى ٧٣% من السكان. كما أن العديد من امدادات المياه العامة في المدن الصغيرة والقرى هي جزء من شبكات اقليمية كبيرة أنشئت لخدمة مراكز المحافظات المعنية. وتعتبر كافة المياه التي تنتجها هذه الشبكات وتوصلها الى المستهلك صالحة للشرب ضمن المعايير المقبولة حيث تخضع مياه الينابيع والابار الى التعقيم بالكلور. وتعالج مياه الانهار والسدود بالمرققات والمرشحات الرملية وتعطى نسبة من الكلور. وفي مؤسسة مياه حلب تعالج المياه بالاضافة الى الكلور بالاوزون. وبالاضافة الى ذلك يتوفر لكل مؤسسة مخبر يقوم بفحص عينات المياه ومراقبتها يوميا، كما تقوم الادارة المركزية التي تشرف على كافة المؤسسات بالرقابة على تلك المؤسسات عن طريق أخذ عينات بأوقات غير محددة وفحصها في مخبرها المركزي للتأكد من سلامة المياه وصلاحتها للشرب.

وتبين دراسة أخرى أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ومنظمة الصحة العالمية أنه سيعاني حوضان على الاقل في عام /٢٠٠٠/ من موازنة مائية سلبية (اليرموك، العاصي) بينما يقتررب استخدام المياه في حوض نهر بردى من كامل طاقته من الموارد المائية المتوفرة. ومن الجدير بالملاحظة أن الري يشكل ٨٠% من الاستخدامات في منطقة بردى، وأن الموازنة المائية ستكون سلبية بحلول عام ٢٠٠٠ - باستثناء الحوض الساحلي وحوض حلب- إذ أن استخدام المياه في معظم الاحواض بلغ حده الأقصى، ويتركز القلق على احتياجات المياه في المدن الكبيرة وخاصة مدينة دمشق، حيث يلاحظ أن انتاج نبعي الفيحة وبردى أخذ في الهبوط، ولم يعودا قادرين على تلبية الطلب المتزايد.

يمكن القول أن الافراط في استخدام المياه وزيادة الطلب عليه يستدعي دراسة طرق لاستخدام المياه المتبعة والحاجة الفعلية وترشيدها بدقة، وأن اتباع سياسات واضحة واجراءات أكثر قسوة من شأنها أن تساعد في تخفيف الازمة التي تلوح في الافق. ومن هذه الاجراءات: تقليل الهدر في استخدام المياه في المدن والأرياف، وتحسين وسائل الري واستخدام تكنولوجيات ري ذات كفاءة عالية، وتنفيذ أسعار ملائمة لكل من امدادات المياه للري والمنازل، ومكافحة حفر الآبار غير القانونية. مما يدعو إلى إعادة تخصيص المياه فيما بين الري والاستخدامات في المدن والريف. وتبقى وزارة الري مسؤولة عن وضع السياسة بشأن تطوير الموارد المائية وإعداد الخطط الرئيسية لتطوير وحماية الموارد المائية في البلاد، بالإضافة إلى وضع تصاميم مشروعات الري واستصلاح الأراضي والإشراف على تنفيذ شبكات الري والصرف السطحي والسدود. وبعد التشييد تظل وزارة الري في العديد من الحالات مسؤولة عن تشغيل وصيانة شبكات الري ومنشآت الضخ الكبيرة، بالإضافة إلى امتلاك قدرات أفضل لتنفيذ القوانين فيما يتعلق بحفر الآبار واستخراج المياه.

#### ٦-٢-٢-٦- الصرف الصحي:

ليست شبكات الصرف الصحي منتشرة على نحو واسع مثل شبكات مياه الشرب، فبينما تقدم شبكة المياه خدماتها لسكان مركز المحافظة قاطبة، نجد أن خدمات الصرف الصحي تصل إلى ٩٠% من السكان في مراكز الضواحي و٣٠% من السكان في القرى، وقد بلغت نسبة السكان المستفيدين حوالي ٦٠% من مجموع السكان في عام ١٩٩٨، ويستخدم السكان الذين ليس لديهم توصيلات لشبكة الصرف الصحي البالوعات وخزانات تعقيم مياه الصرف الصحي المنزلية.

جدول رقم (٦-٤)

أطوال الشبكات ونسب التغطية للسكان لعام ١٩٩٨

النسبة التغطية من السكان %	طول الشبكة كم/ط	البيان
٩٠%	٤٢٥٨	- مدن مراكز المحافظات
٧٠%	٣٠٩٣	- مدن مراكز المناطق
٥٩%	٢٤٩٤	- بلدان مراكز النواحي
٣٠%	١٢٢٨٢	- القرى والمزارع
٦٤%	٢٢١٢٦	المجموع

الصحي، وركزت على الدراسات الفنية باتجاه التخلص من تلوث البيئة الناتج عن صيب شبكات الصرف الصحي وذلك بإنشاء محطات معالجة، وقد تم خلال هذه الفترة إنجاز (محطة معالجة مياه مجاري لمدينة السلمية - محطة معالجة مجاري مدينة دمشق والتجمعات الواقعة ضمن حوض بردى والأعوج) ويتابع تنفيذ المحطات في المحافظات الأخرى.

٦-٢-٣- السكن والإسكان:

يؤثر التزايد السكاني في الطلب على المساكن بشكل عام، فقد بلغت معدلات تزايد المساكن ٤,٩٨% سنويا ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨١.

وتتوفر خطوط الصرف الصحي للمنازل والمعامل في إطار تقديم الخدمات للتجمعات السكانية، ولكن هذا الصرف ليس صحيا للبيئة كونه لا ينتهي بأحواض ترسيب على الأقل ومحطات معالجة للمياه العادمة من أجل تخليصها من شوائب التلوث، وإعادتها إلى الطبيعة كما كانت عليه.

وتتسكب معظم المياه العادمة خارج التجمعات السكانية وتلوث الأنهار والوديان وشواطئ البحر حيث تقضي على الشراوات الطبيعية وتلوث المنتجات الزراعية كونها تلوث التربة وتجعلها صالحة لنمو الجراثيم ونشر العديد من الأمراض.

وأعطت الدولة منذ بداية الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦-١٩٨٠) اهتماما متميزا بالصرف

جدول رقم (٦-٥)

السنة	مجموع السكان ١٠٠٠ نسمة	مجموع المساكن ١٠٠٠ مسكن
١٩٧٠	٦٣٠٥	٩٩٠
١٩٨١	٩٠٤٦	١٥٣٩
١٩٩٨	١٥٥٩٧	٢٧٣٧

(١١٣٤٢٤٥) أسرة، أي أن المساكن المشادة تبلغ ضعف عدد الأسر، وهذا ما يفسره انخفاض معدل التزاحم من ٢,٦٧ شخص في الغرفة عام ١٩٧٠ إلى ٢,٠٤ شخص في الغرفة عام ١٩٩٨ بشكل عام، واختلاف هذا المعدل بين الحضر والريف كالتالي:

ومع تطور نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان نتيجة الهجرة الداخلية باتجاه المدن، ولدت مشكلة السكن العشوائي على أطراف المدن. وبلغت الزيادة في المساكن ١,٦ مليون مسكن خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٧٠) بينما بلغت زيادة الأسر

جدول رقم (٦-٦)

البيان	الوحدة	١٩٧٠	١٩٩٨
معدل التزاحم /إجمالي	شخص / غرفة	٢,٧	١,٧
معدل التزاحم في الحضر	شخص / غرفة	٢,٣	١,٨
معدل التزاحم في الريف	شخص / غرفة	٣,١	٢,٥

كما ازداد متوسط حصة الفرد من المساحة الطابقيّة من ١٠,٨٣ م<sup>٢</sup> في عام ١٩٧٠ إلى ٢١٤,٤١ م<sup>٢</sup> في عام ١٩٩٧.

جدول رقم (٦-٧)

البيان	الوحدة	١٩٧٠	١٩٩٨
متوسط حصة الفرد من المساحة /إجمالي	م <sup>٢</sup>	١٠,٨	١٥,٤
متوسط حصة الفرد في الحضر	م <sup>٢</sup>	١٢,٤	١٧,٥
متوسط حصة الفرد في الريف	م <sup>٢</sup>	٩,٦	١٣,٣

انتشرت طرق المواصلات الحديثة في الريف، وتم ربط القرى مع المراكز الإدارية في المحافظات من جهة بما يؤمن نقل الركاب ونقل الإنتاج الزراعي إلى مراكز التسويق. إضافة إلى تخديم المناطق السياحية والأثرية، وربط مراكز مدن المحافظات ببعضها، وربط القطر مع الأقطار المجاورة، حيث ازداد طول الشبكة الطرقية من ٨٠٩٦ كم في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٢١٥ كم في عام ١٩٩٧. وارتفع عدد الخطوط الهاتفية من ١١ ألفاً في عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥ ألفاً في عام ١٩٩٧.

تعتبر الطاقة الكهربائية من الهياكل الأساسية المدعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مؤشر على تحسين المستوى الحياتي للمواطنين وتطوير الخدمات التي تقدم لهم، لاسيما أن نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية قد أصبح أحد المعايير التي يقاس بها تطور هذا البلد أو ذاك. وقد تبين أن ٨٠% من سكان الحضر في عام ١٩٧٠ يزودون بالكهرباء مقابل ١١% في الريف و ٤٢,٩% من إجمالي السكان، وإن ٠,٢% يستخدمون كهرباء خاصة، وباقي السكان يستخدمون الكيروسين. كما تبين أن ٩٤% من مجموع السكان في عام ١٩٩٧ مزودون بشبكة كهرباء عامة.

ويلاحظ ارتفاع ملحوظ في وسطي معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية حيث ارتفع من ١٠٩/ك. وات/ في عام ١٩٧٠ إلى ٣٨/ك. وات/ في عام ١٩٩٤ وإلى ٥٣٧/ك. وات/ في عام ١٩٩٧ لأغراض الإنارة فقط ومن الملاحظ تطور الاستهلاك خلال هذه الفترة بمعدل زيادة قدره ٦,١% للإنارة و ٥,٣% لإجمالي الاستخدامات وهو أعلى من معدل نمو السكان وقل من الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية.



## الفصل السابع

# المشاركة الشعبية و دور المرأة في التنمية البشرية

### ٧-١ المشاركة الشعبية :

الأداة التي تمهد للمشاركة وتلازمها لتعكس نتائجها على طرق وأساليب عمل المؤسسات ، بحيث يصبح قاعدة للعمل بين أطراف التنمية حاضراً ومستقبلاً. وهذا يقتضي العمل لنشر فكرة الحوار، وزيادة توعية الناس بأهمية المشاركة لمنهج للتنمية، وتعويد الناس على مهارات وأساليب الحوار والمشاركة بها .

و تشمل موضوعات الحوار على استراتيجيات التنمية ووسائل توفير شروطها مثل المدخرات المحلية، ومساائل الاستثمارات ومكان توضعها الجغرافي في البلد أو البحث في القضايا المتعلقة بالثقافة وأشكال إتاحة فرص الإبداع للمفكرين والعلماء والفنانين والأدباء. والحفاظ على الهوية الوطنية مع الانفتاح على ثقافة الآخرين وعدم اتخاذ موقف منغلق تجاهها ، بل إقامة الجسور التي توصل إلينا الجيد من المعرفة والثقافة والفلسفة والعلم ، والتعريف بالدور العربي الإقليمي والعالمى الذي يمكن أن نؤديه نحن للآخرين .

ومن المهم تشجيع فكرة الحوار الذي ينبغي أن يتواصل ، في أمور كثيرة لم يتم حسمها بعد ، بجانب منها يتعلق بالتنمية المحلية وجانب آخر يتعلق بالعلاقات الدولية .

### ٧-١-١ المشاركة السياسية في سورية :

أقر بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٣ الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية باستفتاء شعبي ، و السذي يؤكد في روحه و نصوصه أن الديمقراطية الشعبية هي

إن مشاركة الناس في التنمية البشرية التي تتعلق بهم وبحياتهم ومستقبلهم مباشرة ،هي مسألة حيوية لهم لأنها تبحث في شكل التنمية التي تخصهم وبالمستويات التي ينبغي أن تكون التنمية عليها. والتنمية بهذا المعنى تعني أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية وأن يكونوا مزودين بالمعرفة ، وأن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق . وإذا كانت هذه المواضيع تشكل جوهر التنمية. فانه من اجل الوصول إلى ذلك ، ومن أجل أن يكون المرء مبدعا ومنتجا يتمتع باحترام الذات والإحساس بالانتماء إلى المجتمع ، ينبغي أن يتاح للناس الفرص الملائمة للتمكن من المشاركة في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي تنعكس على المسائل التي تتعلق بالتنمية التي يريدونها .

بل و تتجاوز المشاركة المطلوبة قضية التنمية الراهنة لتتعداها إلى التنمية المستدامة ، التي تستهدف تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية و الأجيال القادمة.

تتطلب المشاركة وعياً بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها تتطلب اقتناعاً بأن التغيير ممكن من خلال جهود الفرد والجماعة ، وإنها ستعطي أفضل فاعلياتها كلما أمكن للناس العمل من خلال تنظيمهم لأنفسهم .

إن مشاركة الناس في التنمية تستلزم الحوار. والحوار يتطلب حداً أدنى من الثقة المتبادلة، كما أن استدامة المشاركة تستلزم انخراط أكبر عدد ممكن من الأطراف المعنية بها. ويعتبر الحوار بين الأطراف هو

انتشرت طرق المواصلات الحديثة في الريف، وتم ربط القرى مع المراكز الإدارية في المحافظات من جهة بما يؤمن نقل الركاب ونقل الإنتاج الزراعي إلى مراكز التسويق. إضافة إلى تخديم المناطق السياحية والأثرية، وربط مراكز مدن المحافظات ببعضها، وربط القطر مع الأقطار المجاورة، حيث ازداد طول الشبكة الطرقية من ٨٠٩٦ كم في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٢١٥ كم في عام ١٩٩٧. وارتفع عدد الخطوط الهاتفية من ١١ ألفاً في عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥ ألفاً في عام ١٩٩٧.

تعتبر الطاقة الكهربائية من الهياكل الأساسية المدعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مؤشر على تحسين المستوى الحياتي للمواطنين وتطوير الخدمات التي تقدم لهم، لاسيما أن نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية قد أصبح أحد المعايير التي يقاس بها تطور هذا البلد أو ذاك. وقد تبين ان ٨٠% من سكان الحضر في عام ١٩٧٠ يزودون بالكهرباء مقابل ١١% في الريف و ٤٢,٩% من إجمالي السكان، وإن ٠,٢% يستخدمون كهرباء خاصة، وباقي السكان يستخدمون الكيروسين. كما تبين أن ٩٤% من مجموع السكان في عام ١٩٩٧ مزودون بشبكة كهرباء عامة.

ويلاحظ ارتفاع ملحوظ في وسطي معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية حيث ارتفع من ١٠٩/ك. وات/ في عام ١٩٧٠ إلى ٤٣٨/ك. وات/ في عام ١٩٩٤ وإلى ٥٣٧/ك. وات/ في عام ١٩٩٧ لأغراض الإنارة فقط ومن الملاحظ تطور الاستهلاك خلال هذه الفترة بمعدل زيادة قدره ٦,١% للإنارة و ٥,٣% لإجمالي الاستخدامات وهو أعلى من معدل نمو السكان وقل من الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية.

الصيغة التي تكفل للمواطن ممارسة حريته ، وان هذه الحرية لا تكتمل إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي .

وورد في مقدمة الدستور بان "الحرية حق مقدس ، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنسانا كريما قادرا على العطاء و البناء ، قادرا على الدفاع عن الوطن الذي يعيش فيه ،..." ولقد نصت الكثير من مواد الدستور على حقوق المواطن وكيفية ممارسته لها وكذلك طبيعة المشاركة المباشرة وغير المباشرة في صنع القرار السياسي والاقتصادي ومراقبة تنفيذه أيضا ومنها على سبيل المثال المادة /١٠/ والتي جاء فيها بأن " مجالس الشعب مؤسسات منتخبة انتخابا ديموقراطيا، يمارس المواطنون من خلالها حقوقهم في إدارة الدولة وقيادة المجتمع " كما نصت المادة /٢٦/ بأن " لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... ". وأكدت المادة /٣٨/ بأنه "لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى،... وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر...".

كما أكدت المادة /٤٩/ على أن "تشارك المنظمات الجماهيرية مشاركة فعالة في مختلف القطاعات والمجالس المحددة بالقوانين " .

تكون المشاركة المباشرة من خلال الاتصال المباشر للمواطنين بقيادات أحزابهم لإيصال تصوراتهم وقناعاتهم السياسية، إما من خلال الاجتماعات المنظمة أو بطريقة فردية من خلال العلاقات الشخصية بمن يكونون في مراكز اتخاذ القرار . أو يكون ذلك عبر عضوية الأفراد في الهيئات المنتخبة الأخرى، أي عبر النقابات والمنظمات المهنية والشعبية المختلفة، وكافة الجمعيات الأهلية (غير الحكومية) المتواجدة على ساحة المجتمع المدني . كما يمكن أن تكون هذه المشاركة عبر أجهزة الإعلام .

وتتحقق المشاركة المباشرة في سورية من خلال الجبهة الوطنية التي تضم ممثلين عن الأحزاب

العاملة في سورية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية.

كما تتحقق أيضا بأنها أعطت الأفراد البالغين ١٨ عاما نساء ورجالا على قدم المساواة الحق بانتخاب ممثلهم في السلطة التشريعية من اجل إعداد وإصدار القوانين التي تخصهم وتحل شؤونهم اليومية . كما أعطتهم أهم وثيقة قانونية في البلاد ممثلة في دستورها حق انتخاب أعلى سلطة تنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية ، باستفتاء مباشر يقررون بموجبه من سيختارونه رئيسا لهم ممن تلبى مواصفاته القانونية والقيادية طموحاتهم ورغباتهم. ( طبقا للمادة /٨٣/ ) .

و يعتبر مجلس الشعب المؤسسة التمثيلية لكافة شرائح المجتمع ، مهمته التشريع و الرقابة على أعمال الحكومة ، و يقوم بمهمة الرقابة من خلال مناقشة سياسة الحكومة و إقرار الموازنة العامة للدولة. وللمجلس حق حجب الثقة عن الوزارة ككل ، أو عن أحد الوزراء .

وعلى الصعيد المحلي يستند الحكم المحلي في سورية على قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٥، تاريخ ١٩٧١/٦/٢٠ ، الهادف إلى "تركيز المسؤولية في أيدي طبقات الشعب المنتجة، لتمارس بنفسها مهام القيادة ، مما يتطلب تحقيق أوسع المجالات لتطبيق مبدأ الديمقراطية الشعبية ، الذي يجعل الأمر كله نابعا عن إرادة الشعب ويؤمن رقابته الدائمة على حسن التنفيذ".

وقد نظم القانون في سورية عدة مستويات للوحدات الإدارية هي : المحافظة والمدينة والبلدة والقرية والوحدة الريفية ولكل منها شخصية اعتبارية (للقرية هذه الشخصية إذا تجاوز عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة ) .

ويتم تطبيق قانون الإدارة المحلية على ثلاث مراحل . يبدأ تطبيق المرحلة الأولى على مجالس المحافظات، ثم يتم تعميم التجربة فيما بعد على المجالس الأخرى .

الاتحاد العام لنقابات العمال \_ الاتحاد العام للفلاحين \_  
الاتحاد النسائي - الاتحاد الوطني لطلبة سورية - اتحاد  
شبيبة الثورة - منظمة طلائع البعث - نقابة المعلمين  
إضافة إلى النقابات المهنية مثل نقابة الصيادلة و نقابة  
المحامين واتحاد الكتاب، واتحاد الصحفيين والاتحاد  
العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة واتحاد  
الحرفيين والجمعيات الأهلية المختلفة .

يعتبر قانون الإدارة المحلية الصادر في عام  
١٩٧١ بداية التوجه نحو اللامركزية حيث أعطى  
الهيئات المحلية سلطات واسعة في مجال التخطيط  
والتنظيم و التنفيذ .

و من المهم بالنسبة لعملية صنع القرار المحلي  
الإشارة إلى دور القيادات الحزبية و الشعبية المحلية  
ولا سيما الاعتماد على القادة المحليين المؤثرين في  
المجتمع . و تمارس قيادات فروع أحزاب الجبهة  
الوطنية ، و فروع الجبهة نفسها في المحافظات ،  
وكذلك الفروع النقابية و فروع التنظيمات الشعبية و  
المهنية و الحرفية و كافة منظمات المجتمع المدني  
الأخرى دوراً مهماً في المشاركة .

إن المشاركة الشعبية التي تقوم على أساس  
الافتتاح الكامل من قبل المواطنين ، تيسر الجو الأمثل  
لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للجهات  
المحلية. فأهم عنصر من عناصر الجهود الذاتية هو  
التبرع والتطوع الذي ينشأ من إحساس المواطن الفرد  
أو إحساس الجماعة من المواطنين بحاجتهم إلى مشروع  
إنتاجي أو خدمي ، وبحجم الفائدة التي ستعود على كل  
واحد منهم .

و يتم توفير الموارد المالية للمجالس المحلية من  
مصادر عديدة ، مثل فائض المشاريع ذات الحسابات  
المستقلة والمؤسسات والشركات والضرائب و الرسوم  
وغيرها بالإضافة إلى الإعانات المقررة في الموازنة  
العامية . وأجاز القانون فرض تكاليف محلية ، بنسب  
حددها القانون من أجل تأمين خدمات ومشاريع محددة  
في نطاق المحافظة، تصدر بقرار من مجلس المحافظة.

وتختص المحافظة في نطاق السياسة العامة  
للدولة بشؤون الإدارة المحلية في المحافظة ومباشرة  
جميع الأعمال التي تؤدي إلى تطوير المحافظة اقتصادياً  
 واجتماعياً وصحياً وثقافياً وعمرانياً .

وتنطبق هذه المهمة على المستويات الأدنى من  
المجالس تقريبا مع تفاصيل أكثر تهم كل مستوى، مثل  
إقرار الخدمات البلدية ومرافقها كالطرق والإنارة  
والحدائق والمجاري والأسواق العامة والقيام بمهمة  
الشؤون الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية  
والتربوية وغيرها مثل شؤون السير والسلامة العامة  
و خطة إنشاء المباني .

### ٧-١-٢ مستوى المشاركة :

تعتبر الجبهة الوطنية العامل الأساسي لتعزيز  
الوحدة الوطنية . وهي تجمع بين صفوفها سبعة أحزاب  
تمثل كافة الأحزاب المعترف بها رسمياً . كما تجمع  
الجبهة بضمنها ممثلين عن بعض المنظمات الشعبية .  
وهي تجسد تلاحم الفصائل السياسية المختلفة ، وتوفر  
صيغة للعمل المشترك ومناخا للحوار بين هذه الأحزاب  
والمنظمات الشعبية المنضمة للجبهة . وهذه الصيغة  
تعزز الثقة بين هذه الأطراف . ولكونها أعلى منبر  
للعمل المشترك فإنه يتاح لها ليس فقط تناول  
الموضوعات السياسية الخارجية والداخلية ولكن أيضا  
القضايا الاقتصادية " بما يحقق " تعبئة كافة القوى  
والطاقات المادية والبشرية وغير ذلك مما له علاقة  
بالحياة اليومية للناس . لقد تشكلت الجبهة الوطنية  
التقدمية في عام ١٩٧١ و هي تمثل صورة التعددية  
السياسية التي تكفل للمواطنين حقهم في التعبير من  
خلال الأحزاب التي انتظموا فيها . و إضافة إلى القيادة  
المركزية للجبهة هناك قيادات فرعية في المحافظات  
ومكاتب و لجان متخصصة .

دأبت سورية منذ بداية أعوام السبعينات على  
تشجيع تأسيس المنظمات غير الحكومية مثل :

و آمالها في الحياة ، ودفعها إلى اغتنام الفرص المتاحة،  
ومكناها من توليد الدخل والمشاركة في العملية  
الانتاجية.

كما أن ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في قوة  
العمل ، هو برهان حاسم على الدور المتغير للمرأة في  
المجتمع ، إذ أن العمل خارج المنزل بمستوى تعليمي  
جيد ، وسع من خياراتها ، وأعطاه استقلالاً اقتصادياً،  
مكنها من توسيع دائرة حريتها الاجتماعية التي تتمتع  
بها ، وبالتالي زاد من مشاركتها في تحقيق التقدم  
الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع عن طريق مشاركتها  
في اتخاذ القرار .

وسوف نبحث هنا في التحديات التي تواجه  
قضية تمكين المرأة ، والمنطلقات التي تم الانطلاق منها  
لتحقيق هدف تمكينها، والحقوق القانونية التي تتمتع بها  
المرأة العاملة في سورية ، و مدى تمكين المرأة من  
المشاركة في اتخاذ القرار ، و دور منظمة الاتحاد  
النسائي في هذا المجال . كما يتناول السياسة التعليمية  
الهادفة للارتقاء بالمستوى التعليمي للمرأة، والقضاء  
على التباين بين الجنسين فيه ، ومحو أمية المرأة،  
ومشاركة المرأة في قوة العمل ، والتوجه إلى ربات  
البيوت والسعي للارتقاء بواقعهن التعليمي والثقافي  
والمهني.

## ٧-٢-١ التحديات التي تواجه قضية تمكين المرأة و توسيع خياراتها :

إن قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقته  
المجتمعية ، وعلى تحسين نوعية الحياة لأبنائه من  
خلال استمرار نموه ، هي شرط أساسي لتحقيق التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية. وإن مجرد توفر الطاقة  
المجتمعية لا يكفي لإحداث هذه التنمية ، بل لابد من  
توفر الطاقة التنموية التي تتمثل في توفر الرغبة  
المجتمعية في إحداث التغيير والاستمرار فيه و قدرته  
على ذلك . ويتمثل هذا في محصلة مجموعة المتغيرات  
اللازمة لإحداث هذا التغيير و الاستمرار فيه .

و تحدد مجالات إنفاق الوحدات الإدارية ذات  
الشخصية الاعتبارية في مجالات الإنفاق الاستثماري  
والإنفاق الجاري ونفقات الخدمات المحلية ومشاريعها،  
و بالشكل الذي يؤمن بالنهاية تحقيق التوازن بين  
مواردها و نفقاتها .

## ٧-٢ المرأة و التنمية البشرية :

إن التنمية البشرية - فيما يخص المرأة - تعني  
تمكينها من خلال زيادة إمكانيات وصولها إلى التعليم،  
ومحو أميتها ، وإتاحة الفرصة أمامها لتنمية مهاراتها  
وتوسيع خياراتها و انتفاعها من قدراتها ، وذلك  
بالوصول على فرصة العمل المنتج والدخل المجزي ،  
وفي قضاء أوقات الفراغ ، والمشاركة في عمليات  
تقرير السياسات و صنع القرار في جميع جوانب الحياة  
الاقتصادية والسياسية و الثقافية والاجتماعية . ويهدف  
تمكين المرأة إلى تحقيق المساواة و الإنصاف بين  
الرجل و المرأة - سواء في مجال التعليم أو التدريب  
أو فرص العمل أو الأجور - و تمكينها من تحقيق  
إمكاناتها كاملة .

إن تقدم المرأة ، بالتوازي مع تقدم الرجل، ليس  
سوى صدى لتقدم المجتمع ككل ، وبالتالي فإن أي تغير  
في أنماط التنظيم الاجتماعي والقيم الاجتماعية - سواء  
على مستوى نسق الفرد أو الأسرة أو المجتمع - ما هو  
إلا استجابة للتطورات الحاصلة في البنية السياسية  
والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع . ويشكل هذا التغير  
قوة دفع كبيرة تمكن المرأة من الخروج عن الدور  
التقليدي كأداة لإنجاب الأطفال و تربيتهم و تدبير شؤون  
المنزل، و اللوج في الدور الفاعل للمرأة في المجتمع  
، المبني على أساس مستوى تعليمي متقدم، ومعدل  
مشاركة أعلى في قوة العمل ، و مشاركة أعمق في  
مجالات اتخاذ القرار .

ولا شك أن رفع مستوى تعليم المرأة - كمؤشر  
على تغير دورها في المجتمع - لم يزد من القدرات  
العملية للمرأة فحسب ، بل غير من أمنياتها وطموحاتها

داخل الأسرة ، وكذلك من خلال دعم أدوارها المتعددة التي تقوم بها كزوجة وأم وعاملة ، وأيضاً من خلال ربط واقعها بالتغيرات الحاصلة ضمن العائلة و المجتمع .

❖ رسم السياسات والإجراءات والمشاريع اللازمة لتلبية حاجاتها الأساسية في مجالات التعليم والتدريب ومحو الأمية والصحة والتشغيل والخدمات الاجتماعية ( مثل رياض الأطفال ودور الحضانه ، تأهيل ربوات البيوت ، الرعاية الأسرية، التثقيف والتوعية الاجتماعية ، وغيرها ) .

### ٧-٢-٢ منطلقات تمكين المرأة و توسيع خياراتها :

يمكن تحديد منطلقات تطوير الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة في سورية ، وتمكينها وتوسيع خياراتها خلال العقود الماضية بما يلي :

أ. إن قضية المرأة هي جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع ككل ، و إن المرأة عضو متكامل مع الرجل في المجتمع ، وإن طرح قضية المرأة ينطلق من منظور مجتمعي عام و ليس من منظور نسائي بحت - أي عدم فصل قضية المرأة عن قضية الرجل .

ب. إن قضية تمكين المرأة تنطلق من المساواة في المكانة الاجتماعية بين المرأة و الرجل من حيث دورهما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وفي العلاقات المتبادلة داخل الأسرة ، و في فرص تطوير الشخصية . و المساواة ليست مساواة في القدرات و الحاجات و الواجبات فحسب، بل في القضاء على التخلف الاجتماعي الذي لا يميز بين المرأة و الرجل ، انطلاقاً من تكوين قدرات المرأة المعرفية وذلك برفع مستوى تعليمها وتدريبها و محو أميتها و تأهيلها و رفع مستوى مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وتنظيمها سياسياً و شعبياً و مهنياً، وإشباع

وإن عملية تمكين المرأة ( كجزء من الطاقة المجتمعية ) هي قضية تطوير اجتماعية متكاملة ، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بإدماج المرأة في عملية التنمية ، وهو ليس هدفاً بحد ذاته ، بل هو وسيلة لتحقيق إنسانية المرأة ذاتها من وجهة نظر التنمية البشرية ، ووسيلة لتحقيق النمو من وجهة النظر الاقتصادية .

وتواجه قضية تمكين المرأة وتوسيع خياراتها تحديات كثيرة ، أهمها :

← تحقيق التوازن في العلاقات الاجتماعية بين الرجل و المرأة ، وذلك في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية و تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية سواء في الريف أو الحضر .

← تطوير أدوار المرأة العائلية - المعاشية وأدوارها المهنية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما يحقق إنسانيتها كامرأة و كإنسان مشارك ومسؤول عن المجتمع على قدم المساواة مع الرجل.

← إزاحة المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة في المرأة و المجتمع .  
← توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها بشكل شامل و متكامل و متوازن .

ولقد تحققت خطوات وإنجازات وهامة في ضوء الأهداف والغايات المنشودة في سورية عن طريق :

❖ تطويع الشروط الاجتماعية التي تعيش وتعمل ضمنها المرأة بما يتناسب مع اتجاهات التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الحاصلة في المجتمع .

❖ ربط قضية المرأة وموقعها في عملية التطوير الاجتماعي بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (كالتعليم، والصحة، والتشغيل، والدخل، والمشاركة في الإدارة و التنظيم واتخاذ القرار )، وبالشكل الذي يعود عليها بالمكاسب المادية والمعنوية التي تدعم مكانتها العامة في المجتمع ومكانتها الخاصة

حاجاتها الأساسية ، وتمكينها من الانتفاع بقدراتها التي اكتسبتها في الأغراض الإنتاجية أو في قضاء أوقات الفراغ وممارسة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية ، بما يضمن تحقيق التنمية البشرية للمرأة بكافة أبعادها .

ج. إن المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع ، تعني إتاحة فرص متساوية للجنسين في مجالات الحياة كافة ، و خاصة في مجالات التعليم والتدريب و التأهيل ، والتشغيل و الأجور ، وذلك في إطار حرية الاختيار التي يتمتع بها كلا الجنسين أيضاً .

د. إن تحسين أوضاع المرأة المعيشية أساس لتأمينها من التوفيق بين متطلبات الأسرة و متطلبات العمل ، وهذا يتطلب تخفيف عمل النساء في أمور العمل المنزلي وذلك بتحويل العمل المنزلي إلى إنتاج اجتماعي كبير ، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لتأمينها من الخروج إلى العمل بدون تحملها أعباء إضافية تقع على كاهلها وحدها .

هـ. إن توفير التشريعات المناسبة يعد شرطاً أساسياً لتحقيق ذات المرأة كإنسانة ، و تمكينها من الانتفاع من قدراتها و بالتالي توسيع خياراتها .

### ٣-٢-٧ الحقوق القانونية المكتسبة للمرأة العاملة و توسيع خياراتها :

نظرت التشريعات العمالية في سورية إلى المرأة العاملة من ثلاثة جوانب تتناسب ومقومات المرأة الخاصة بها ، و هي :

#### أ - حق العمل و الأجر :

لم تفرق التشريعات السورية بين المرأة والرجل في حق العمل ، سواء كان ذلك بالنص صراحة على المساواة أو ضمناً في مفاهيم الأحكام المنظمة لعمل كل من الجنسين ، و ساوت المرأة بالرجل في الأجر على

العمل المتماثل ، كما ساوت بينهما في المعاملة بالنسبة للتأمينات الاجتماعية ، و في عدد ساعات العمل اليومية، و في العطلة الأسبوعية ، والإجازات الإدارية والمرضية ، و أسباب الفصل و غيرها . وفتحت التشريعات أمام المرأة آفاق الاندماج أفقياً والترقي عامودياً في العمل ، فأفسحت المجال أمامها للدخول في كافة الأعمال ، مثل العمل في سلك القضاء والسلك الدبلوماسي و التمثيل النيابي و الأمن و الجيش ، كما أفسحت المجال أمامها للترقي إلى المراتب العليا والوصول إلى المناصب الكبيرة .

#### ب - صون العمل النسائي :

المرأة لها خصائص ذاتية ، و تكوينها الجسمي استدعى إرساء بعض القواعد ، و اتخاذ بعض التدابير الكفيلة بحمايتها في العمل ، بغية المحافظة عليها كإنسان و كعنصر أساسي له مساهمته الاقتصادية في التنمية الوطنية . وقد أعطى قانون العمل الأساسي و قانون العلاقات الزراعية ، المرأة مميزات تتناسب مع طبيعتها و تراعي ظروفها . كما حظر تشغيل المرأة ليلاً فيما عدا بعض الحالات الضرورية التي تنص عليها التشريعات، و ينحصر أغلبها في أعمال الخدمات الصحية ( الممرضات ) وخدمات النقل ( المضيفات الجويات ) و الخدمات الفندقية والإعلامية والأعمال الأخرى ذات المسؤولية ، و كذلك في أعمال الحصاد وجني المحاصيل و الثمار الزراعية .

#### ج - رعاية الأدوار العائلية - المعيشية للمرأة العاملة:

نظراً لخصوصية المرأة من حيث طبيعتها، ونظراً لأن المرأة العاملة كأم تقع عليها أعباء إضافية تستوجب منحها حقوقاً خاصة تيسر لها التوفيق بين واجباتها في العمل و أعبائها كأم ، فقد نصت التشريعات السورية على رعاية الأمومة و الطفولة بإعطائها إجازة أمومة للمرأة الحامل لمدة /٧٥/ يوماً بدون أي شرط . كما نصت على إلزام رب العمل بمنحها أجراً كاملاً عن مدة إجازة الأمومة . كما أعطت الأم العاملة حق الرضاع لمدة ساعة يومياً خلال سنة

ونصف من تاريخ الوضع بكامل الأجر ، و نصت على إلزام أرباب العمل بإنشاء دور حضانة إذا تجاوز عدد العاملات في المنشأة /١٠٠/ عاملة . وقد حصلت المرأة العاملة على حق التعويض العائلي في حال عدم حصول الزوج عليه ، و ذلك في القطاعين العام والمشارك .

### ٧-٢-٤ تمكين المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار :

تعتبر قضايا تحرر المرأة و مساواتها و تمكينها من المشاركة في الحياة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و الثقافية ، أحد أهم المجالات التي لاقت الاهتمام و الدعم المناسبين من القيادة السياسية . وقد شكلت الصيغ الدستورية الشرط الموضوعي الأساسي الذي تحررت المرأة في سورية من خلاله ، و تابعت الخطى قدماً في مسيرة تقدمها و مشاركتها في عملية البناء و التنمية . و نص دستور الجمهورية العربية السورية على " إن الدولة تكفل للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة و الكاملة في الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية " .

و تتجلى أبرز مظاهر تمكين المرأة في سورية في إعطائها الحقوق التالية :

- حق تقلد المناصب العليا في السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية ، ومباشرة العمل في الوظائف العامة للدولة .
- حق الاقتراع والانتخاب والترشيح في كافة المستويات .
- حق الأجر المتساوي للعمل المتساوي .
- حق التعليم ، بما في ذلك حق الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بجميع أنواعها ومستوياتها، وتمكينها من بلوغ مستوى مماثل للرجل في مجال التعليم .

وانطلاقاً من هذه الحماية الدستورية والكفالة القانونية لحقوق المرأة و مساواتها بالرجل ، فقد ارتقى

واقع المرأة عبر العقود الثلاثة الماضية ، وحققت نقلات نوعية واضحة ، حتى وصلت إلى أعلى المناصب الحكومية والسياسية والإدارية ، وشاركت في المنظمات غير الحكومية ، وفتحت كافة المجالات أمامها لتتحمل مسؤولياتها ، وتحقق ما هو مطلوب منها ، حيث ازدادت أعداد النساء في مواقع اتخاذ القرار وفي فروع النشاطات الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية والفكرية والفنية . وارتفع الموقع الحضاري للمرأة بصدور قانون في عام ١٩٨٨ يجعل من "عيد الأم" عيداً وطنياً يحتفل به المجتمع ، وتعطل بموجبه المؤسسات والوزارات والهيئات الرسمية . أما حضور المرأة في مواقع اتخاذ القرار فيتجلى فيما يلي :

### - السلطة التشريعية :

تتألف من حضور المرأة في مجلس الشعب من ٤ أعضاء في عام ١٩٧٣ إلى ٢٦ عضواً في عام ١٩٩٨ ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في المجلس من ٢,٢% إلى ١٠,٤% بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٩٨ .

### - السلطة التنفيذية :

تم تعيين أول وزيرة في سورية في عام ١٩٧٦ وهي وزيرة الثقافة ، وعينت الوزيرة الثانية في وزارة التعليم العالي في عام ١٩٩٢ ، وعينت مساعدة وزير في وزارة الصحة في عام ١٩٩٣ . وتم تعيين عدد كبير من المديرات ورئيسات الأقسام و الدوائر في معظم وزارات الدولة . وارتفعت نسبة مساهمة المرأة في الهيئة التدريسية للجامعات من ١٢% في عام ١٩٩٥ إلى ١٩% في عام ١٩٩٨ . وبلغت نسبة القانمات بالأعمال و المعيدات في الجامعات ٤٨% في عام ١٩٩٨ . ومارست المرأة العمل في سلك الشرطة منذ عام ١٩٧٧ ، ووصل عدد النساء في هذا السلك إلى ٤١٤ شرطية يمارسن أدوارهن في حماية الآداب العامة ورعاية الأحداث وغير ذلك من المهام . أما السلك الدبلوماسي فقد دخلته المرأة السورية منذ عام ١٩٥٣ ، وعينت أول سفيرة في عام ١٩٨٨ ، وبلغت نسبة النساء العاملات في هذا السلك ١١% في عام ١٩٩٩ ،



## ٧-٢-٥ دور منظمة الاتحاد العام النسائي في تمكين المرأة :

الاتحاد العام النسائي منظمة غير حكومية تعمل على تنظيم طاقات المرأة و تعبئتها في إطار العمل الجماعي المنظم. وقد أنشئ هذا الاتحاد في عام ١٩٦٧، وأوكلت إليه مسؤولية شاملة تجاه رفع مستوى المرأة من خلال تنسيق جهود النساء و تشجيع مشاركتهن في قوة العمل . و تمكن الاتحاد من بناء شبكة تنظيمية على مستوى سورية و المحافظات والمناطق والمدن والأحياء والبلدان والقرى ، بحيث أمكنه الوصول إلى أصغر التجمعات السكانية . وبلغ مجموع النساء المنتسبات للاتحاد حوالي /٢٧٠/ ألف منتسبة ، كما بلغ عدد الوحدات النسائية التابعة له /١٥٤٧/ وحدة ، وعدد الروابط النسائية /١١٤/ رابطة، وعدد الفروع /١٤/ فرعاً .

ويرتكز نشاط منظمة الاتحاد النسائي في العديد من المجالات بالغة الأهمية ، و من أبرزها :

- تنظيم طاقات المرأة و تنسيق جهودها ضمن إطار العمل الجماعي المنظم .
- رفع المستوى الثقافي للمرأة ، و تنمية خبراتها لتمكينها من المساهمة الفعالة و الكاملة في الحياة السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية .
- توحيد جهود المرأة و تنسيقها ، و النضال من أجل إزالة العوائق الاجتماعية و القانونية و الثقافية التي تحول دون تطورها و تمنع مشاركتها الفعالة و الكاملة في المجتمع .
- تقديم الخدمات الكفيلة بتوفير الطمأنينة لدى المرأة ، فيما يتعلق بدورها كربة منزل و كعضو عامل منتج في المجتمع ، والعمل على إزالة القيود التي تعرقل تطورها .
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة العاملة، المؤهلة للوصول إلى حقها في تولي مواقع قيادية سياسية متقدمة و مناصب إدارية و فنية في أجهزة الدولة و مؤسساتها .

أما بالنسبة للعمل في المناصب الإدارية والتنظيمية فقد ارتفعت مشاركة المرأة من ١,٧% في عام ١٩٧٠ إلى ٧,٤% في عام ١٩٩٧ ، كما ارتفعت مشاركتها في المناصب المهنية والفنية من ٢٣,١% إلى ٤٠,٠% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٧ .

### - السلطة القضائية :

عملت المرأة في سلك القضاء منذ عام ١٩٧٥ حتى وصل عدد القاضيات إلى ١٦٩ قاضية في عام ١٩٩٩ ، ووصل عدد المحاميات إلى ٦٥٨ محامية في عام ١٩٩٣ بالإضافة إلى ٣٣ محامية دولة. وتم تعيين امرأة في منصب نائب عام أول في سورية في عام ١٩٩٨ وهي عضو في المجلس الأعلى للقضاء.

### - السلطة المحلية :

أعطى قانون الإدارة المحلية لعام ١٩٧١ المرأة حق الانتخاب والترشيح بدون قيد أو شرط لانتخابات مجالس الإدارة المحلية على مستوى المحافظات والمدن والبلدان والقرى . وقد مكن هذا المرأة من الوصول إلى قيادات المكاتب التنفيذية للإدارة المحلية من مستوى المحافظة وحتى مستوى المدن والبلدان . وقد بلغ عدد النساء اللواتي فزن في انتخابات الإدارة المحلية ٢٧٣ امرأة في عام ١٩٩٩ منهن ٦٤ عضوة في المكاتب التنفيذية، وهناك ٤ نساء رئيسات بلديات. وتوجد ٢٤ امرأة رئيسة دائرة ومديرة بنك.

### - المنظمات غير الحكومية :

أدت سياسة إفساح المجال أمام المرأة لتولي قيادات المنظمات الشعبية والمهنية بمختلف مستوياتها المركزية و الفرعية بدءاً من عام ١٩٧٥ إلى حصول المرأة على عضوية مجالس كل مسن الاتحاد العام لنقابات العمال و الاتحاد العام للفلاحين و اتحاد شبيبة الثورة و اتحاد الطابة و نقابة المعلمين بالإضافة إلى منظمة الاتحاد العام النسائي . كما تساهم المرأة في الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ .

ويقوم الاتحاد العام النسائي بإعداد خطته الخمسية والسنوية بجوانبها المادية والمالية والبشرية، وذلك في مجالات عمله و نشاطاته التي تشمل: محو الأمية ، التأهيل المهني الإنتاجي للمرأة و تشغيلها، إنشاء و تشغيل دور الحضانه و رياض الأطفال، رعاية صحة الأم و الطفل ، رعاية الأسرة ، و تنشيط مشرركة المرأة . و تقسم خطط الاتحاد إلى خطط استثمارية وإنتاجية و قوى عاملة . و يمول الاتحاد نشاطاته من إيراداته المتولدة عن مشاريعه الإنتاجية و الخدمية، ومن الإعانات المحلية و الأمم المتحدة .

ومن أجل زج طاقات المرأة في فعاليات التنمية، والعمل على زيادة و توفير فرص التأهيل والتدريب والتعليم بما يتلاءم وحاجات المرأة في سورية، وإشراكها فعلياً في عملية الإنتاج و الإدارة والتخطيط ، فقد أقام الاتحاد /١٤/ مركزاً تأهلياً لتوفير التدريب يتبعها ١٤ مركزاً إنتاجياً . و قد تم إقامة /٣٦/ ألف دورة تأهيلية بلغ عدد المستفيدات منها /٣١٥/ ألف منتسبة خلال الفترة ( ١٩٧٣-١٩٩٤ )، و قد تم تأمين /٣٠/ ألف فرصة عمل من أصل عدد المستفيدات . و قد أقام الاتحاد النسائي و المنظمات غير الحكومية الأخرى العديد من دور الحضانه و رياض الأطفال بلغ عددها /٢٤٣/ روضة ودارة حضانه منتشرة في المدن والأرياف ، حيث ارتفع عدد الأطفال المسجلين فيها على مستوى سورية من /١٢/ ألف طفل في عام ١٩٧٠ إلى /٩٤/ ألف طفل في عام ١٩٩٧ . و قد افتتح الاتحاد /١٣/ مستوصفاً صحياً ونقطة طبية و/٨/ عيادات لتنظيم الأسرة.

#### ٧-٢-٦ تكوين قدرات المرأة :

هدفت الخطط الخمسية المتتالية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى تكوين قدرات المرأة و توسيع خياراتها و تحسين نوعية حياتها عبر سلسلة تراكمية من التغييرات الوظيفية و الهيكلية التي تؤدي إلى رفع مستواها التعليمي ، و إيجاد دخل جيد لها عن طريق توفير فرص العمل الكريمة ، و تأمين الرعاية

الاجتماعية لها و لأسرتها ، كل ذلك في إطار تحقيق إنسانية المرأة . و لاشك في أن الجهود المبذولة من قبل الدولة - في هذا المضمار - كانت تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من موارده البشرية و طاقاته الإنتاجية باستمرار .

وتركزت أهداف الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتعلقة بتكوين قدرات المرأة وتمكينها في المجاور التالية :

- رفع مستوى تعليم المرأة بزيادة عدد مدارس الإناث في مختلف مراحل التعليم ، و بزيادة عدد الطالبات المسجلات فيها ، و تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي على الإناث على قدم المساواة مع الذكور، و محو أمية المرأة ، و تأنيث التعليم الابتدائي بزيادة عدد المقبولات في دور المعلمات.
- إحداث مدارس للتعليم النسوي ، و إدخال الفتاة في ميدان التعليم الصناعي و اختصاصاته المختلفة .
- اجتذاب المرأة إلى العمل المنتج، و زيادة مشاركتها في قوة العمل ، و افساح المجال أمامها لاكتساب المهارات الضرورية بغية تمكينها من أداء دورها الفعال في بناء الوطن .
- رعاية صحة الأمومة و الطفولة .

#### آ - تعليم المرأة :

أدت استراتيجية مجانية و إلزامية و ديمقراطية التعليم ، و زيادة الوعي لدى الأسرة بأهمية تعليم الإناث إلى زيادة عدد الطالبات المسجلات في النظام التعليمي بمعدلات فاقت معدلات الزيادة في عدد الطلاب المسجلين في كافة المراحل التعليمية ، و قد فاقت نسبة الطالبات المسجلات إلى إجمالي عدد الطلاب والطالبات المسجلين - في بعض المراحل التعليمية - نسبة الطلاب الذكور المسجلين . و إن هذا يعكس مدى اهتمام الدولة بالتنمية البشرية للإناث . و انعكست هذه الظاهرة على عدد الطالبات المتخرجات ، حيث ازداد بمعدلات فاقت معدلات زيادة عدد الطلاب الذكور المتخرجين ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات

المسجلين في المرحلة الابتدائية من ٣٥,١% في عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,٠% في عام ١٩٩٨ .

وارتفع عدد المتخرجين من المرحلة الابتدائية من ٢٥/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى ١٧٣/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٦,٩% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور البالغ ٤,١% سنويا خلال نفس الفترة ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجين الإناث في هذه المرحلة إلى إجمالي عدد المتخرجين والمتخرجات من ٢٩,٦% إلى ٤٧,٣% بين عامي (١٩٧٠ و١٩٩٨) .

المتخرجات إلى إجمالي عدد الطلاب والطالبات المتخرجين ، بالمقارنة مع نسبة الطلاب المتخرجين . وقد تجاوزت نسبة الطالبات المتخرجات - في بعض المراحل - نسبة الطلاب الذكور المتخرجين .

#### ■ التعليم الابتدائي للإناث :

ارتفع عدد التلميذات المسجلات في المرحلة الابتدائية من ٢٩٧/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى ١٢٦٧/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٥,٢% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد التلاميذ الذكور البالغ ٣,٤% سنويا خلال نفس الفترة ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التلميذات المسجلات إلى إجمالي عدد التلاميذ والتلميذات

#### جدول رقم (٧-١)

#### تطور نسبة الطالبات إلى إجمالي الطلاب و الطالبات ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) %

الطالبات المتخرجات		الطالبات المستجدات		الطالبات المسجلات		المرحلة التعليمية
١٩٩٨	١٩٧٠	١٩٩٨	١٩٧٠	١٩٩٨	١٩٧٠	
٤٧,٣	٢٩,٦	٤٧,٠	٣٧,٩	٤٧,٠	٣٥,١	ابتدائية
٥٠,٨	٢٨,٧	٤٥,٠	٢٦,٨	٤٥,٨	٢٦,٣	إعدادية
٥٠,٠	٢٤,٠	٥٠,٧	٢٩,٤	٤٧,٤	٢٣,١	ثانوية عامة
٣٧,١	٢٠,٣	٥٣,٥	١,١	٥٠,٧	٦,٤	ثانوية فنية و مهنية
٥٣,٤	٢٩,٠	٤٥,٣	٣٤,١	٤٦,٩	٣٤,١	معاهد متوسطة
٤١,٤	٢٢,٧	٤٦,٤	١٨,٦	٤٢,٤	١٨,٣	جامعات

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية لعامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨

معدل نمو عدد الذكور المتخرجين البالغ ٣,٦% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات إلى إجمالي المتخرجين و المتخرجات من ٢٨,٧% إلى ٥٠,٨% خلال نفس الفترة .

#### ■ التعليم الثانوي العام للإناث :

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في المرحلة الثانوية العامة من ١٧/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى ٧٢/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٥,٢% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين في هذه المرحلة و البالغ ١,٢% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع

#### ■ التعليم الإعدادي للإناث :

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في المرحلة الإعدادية من ٥٤/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى ٣٣٨/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٦,٦% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين البالغ ٣,٥% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات المسجلات إلى إجمالي الطلاب و الطالبات المسجلين من ٢٦,٣% إلى ٤٥,٨% خلال نفس الفترة .

وارتفع عدد المتخرجات من المرحلة الإعدادية من ٩,٦ آلاف في عام ١٩٧٠ إلى ٦٧,٤ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٧,٠% سنويا ، وهو أعلى من

أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات المسجلات من ٦,٤% إلى ٥٠,٧% خلال نفس الفترة ، و يعزى هذا الارتفاع الكبير إلى تطبيق خطة التعليم الثانوي الفني و المهني الجديدة بدءا من عام ١٩٨٨ التي حولت ٧٠% من خريجي المرحلة الإعدادية إلى التعليم الثانوي الفني والمهني ، و ٣٠% إلى التعليم الثانوي العام .

وارتفع عدد المتخرجات من المرحلة الثانوية الفنية و المهنية من /٠,٣٦/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٦,٢/ ألفا في عام ١٩٩٧ بمعدل نمو ١١% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور في هذه المرحلة و البالغ ٨,٣% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات من ٢٠,٣% إلى ٣٧,١% خلال نفس الفترة .

نسبة الطالبات المسجلات من ٢٣,١% إلى ٤٧,٤% خلال نفس الفترة .

و ارتفع عدد المتخرجات من المرحلة الثانوية العامة من ٥,٢ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥,٥ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٦,٩% و هو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور في هذه المرحلة و البالغ ٢,٨% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات من ٢٤% إلى ٥٠,٠% خلال نفس الفترة.

#### ■ التعليم الثانوي الفني و المهني للإناث :

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في المرحلة الثانوية الفنية و المهنية من /٠,٦/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٦٣,٠/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ١٦,٥% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين في هذه المرحلة و البالغ ٦,٩% سنويا ، مما

#### جدول رقم ( ٧-٢ )

#### مقارنة معدلات نمو عدد الطالبات مع معدلات نمو عدد الطلاب الذكور ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) %

الطلاب المتخرجون		الطلاب المستجدون		الطلاب المسجلون		المرحلة التعليمية
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٤,١	٦,٩	٣,٢	٧,٢	٣,٤	٥,٢	ابتدائية
٣,٦	٧,٠	٤,٣	٧,١	٣,٥	٦,٦	إعدادية
٢,٨	٦,٩	١,٨	٧,٣	١,٢	٥,٢	ثانوية عامة
٨,٣	١١,٠	١٠,٢	١٧,٣	٦,٩	١٦,٥	ثانوية فنية و مهنية
٦,٣	٩,٢	١٢,٦	١٤,٣	٩,٩	١٠,٠	معاهد متوسطة
٥,٥	٨,٦	٢,٧	٥,٩	٣,٤	٧,٦	جامعات

المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية لعامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨

وارتفع عدد المتخرجات من المعاهد المتوسطة من ٠,٩ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٨,٨/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٨,١% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور البالغ ٦,٣% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات من ٢٩% إلى ٥٣,٤% خلال نفس الفترة .

#### ■ التعليم المتوسط للإناث :

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في المعاهد المتوسطة من /١,٤/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٢٥,٤/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ١٠,٠% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين و البالغ ٩,٩% ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات المسجلات في هذه المرحلة من ٣٤,١% إلى ٤٦,٩% خلال نفس الفترة .

## ■ التعليم الجامعي للإناث :

و من الملاحظ ، أن نسبة تسجيل الإناث في المرحلة الابتدائية البالغة ٩٢,٦% في عام ١٩٩٧ قد تقاربت من نسبة تسجيل الذكور في هذه المرحلة والبالغة ٩٦,١% .

و من الجدير بالذكر ، أن قانون تنظيم الجامعات لعام ١٩٧٥ لم يميز بين الذكور و الإناث في الالتحاق بالجامعات و المعاهد المتوسطة . كما أن سياسة الاستيعاب الجامعي قضت باستيعاب جميع خريجي المرحلة الثانوية في الجامعات و المعاهد المتوسطة دون تمييز على أساس الجنس .

■ **القضاء على التباين بين الجنسين في مجال مشاركة الإناث في التعليم:**

- **تأنيث التعليم الابتدائي :**

هدفت الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تأنيث التعليم الابتدائي، لذا عمدت الدولة إلى التوسع في إنشاء دور جديدة لتخريج المعلمات ، و إلى زيادة عدد المقبولات في هذه الدور، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المدرسات الإناث في مرحلة التعليم الابتدائي (للإناث و الذكور ) من ٣٨,٥% في عام ١٩٧٠ إلى ٦٥,٢% في عام ١٩٩٨ ، و هذا يشير إلى أن توجه القضاء على التباين بين الجنسين مال إلى جانب الإناث في مرحلة التعليم الابتدائي . أما بالنسبة لرياض الأطفال فقد ارتفعت نسبة المعلمات الإناث من ٩٥,٦% إلى ٩٨,١% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ .

- **مشاركة المدرسات الإناث في التعليم الثانوي :**

أدت خطط التوسع الجامعي ، و زيادة إقبال الإناث على التعلم في الجامعات و المعاهد المتوسطة إلى ارتفاع نسبة مشاركة المدرسات الإناث في التعليم الثانوي من ٢٨,١% في عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,١% في عام ١٩٩٨ ، مما يشير إلى تقارب نسبة مشاركة المدرسات الإناث من نسبة مشاركة المدرسين الذكور

ارتفع عدد الطالبات المسجلات في الجامعات من ٦,٨/ ألفا إلى ٥٧,٦/ ألفا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ بمعدل نمو ٧,٦% سنويا ، وهو أعلى من معدل نمو عدد الطلاب الذكور المسجلين في هذه المرحلة و البالغ ٣,٤% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطالبات المسجلات من ١٨,٣% إلى ٤٢,٤% خلال نفس الفترة .

و ارتفع عدد المتخرجات من الجامعات من ٠,٦/ ألفا إلى ٧,٠/ ألفا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ بمعدل نمو ٨,٦% سنويا ، و هو أعلى من معدل نمو عدد المتخرجين الذكور و البالغ ٥,٥% سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتخرجات من ٢٢,٧% إلى ٣٩,١% خلال نفس الفترة .

■ **القضاء على التباين بين الجنسين في النظام التعليمي :**

تم القضاء - إلى حد كبير - على التباين بين الجنسين في الالتحاق بالنظام التعليمي ، إذ بلغت نسبة الطالبات المستجدات إلى إجمالي المسجلين والمستجدات في مرحلة التعليم الابتدائي ٤٧,٧% ، وفي مرحلة التعليم الاعدادي ٤٥,٠% ، و في مرحلة التعليم الثانوي العام ٥٠,٧% وذلك في عام ١٩٩٨ ، وتجاوزت نسبة الطالبات المستجدات في التعليم الثانوي العام ٥٠,٧% و ذلك في عام ١٩٩٨ . وتجاوزت نسبة الطالبات المستجدات في التعليم الثانوي الفني و المهني نسبة الطلاب الذكور المسجلين في نفس العام ، إذ بلغت ٥٣,٥% للإناث و ٤٦,٥% للذكور . أما في المعاهد المتوسطة فقد بلغت نسبة الطالبات المستجدات ٤٥,٣% و في الجامعات ٤٦,٤% و ذلك في عام ١٩٩٨ .

وقد تجاوزت نسبة الطالبات المتخرجات من المعاهد المتوسطة نسبة الطلاب المتخرجين الذكور، إذ بلغت ٥٥,٤% للإناث و ٤٤,٦% للذكور ، بينما تقاربت النسب بين الذكور و الإناث في باقي المراحل التعليمية و ذلك في عام ١٩٩٧ .

في التعليم الثانوي ، و بالتالي القضاء - إلى حد كبير - على التفاوت بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي .

#### ب - محو أمية المرأة :

صدر قانون محو الأمية في عام ١٩٧٢ مستهدفا محو أمية جميع المواطنين دون تمييز بين الذكور والإناث، وألزم كل متعلم تجاوز الثامنة عشرة من عمره بالإسهام في عملية محو الأمية . وأنيطت مهمة محو الأمية بوزارة الثقافة منذ إيداعها، وهي تساهم بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية - ومنها منظمة الاتحاد النسائي - بدور فعال في هذه المهمة باعتبارها مهمة وطنية ، حيث تشترك كافة هذه الجهات في وضع الخطط التي يقرها المجلس الأعلى لمحو الأمية لوضعها موضع التطبيق . و قد تحقق تطور نوعي في مجال محو الأمية و ذلك بتطوير مناهج محو الأمية لمرحلتى الأساس و المتابعة من تعليم الكبار و ما بعد التحرر من الأمية ، و في مجال تنفيذ مشاريع تجريبية و رائدة لمحو أمية المرأة الريفية و تأهيلها مهنيا . و هذا التطور النوعي يتوافق مع مبدأ تلبية حاجات التعلم الأساسية لدى اليافعين و الكبار التي تضمنها " الاعلان العالمي حول التربية للجميع " المنعقد في **جورميبيان** ب تايلند في عام ١٩٩٠ ، كما يهدف إلى تعميق و عيهم بالقضايا المعاصرة و تمليكمهم وسائل مواجهتها ، إذ انخفضت نسبة الأمية بين الإناث ( ١٠ سنوات فأكثر ) من ٧٤,١% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٢,٠% في عام ١٩٩٨ .

و قد أقر المجلس الأعلى لمحو الأمية في عام ١٩٩٦ الخطة الوطنية لمحو الأمية نهائيا، و ذلك بالتوسع في محو أمية الكبار ، و وصولا بهم إلى المستوى الذي يؤهلهم لمواصلة التعليم و تحسين نوعية حياتهم و تنمية مجتمعهم . و تمتد هذه الخطة الخمسية بين عامي ( ١٩٩٧ و ٢٠٠١ ) . و قد تنامت نسبة مشاركة الإناث في مختلف أنشطة وفعاليات الخطة الوطنية لمحو الأمية ، التي تجاوزت ٥٠% من إجمالي المشاركين فيها . و أقر المؤتمر التربوي الثاني لتطوير

التعليم المنعقد بدمشق في عام ١٩٩٨ ، توفير مستلزمات تنفيذ الخطة الوطنية لمحو الأمية .

وركزت منظمة الاتحاد العام النسائي في مجال محو الأمية - منذ البدء - على الربط بين محو أمية النساء الأميات و بين تأهيلهن مهنيا و رفع مستوى وعيهم الصحي و الثقافي و تنظيمهن في صفوف المنظمة . و تشكل ربات البيوت معظم المشاركات الدارسات في صفوف محو الأمية ، بالإضافة إلى الأميات الصغيرات و العاملات في الزراعة و الصناعة و المجالات الأخرى .

وشكلت منظمة الاتحاد العام لنقابات العمال لجنة للمرأة العاملة بالتعاون مع لجان المرأة العاملة لمحو أمية العاملات الأميات و متابعة تعليمهن ، حيث تخصص للعاملات الأميات ساعتان من أصل ساعات العمل من أجل الدراسة في صفوف محو الأمية لمرحلتى الأساس و المتابعة ، مما ساعد على تقليص الأمية بين العاملات . و تساهم منظمة الاتحاد العام للفلاحين في محو أمية الفلاحات ، حيث افتتحت صفوفها لمحو الأمية في المجتمعات الفلاحية للفلاحين و الفلاحات من الفئة العمرية ( ١٣-٤٥ ) سنة . و تساهم أيضا منظمات اتحاد شببية الثورة و الاتحاد الوطني للطلبة و الاتحاد العام للحرفيين و نقابة المعلمين في عملية محو الأمية .

و قد استفادت المتحركات الصغيرات من الأمية ( الفئة العمرية ٩-١٣ سنة ) من قرار وزارة التربية حول إلحاق المتحركات الصغيرات من أميتهن بالمدارس الحكومية ، و السماح بتجاوز سن التسجيل في المدارس الابتدائية بثلاث سنوات للإناث و سنتين للذكور .

#### ج - مشاركة المرأة في قوة العمل :

انطلاقا من التشريعات و القوانين التي تنص على المساواة بين المرأة و الرجل في مجال إتاحة فرص العمل لكلا الجنسين ، فإن خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لم تميز بين الإناث و الذكور

في مجال الطلب على القوى العاملة ، و لا يستثنى من ذلك إلا بعض المهن و الأنشطة مثل التعليم و التمريض .

وقد ازدادت قوة العمل النسائية من /١٦٤/ ألفا في عام ١٩٧٠ إلى /٨١٦/ ألفا في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٥,٩% سنويا ، و هو أعلى بكثير من معدل نمو قوة العمل ( الذكور ) و البالغ ٣,٥% سنويا خلال نفس الفترة - ويعزى هذا التفاوت الكبير إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لادماج المرأة في عملية التنمية -، ونتيجة لذلك ، ارتفع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة (نسبة قوة العمل النسائية إلى إجمالي عدد السكان الإناث ١٥ سنة فأكثر) من ١٠,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ١٨,٤% في عام ١٩٩٨ ، في حين انخفض هذا المعدل بالنسبة للذكور من ٨٤,١% إلى ٨٠,٣% خلال نفس الفترة .

أما معدل مشاركة المرأة في قوة العمل ( نسبة قوة العمل النسائية إلى إجمالي قوة العمل ) فقد ارتفع من ١٠,٧% في عام ١٩٧٠ إلى ١٧,٥% في عام ١٩٩٨ . كما ارتفع هذا المعدل في الحضر من ٧,٩% إلى ٢٤,٠% و في الريف من ١٢,٧% إلى ١٩,٠% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ .

و قد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في قطاع الزراعة من ١٤,٣% في عام ١٩٧٠ إلى ٣١,٩% في عام ١٩٩٨ ، بينما انخفضت في قطاع الصناعة من ٦,٦% إلى ٥,٩% ، أما في قطاع الخدمات فقد ارتفعت من ٧,٥% إلى ١٦,٢% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ .

#### جدول رقم ( ٧-٣ )

نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) %

النشاط	١٩٧٠	١٩٩٨	التغير السنوي (%)
الزراعة	١٤,٣	٣١,٩	٧,٩
الصناعة	٦,٦	٥,٩	٣,٢-
الخدمات	٧,٥	١٦,٢	٧,٧
إجمالي	١٠,٧	١٧,٥	٥,٨

- المكتب المركزي للإحصاء - تعداد السكان لعام ١٩٧٠  
- نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

الزراعة و ٧٢,٤% في قطاع الخدمات و ذلك في عام ١٩٩٨ .

و أما بالنسبة لمعدلات مشاركة قوة العمل النسائية حسب الفئات العمرية ، فيلاحظ أنها قد ارتفعت بشكل كبير بين كافة الفئات العمرية و خاصة الفئات الشابة منها . و هذا يعكس اهتمام الدولة بجذب المرأة إلى قوة العمل من كافة الفئات العمرية و خاصة المتعلمة منها .

أما بالنسبة لوضع المرأة العاملة حسب الحالة العملية ، فيلاحظ بأن نسبة العاملات بأجر نقدي إلى إجمالي العاملات قد ارتفعت من ٣٩,٢% في عام ١٩٧٠ إلى ٥٤,٨% في عام ١٩٩٨ . و يعزى سبب هذا الارتفاع إلى زيادة دخول المرأة في قطاع الصناعة، حيث ارتفعت نسبة العاملات بأجر في هذا القطاع إلى إجمالي العاملات فيه من ٥٠,٧% إلى ٧٤,٥% بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ . بينما بقيت نسبة العاملات بأجر في باقي القطاعات مستقرة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٨ ، حيث بلغت ١٤,١% في قطاع

جدول رقم ( ٧-٤ )

معدلات مشاركة قوة العمل النسائية حسب الفئات العمرية ( ١٩٧٠-١٩٩٨ ) %

الفئة العمرية	١٩٧٠	١٩٩٨
١٩-١٥	١٧,٥	١٤,١
٢٤-٢٠	١٠,٤	٢١,٥
٤٩-٢٥	٨,٣	٢٢,٦
٦٤-٥٠	٥,٧	١٠,٣
+٦٥	٥,٣	٢,٨

- المكتب المركزي للإحصاء - تعداد السكان لعام ١٩٧٠

- نتائج بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨

المذكورة . و قد ارتفع معدل مشاركة المرأة في قوة العمل لدى القطاع الحكومي من ١٦,٠% في عام ١٩٧٥ إلى ٤٠,٢% في عام ١٩٩٨، وهذا يشير إلى مقدار الجهد المبذول من قبل الدولة لادماج المرأة في عملية التنمية و زيادة مشاركتها في قوة العمل .

و لا شك أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة وكفاءتها المهنية ، و حصولها على مؤهلات تعليمية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تزايد عدد الخريجات من مختلف مستويات و أنواع التعليم و التدريب المهني قد أدى إلى تزايد تدفق قوة العمل النسائية من أجل العمل في القطاع الحكومي ، حيث بلغت مساهمة المرأة ٥٢,٨% من إجمالي العاملين في وزارتي التربية و التعليم العالي، و ٥٩,٢% من إجمالي العاملين في وزارة الصحة في عام ١٩٩٦، أي أن حوالي ثلثي النساء المشتغلات في القطاع الحكومي يعملن في هذين النشاطين ، و قد دخلت المرأة العاملة حقل العمل في الصناعات التحويلية و استخراج النفط والكهرباء، فبلغت مساهمتها ١٢,٢% من إجمالي العاملين في هذه المجالات ، كما بلغت مساهمتها في حقل المصارف و التجارة الخارجية ٣٩,٢% من إجمالي العاملين في وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية ، و ١٥,٩% من إجمالي العاملين في حقل النقل و المواصلات .

وإن معظم القوة العاملة النسائية تعمل في القطاع الخاص غير الحكومي إذ بلغت نسبتها ٥٩,٢% في عام ١٩٩٨، بينما يعمل في القطاع الحكومي ٤٠,٢% .

و كما هو سائد في معظم بلدان العالم النامي، فإن الإحصاءات تغفل جزءا من مشاركة المرأة في عملية الإنتاج، و هي التي تدخل في إطار العمل المنزلي سواء في الريف أو الحضر ، مثل العمل في الصناعات الزراعية المنزلية و الصناعات التقليدية، بالرغم من أنه عمل منتج إلا أنه غير مأجور، و يعود مردوده بالنفع العام على الأسرة .

#### د - مشاركة المرأة في قوة العمل لدى القطاع الحكومي :

ارتفع عدد النساء المشتغلات في القطاع الحكومي من ٤٠/ ألف مشتغلة في عام ١٩٧٥ إلى ٣٢٨/ ألف مشتغلة في عام ١٩٩٨ بمعدل نمو ٩,٦% سنويا ، في حين ارتفع عدد المشتغلين الذكور في القطاع الحكومي من ٢١٢/ ألف مشتغل إلى ٩٦٦/ ألف مشتغل بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٨ بمعدل نمو ٦,٨% سنويا ، و هو أدنى من معدل نمو عدد المشتغلات ، مما يدل على تسارع تشغيل المرأة في القطاع الحكومي بالمقارنة مع تشغيل الرجل كون عدد المشتغلات أقل من عدد المشتغلين في بداية الفترة



و لا شك أن توفير الدولة الخدمات الأساسية المساعدة للمرأة من أجل المشاركة في قوة العمل، مثل نشر دور الحضانه و رياض الأطفال ، و أتمتة العمل المنزلي ( توفير تجهيزات الغسيل و الطهو و التنظيف)،

جعل فكرة خروج المرأة إلى العمل خارج المنزل ممكنة و مقبولة من الأسرة و المجتمع، كما مكن المرأة من التوفيق بين أدوارها العائلية - المعيشية كربة منزل و بين أدوارها المهنية و الاجتماعية و السياسية كعاملة، مما أدى إلى سحب نسبة كبيرة من النساء المتفرغات للتدبير المنزلي إلى قوة العمل ، حيث انخفضت نسبة النساء المتفرغات للتدبير المنزلي من إجمالي النساء غير الناشطات اقتصاديا ( ١٠ سنوات فأكثر ) من ٨٠,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ٦٨,٦% في عام ١٩٩٨.

## الفصل الثامن

# قياس التنمية البشرية

### ٨-١- قياس التنمية البشرية على المستوى الإجمالي:

■ ونسبة القيد الإجمالي في التعليم العالي ودون العالي معا (وأعطي له وزن ترجيحي مقداره الثلث).

ج- الدخل أو مستوى المعيشة اللائق، مقيسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مقوما بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية للدولار، وذلك نظرا لأن استخدام عملة واحدة لايعكس القدرة الشرائية الحقيقية في داخل كل اقتصاد قومي بسبب التباين في اسعار الصرف، وبسبب عدم سيادة "سعر عالمي" لكل سلعة أو عنصر انتاجي في كل بلاد العالم.

وتتحدد قيمة كل مكون من المكونات الثلاثة بنسبة الفرق بين القيمة الفعلية للمكون وقيمه الدنيا مقسوما على الفرق بين القيمة القصوى والقيمة الدنيا لكل مكون.

ويحتسب دليل التنمية البشرية بصفته وسطا حسابيا لكل من دليل العمر المتوقع عند الولادة، والدليل الموحد للتحصيل التعليمي، ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوة الشرائية للدولار.

قياس التنمية البشرية هو تقويم للنتائج والانجازات المتحققة في عملية التنمية البشرية، وذلك من أجل مساعدة صانعي القرار في إدارة عملية التنمية ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها واتخاذ ما يلزم من قرارات لتطوير المسار أو تدعيم اتجاهه في ضوء المستجدات.

وقد استطاع برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ عام ١٩٩٠ مع صدور أول تقرير عن التنمية البشرية في العالم -أن يطور أداة عملية للقياس تغطي أكبر قدر ممكن من جوانب التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية. ودعت هذه الأداة بـ "دليل التنمية البشرية". وإذا كان هذا الدليل قد غطى إلى حد ما- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، إلا أن هناك جوانب أخرى لم يتمكن من تغطيتها بسبب تعذر قياسها، علما بأن هذا الدليل هو مقياس دائم التطور في محاولة للوصول إلى التعبير الأفضل عن التنمية البشرية. وقد ابتكرت تقارير التنمية البشرية بعض المقاييس التكميلية للتعبير عن الجوانب غير المتضمنة في دليل التنمية البشرية.

ويتألف دليل التنمية البشرية من ثلاثة مكونات

هي:

أ- طول العمر، مقيسا بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة (ويعبر عن المستوى الصحي).

ب- التحصيل التعليمي، مقيسا بـ :

■ معدل معرفة القراءة والكتابة للكبار (وأعطي له وزن ترجيحي مقداره الثلثين).

٨-١-١- مكونات دليل التنمية البشرية في سورية:

ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٥٩,٤ سنة في عام ١٩٧٠ إلى ٦٩,٠ سنة في عام ١٩٩٧، كما ارتفعت نسبة الامام بالقراءة والكتابة بين السكان

و لا شك أن توفير الدولة الخدمات الأساسية المساعدة للمرأة من أجل المشاركة في قوة العمل، مثل نشر دور الحضانه و رياض الأطفال ، و أتمتة العمل المنزلي ( توفير تجهيزات الغسيل و الطهو و التنظيف)،

جعل فكرة خروج المرأة إلى العمل خارج المنزل ممكنة و مقبولة من الأسرة و المجتمع، كما مكن المرأة من التوفيق بين أدوارها العائلية - المعيشية كربة منزل و بين أدوارها المهنية و الاجتماعية و السياسية كعاملة، مما أدى إلى سحب نسبة كبيرة من النساء المتفرغات للتدبير المنزلي إلى قوة العمل ، حيث انخفضت نسبة النساء المتفرغات للتدبير المنزلي من إجمالي النساء غير الناشطات اقتصاديا ( ١٠ سنوات فأكثر ) من ٨٠,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ٦٨,٦% في عام ١٩٩٨.

## الملاحظات الفنية حول قياس التنمية البشرية

## ملحق

### الملاحظات الفنية حول قياس التنمية البشرية

١- طريقة حساب دليل التنمية البشرية وفق تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٠:

وضع دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ حداً أدنى وحداً أقصى لكل مكون من مكونات قياس دليل التنمية البشرية، بغية قياس مستوى التقدم الذي حققه بلد في طريق التنمية البشرية. فبالنسبة للعمر المتوقع كان الحد الأقصى للعمر (٧٨,٤) عاماً والحد الأدنى (٤١,٨) عاماً. أما بالنسبة لمعرفة القراءة والكتابة فكان الحد الأقصى ١٠٠% والحد الأدنى ١٢,٣%. وأما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد استخدم لوغاريتم هذا الناتج. وكان الحد الأقصى لنصيب الفرد هو لوغاريتم ٣,٦٨ والحد الأدنى هو لوغاريتم ٢,٣٤. ومن أجل احتساب دليل التنمية البشرية لبلد ما وفق هذه الطريقة نتبع الخطوات التالية:

أ- يجري حساب مكون العمر المرتقب لبلد ما كما يلي:

الحد الأقصى للعمر المرتقب (أي ٧٨,٤ عاماً) - العمر المرتقب في هذا البلد  
الحد الأقصى للعمر المرتقب (أي ٧٨,٤ عاماً) - الحد الأدنى للعمر المرتقب (أي ٤١,٨ عاماً)

ب- يجري حساب مكون معرفة القراءة والكتابة بين البالغين لبلد ما كما يلي:

الحد الأقصى للإلمام بالقراءة والكتابة (أي ١٠٠,٠) - الإلمام بالقراءة والكتابة في هذا البلد  
الحد الأقصى للإلمام بالقراءة والكتابة (أي ١٠٠,٠) - الحد الأدنى للإلمام بالقراءة والكتابة (أي ١٢,٣)

ج- يجري حساب مكون نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما كما يلي:

لغ الحد الأقصى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أي ٣,٦٨) - لغ نصيب الفرد بهذا البلد  
لغ الحد الأقصى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أي ٣,٦٨) - لغ الحد الأدنى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أي ٢,٣٤)

د- دليل التنمية البشرية لبلد ما =  $I - 1$  (مكون العمر المرتقب + مكون معرفة القراءة والكتابة + مكون نصيب الفرد) / ٣

٢- تطور طريقة حساب دليل التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بعد عام ١٩٩٠:

خضعت طريقة قياس التنمية البشرية إلى تطوير وتحسين في تقارير التنمية البشرية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد عام ١٩٩٠، حيث أدخلت تعديلات على طريقة حساب تلك المكونات وخاصة طرق حساب مكون التحصيل التعليمي والدخل وعلى طريقة حساب الدليل نفسه.

٢-١- بالنسبة إلى مكون العمر المتوقع (المرتقب): عدل الحد الأدنى للعمر المتوقع إلى (٢٥) عاماً عوضاً عن (٤١,٨) عاماً والحد الأقصى إلى (٨٥) عاماً عوضاً عن (٧٨,٤) عاماً مع اتباع نفس طريقة الحساب السابقة بالنسبة للمكون.

٢-٢- بالنسبة إلى مكون معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: تم تعديل تسميته ليصبح مكون التحصيل التعليمي، وأصبح مركباً من مكونين فرعيين: الأول هو المكون السابق ( أي معرفة القراءة والكتابة) وأعطى له وزن ترجيحي (الثلاثين)، والثاني هو متوسط سنوات الدراسة للسكان من العمر ٢٥ سنة فأكثر وأعطى له وزن ترجيحي (الثلاث)، وقد كان حده الأدنى ١٢,٣ سنة دراسة دون تحديد للحد الأقصى ثم عدل الحد الأدنى في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ليصبح ١٥ سنة دراسة بدلاً من ١٢,٣ سنة دراسة. وفي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ أدخل تعديل جديد على مكون التحصيل التعليمي حيث ألغي المكون الفرعي (متوسط سنوات الدراسة) نظراً لصعوبة حسابه وعدم توفر بيانات كافية عنه واستبدل بمكون فرعي جديد هو القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي معاً. وأعطى لهذا المكون الفرعي وزن ترجيحي بمقدار الثلث وحافظ المكون الفرعي "معرفة القراءة والكتابة بين البالغين" على نفس الوزن الترجيحي الثلاثين وأعطى كل مكون فرعي منهما قيمة قصوى قدرها ١٠٠% وقيمة دنيا صفر %. ويتم حساب كل مكون فرعي كما يلي:

معرفة القراءة والكتابة = معرفة القراءة والكتابة في بلد ما - الحد الأدنى للمعرفة (أي الصفر)

الحد الأقصى للمعرفة (أي ١٠٠) - الحد الأدنى للمعرفة (أي الصفر)

القيد الإجمالي في المراحل التعليمية بين السكان في سن التعليم وعادة بين ٦-٢٣ سنة =

القيد الإجمالي لبلد ما - الحد الأدنى للقيد الإجمالي (أي الصفر)

الحد الأقصى للقيد الإجمالي (أي ١٠٠) - الحد الأدنى للقيد الإجمالي (أي صفر)

ويجمع المكونات الفرعيان معاً بالأوزان الترجيحية وفق مايلي:

( المكون الفرعي معرفة القراءة والكتابة × ٢ + المكون الفرعي القيد الإجمالي × ١ ) / ٣ = التحصيل العلمي.

٢-٣- بالنسبة لمكون نصيب الفرد المحلي الإجمالي يلاحظ بما يلي:

■ أما بالنسبة للتعديلات المتعلقة بمكون الدخل فقد استخدم دليل التنمية قيمة للعتبة تعتبر بعدها الزيادة الحدية في الدخل أقل شأنًا وبالتالي تخصم إلى حد كبير. وحتى عام ١٩٩٣، كانت العتبة مستمدة من الدخل الذي يمثل مستوى الفقر في البلدان الصناعية في دراسة لكسمبرغ الخاصة بالدخل، مع تحديث القيم وترجمتها إلى دولارات حسب تعادل القوى الشرائية. وعلى الأساس الجديد اعتبرت قيمة العتبة عام ١٩٩٤ هي متوسط القيمة العالمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولارات حسب تعادل القوة الشرائية. وبمجرد أن يتجاوز بلد ما هذا المتوسط العالمي، تعتبر أي زيادات في الدخل مساهمة حدية شديدة التضاؤل في التنمية البشرية. وقد بلغت العتبة (٥١٢٠) دولاراً في عام ١٩٩٤ ويعامل دليل التنمية البشرية الدخل الذي يصل إلى مستوى العتبة كقيمة كاملة ولكن عندما يتجاوز الدخل هذا المستوى فإن فائدته تتضاءل تضاؤلاً شديداً. ولكن طريقة الخصم بقيت كما هي

١ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

تقارير عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ حيث أن معدل الخصم يزيد عندما يتجاوز الدخل المضاعفات الأعلى للعتبة. وفي تقرير عام ١٩٩٤ وبعد إجراء الخصم المناسب تراوحت دخول البلدان بين ٣٧٠ دولار و ٥٣٧١ دولار من حيث القيمة الشرائية الحقيقية بالدولارات حسب تعادل القوة الشرائية. وكان المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بتعادل القوة الشرائية هي جداول بن العالمية (Penn World Table) حيث استخدمت أرقام البنك الدولي لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي للدول المختلفة كأساس في حساب الدخل حسب القيمة الشرائية بالدولار.

■ تم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ تعديل الحد الأدنى للدخل المحدد في تقارير التنمية البشرية السابقة بـ ٢٠٠ بالدولار ليصبح ١٠٠ دولار (لكي يتم استخدامها بالنسبة لدخل الإناث كما سنرى لاحقاً في دليل التنمية البشرية ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس حيث أنه من الضروري استخدام هذا الحد الأدنى الثابت لكي نتمكن من إجراء المقارنة بين التنمية البشرية ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس). أما الحد الأقصى المعدل للدخل بحسب تعادل القوة الشرائية فقد ارتفع من ٥٣٨٥ دولاراً إلى ٥٤٤٨ دولاراً (والذي يعادل ٤٠,٠٠٠ دولار وهو الحد الأقصى لدخل الفرد والمخصوم وفقاً لمعادلة اتكنسون). وفي تقارير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٨ لم يحدث تعديل على طريقة قياس دليل التنمية البشرية ما عدا تعديل متوسط الدخل العالمي (العتبة) حيث أصبح كل دخل أعلى من العتبة يخصم وفقاً لمعادلة أتكنسون<sup>١</sup>.

■ في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ تم الاستغناء عن استخدام دخل العتبة وعن خصم مستوى الدخل الذي يفوق مستوى العتبة وتمت العودة إلى طريقة استخدام لوغاريتم الحد الأقصى للدخل ٤٠,٠٠٠ دولار ولوغاريتم الحد الأدنى للدخل ١٠٠ دولار ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية.

وقد جرى استخدام طريقة قياس دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ عند قياس دليل التنمية البشرية ومكوناته في سورية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، اعتماداً على البيانات الإحصائية السورية، من أجل المقارنة بين دليل التنمية البشرية المحسوب وفق تقديرات تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ودليل التنمية المحسوب وفق البيانات الإحصائية السورية.

وبالنسبة لحساب مكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنه يجب أن ننوه إلى مايلي:

■ إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بحسب تعادل القوة الشرائية بالدولار يتطلب أعمالاً بحثية ومسحية تتجاوز إطار هذا التقرير.

■ إن قيمة دخل الفرد المعدل بحسب تعادل القوة الشرائية المتضمنة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي، إذا ما تم استخدامها، بالرغم من عدم اتساقها خلال الفترة الزمنية المدروسة في تقارير التنمية البشرية تكون النتائج كما يلي:

<sup>١</sup> - لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الإطار المفاهيمي والتحليلي للتنمية البشرية (دليل التنمية البشرية)

الوحدة دولار أمريكي

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٧
البيان								
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار	٤٣٤٨	٣٧٥٦	٥٢٣٠	٤٩٦٠	٤١٩٦	٥٣٩٧	٥٣٧٤	٣٢٥٠
الرقم القياسي بالنسبة لعام ١٩٩٥	٨٠,٩	٨٨,٥	٩٧,٣	٩٢,٣	٨٧,١	١٠٠,٤	١٠٠,٠	٦٠,٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب تقارير التنمية البشرية	٩٨٠	١٠٢٠	١١٧٠	(١)	(١)			١٢٢٨
الرقم القياسي بالنسبة لعام ١٩٩٥	٨٧,١	٩١,١	١٠٤,٥	-	-	٩٤,٥	١٠٠	١٠٩,٦
مكافئ التعادل للقوة الشرائية	٤,٤٤	٤,٦٦	٤,٤٧	-	-	٥,٠٧	٤,٨	٢,٥٢

نلاحظ من الجدول والرسم البياني التفاوت بين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في سورية والمقدر وفق منهجية البنك الدولي بالدولار وتطور نصيب الفرد حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار في سورية وفق تقديرات التنمية البشرية. ويستخلص من هذه الملاحظة أن تقرير البرنامج الإنمائي قد استخدم في عام ١٩٩٧ قيمة لمكافئ القوة الشرائية (٢,٥٢) غير متسقة وغير متناسبة مع قيمة المكافئ التي استخدمها للأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وهي ٤,٤٤ و ٤,٦٦ و ٤,٤٧ و ٥,٠٧ و ٤,٨ على التوالي. وأنه لمن الضروري إعادة النظر في هذا الموضوع من أجل إجراء التصحيح اللازم.

## ٢- طريقة حساب دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس:

ابتكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية دليلاً جديداً هو دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، إضافة إلى دليل التنمية البشرية المشار إليه في الفقرتين (١) و (٢)، حيث يلاحظ بصدد احتساب كل من المكونات الثلاثة لدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس مايلي:

- بالنسبة للمكون الأول لدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس وهو العمر المتوقع، فإنه نظراً لتفاوت الوفيات لصالح المرأة فإن العمر المتوقع للمرأة يفوق العمر المتوقع للرجل، ولذلك فإن الحد الأدنى للعمر المتوقع لكل منهما قد تفاوت، من ٢٢,٥ عاماً للرجل و ٢٧,٥ عاماً للمرأة، كما تفاوت الحد الأقصى للعمر المتوقع من ٨٢,٥ عاماً للرجل و ٨٧,٥ عاماً للمرأة. كما أعطي نفس نطاق التباين لكل منهما ( وهو ٦٠ عاماً).
- أما بالنسبة لمكون التحصيل التعليمي فإنه يتألف من فرعين، الأول: ويتضمن معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وأعطى له وزن الثلثين، والثاني: يتضمن القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاص ويعطى له وزن الثلث ولكل من هذين المكونين الفرعيين دليل مستقل. ويستخدم لكلا الدليلين قيمة قصوى قدرها ١٠٠% وقيمة دنيا قدرها صفر %، ويجمع الدليلان معاً بالأوزان المرجحة الملائمة لتشكيل الدليل المركب

<sup>١</sup> - لا تتوفر بيانات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن سورية في تقارير التنمية البشرية.



للتحصيل التعليمي، ثم يتم تجميع هذه المتغيرات في دليل تجميعي واحد ويقسم على ثلاثة للوصول إلى دليل واحد يتعلق بدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس.

▪ أما بالنسبة لقياس الفروق بين الجنسين في الدخل والعمالة بأجر فقد تم استخدام نسبتين هما: نسبة متوسط أجور الإناث إلى متوسط أجور الذكور، والنسبة المئوية لمساهمة كل من الإناث والذكور في عدد السكان النشيطين اقتصادياً والذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر. وقد اعتمد بالنسبة للدول التي لا تتوفر لديها بيانات عن متوسط نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور النسبة (٧٥%) والدول الصناعية ٧٦,٢% وللدول النامية (٧٢%). ومن أجل قياس دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نتبع الخطوات التالية:

#### أ- الخطوة الأولى:

حساب دليلي العمر المتوقع والتحصيل التعليمي لكل من الذكور والإناث.

#### ب- الخطوة الثانية:

حساب حصص الدخل النسبية

ج- الخطوة الثالثة بتطبيق بارامتر التوزيع (E)، حيث يجري احتساب:

- دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي بين الذكور والإناث
- التحصيل التعليمي الموزع بالتساوي بين الذكور والإناث
- الدخل الموزع بين الذكور والإناث

#### مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس

وضمن إطار اهتمام مفهوم التنمية البشرية بتحليل مستوى التباين بين الرجل والمرأة من حيث مستوى الإنجازات والخيارات المتاحة، يمكن استخدام "مقياس التمكين بنوع الجنس" لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات النشاطات السياسية والاقتصادية. ويحسب في احتساب قيمة هذا المقياس ثلاثة مجموعات هي:

▪ المجموعة الأولى، وتستخدم المؤشرات التي تعبر عن المشاركة الاقتصادية وسلطة القرارات الاقتصادية وتمثل بالنسبة المئوية لحصة كل من الرجل والمرأة في فئة المناصب الإدارية والتنظيمية والنسبة المئوية لحصة كل منهما في فئة الأعمال المهنية والفنية. وتستخدم لكل فئة المؤشر الذي يراعي حصة كل جنس لتحديد المتوسط المرجح بعدد السكان (E) وإن النسبة المئوية المتعادلة والموزعة بالتساوي ستكون ٥٠% ولذلك فإن ٥٠% ستكون الحد الأقصى ونسبة صفر% هي الحد الأدنى وبعد تحديد الدليل تجمع فئتي الأعمال معاً مع إعطاء وزن مرجح لكل منهما.

▪ وتختار المجموعة الثانية مؤشر المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية ويعبر عنه حصة الرجل من المقاعد البرلمانية (مجلس الشعب) وتحدد كما بينا في المجموعة الأولى ولنفس الحد الأدنى والأقصى للمشاركة.

▪ وتختار المجموعة الثالثة المؤشر الذي يعبر عن السيطرة على الموارد الاقتصادية وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (غير المعدل بالدولار حسب القوة الشرائية)، وحده الأدنى ١٠٠ دولار وحده الأقصى ٤٠,٠٠٠ دولار.

وكخطوة أخيرة، تجمع أدلة كل مجموعة من المجموعات الثلاث، ويقسم الناتج على ٣ وهذا يعطينا كقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس. وعند حساب هذا المقياس في الجمهورية العربية السورية تم استخدام بارامتر الابتعاد عن انعدام المساواة. وهو يساوي ٢.

## جدول مؤشرات التنمية البشرية

١٩٩٧	١٩٩٠	
٦٩	٦٦,٨	١-١- العمر المتوقع عند الولادة ( بالسنوات )
٨٥,٨	٧١,٠٠	٢-١- معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين ( % )
٥٨١٣	٤٤٨٨	٣-١- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) وفق منهجية البنك الدولي في التحويل و مكافئ القوة الشرائية لعام ١٩٩٥
٠,٧٣٣	٠,٦٧٠	٤-١- دليل العمر المتوقع عند الولادة
٠,٧٧١	٠,٦٩٩	٥-١- دليل التحصيل التعليمي
٠,٩٢٠	٠,٧٠٦	٦-١- دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥
٠,٦٦٥	٠,٦٦٥	٧-١- قيمة دليل التنمية البشرية وفق تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية
٠,١١٣+	٠,٠١٠+	٨-١- الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية ) مطروحاً منه دليل التنمية البشرية

١٩٩٧	١٩٨١	
٦٨	٦٣,٨	٢- دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس
٧٠	٦٤,٧	١-٢- العمر المتوقع عند الولادة ( بالسنوات )
٦٩	٦٤,٣	ذكور
٩٢,٩	٨٢,١١	إناث
٧٨	٥٤,٦٢	مجموع
٨٥,٨	٥٨,٥	٢-٢- معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين ( % )
٠,٦٩٣	٠,٤٨١	٣-٢- قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس
٠,١١٤	-	٤-٢- دليل التنمية البشرية مطروحاً منه الترتيب حسب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

١٩٩٧	١٩٨١	
(١٠,٤) (١٩٩٨)	٥,٢	٣- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس
٣١,٣	٢٢,٨	١-٣- المقاعد المشغولة في البرلمان ( % للنساء )
٣٩,١	١٣,٣	٢-٣- المشتغلون بالأعمال الإدارية و التنظيمية ( % للنساء )
٠,٣٩٧	٠,٢١٦	٣-٣- المشتغلون بالأعمال المهنية و الفنية ( % للنساء )
٠,٤١٠	٠,٤٨٠	٤-٣- قيمة مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس
		٥-٣- الترتيب حسب دليل التنمية البشرية مطروحاً منه الترتيب حسب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس

#### ٤- الملامح الأساسية للتنمية البشرية

١٩٩٧	١٩٧٠	
٦٩	٥٩	٤-١- العمر المتوقع عند الولادة ( بالسنوات )
(١٩٩٦)٨٤,٤	-	خدمات صحية (%)
٧٣	٤٣	٤-٢- السكان الذين يحصلون على : مياه مأمونة (%)
(١٩٩٧)٦٠	٣٩	صرف صحي (%)
(١٩٩٣)٢٦٠,٩	-	٤-٣- نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية يومياً
٨٥,٨	٤٦,٦	٤-٤- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%)
٥٩,٣	٤٩,٥	٤-٥- نسبة القيد الإجمالية في التعليم ( بما فيه العالي ) (%)
٩٩٠	٦٨	٤-٦- أجهزة التلفزيون ( لكل ألف أسرة )
		٤-٧- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ ( بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية ) وفق منهجية البنك الدولي في التحويل ومكافئ القوة الشرائية لعام ١٩٩٥.
٥٨١٣	٦٦٦	
(١٩٩٨)٤٧٠,١٧	١٠٤٢	٤-٨- نصيب الفرد من الدخل القومي ( ل. س )

#### ٥- اتجاهات التنمية البشرية

١٩٩٧	١٩٧٠	
٦٩	٥٩	٥-١- العمر المتوقع عند الولادة ( بالسنوات )
٢٨	١٣٢	٥-٢- معدل وفيات الرضع ( لكل ١٠٠٠ مولود حي )
٧٣	٤٣	٥-٣- سكان يحصلون على مياه مأمونة ( % )
(١٩٩٣)٢٦٠,٩	-	٥-٤- نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية يومياً
٨٥,٨	٤٦,٤	٥-٥- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ( % )
٥٩,٣	٤٩,٥	٥-٦- نسبة القيد الإجمالية في التعليم ( بما فيه العالي )
٥٨١٣	٦٦٦	٥-٧- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية )

#### ٦- المرأة و القدرات والمشاركة

١٩٩٨	١٩٧٠	
٧٠,٠	٦٠,٦	٦-١- العمر المتوقع عند الإناث
(١٩٩٨)٣,٧	(١٩٧٨)٧,٥	٦-٢- معدل الخصوبة الكلية
٩٢,٦	٥٩,٨	٦-٣- نسبة قيد الإناث في : التعليم الابتدائي
٥٢,٦	٢٦,٨	التعليم الإعدادي
٢١,٧	١١,١	التعليم الثانوي
١١,٠	-	التعليم العالي
٨,٣	٢,٠	٦-٤- نسبة الإناث ( ٢٥ فأكثر ) الحاصلات على التعليم الثانوي فما فوق
٨,٠	٢,٥	٦-٥- مشاركة المرأة في الأعمال الإدارية و التنظيمية

٣٠,٩	٢٠,٤	٦-٦- مشاركة المرأة في الأعمال المهنية و الفنية
٢,٢	٠,٥	٦-٧- مشاركة المرأة في أعمال البيع
١٩,٤	٨,٦	٦-٨- مشاركة المرأة في الأعمال الكتابية
٩,٢	٨,٥	٦-٩- مشاركة المرأة في أعمال الخدمات
١٨,٤	١٠,٤	٦-١٠- معدل النشاط الاقتصادي للمرأة ( ١٥ سنة فأكثر )
٥٥,٠	٩,٧	٦-١١- نسبة المشتغلات بالأجر
٣٦,٦	-	٦-١٢- نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي
٧,٠	-	٦-١٣- مشاركة المرأة في الحكم على المستوى الوزاري
٨,٠	٢,٥	على المستوى دون الوزاري

١٩٩٨	١٩٧٠	٧- بقاء الطفل حياً و تنميته
٢٨	١٣٢	٧-١- معدل وفيات الرضع ( لكل ١٠٠ ألف مولود حي )
٣٢	١٦٤	٧-٢- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ( لكل ١٠٠٠ طفل )
٨٣	(١٩٧٨)٣٥	٧-٣- الولادات تحت إشراف أيدي مدربة ( % )
٩٥	٤٨٥	٧-٤- معدل وفيات الأمهات ( لكل ١٠٠ ألف ولادة حية )
(١٩٩٣)٧٥,٢	-	٧-٥- الأمهات اللواتي يرضعن ثديياً ( ٦ أشهر على الأقل ) ( % )
٩٧	١١	٧-٥- الأطفال دون الخامسة الملقحون ضد أمراض الطفولة ( % )

١٩٩٨	١٩٧٠	٨- الملامح الأساسية للحالة الصحية
٣,٢٣	(١٩٨٠)٠,٤	٨-١- الإنفاق العام على الصحة : % من إجمالي الإنفاق العام
٤,٩	-	% من الناتج المحلي الإجمالي
١٦,٦ ألف	٧٤,٢ ألف	٨-٢- عدد السكان لكل وحدة صحية
٨٣٢	١٠٠٧	٨-٣- عدد السكان لكل سرير
٧٤٧	٣٨٥٦	٨-٤- عدد السكان لكل طبيب
٥٥٠	٤٥٠٠	٨-٥- عدد السكان لكل عنصر تمريض

١٩٩٧	١٩٨١	٩- التوازن في التعليم
١٣,١٩	١٢,٦٥	٩-١- الإنفاق العام على التعليم ( % من إجمالي الإنفاق العام )
٤,٦١	٠,٩٥	٩-٢- الإنفاق العام على التعليم ( % من الناتج المحلي الإجمالي )
٧٧,٥٢	٧٣,٩٥	٩-٣- الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي ( % من الإنفاق على كافة مراحل التعليم )
٢٢,٤٧	٢٦,٠٤	٩-٤- الإنفاق العام على التعليم العالي ( % من الإنفاق على كافة مراحل التعليم )

٢٣	٢٨	٥-٩- عدد التلاميذ لكل مدرس في المرحلة الابتدائية
١٦	٣٧	٦-٩- عدد التلاميذ لكل مدرس في المرحلتين الإعدادية و الثانوية
٢٥	٢٤	٧-٩- عدد التلاميذ لكل شعبة في المرحلة الابتدائية
٣٥	٣٧	٨-٩- عدد التلاميذ لكل شعبة في المرحلة الإعدادية
٢٨	٣٦	٩-٩- عدد التلاميذ لكل مدرس في المرحلة الثانوية
١٩٩٧	١٩٧٠	<b>١٠- الملامح الأساسية في مجال الاتصالات</b>
٩٩٠	٦٨	١-١٠- أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ أسرة
٥٢٦	١٩	٢-١٠- أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ أسرة
١٥٢٣	١٢٥٧	٣-١٠- عدد الكتب المنشورة لكل ١٠٠ ألف من السكان
٤٣	٢١	٤-١٠- المترددون على المسارح سنويا ( لكل ١٠٠٠ نسمة )
١٩٩٨	١٩٧٠	<b>١١- قوة العمل</b>
٣٠,٢	٢٥,٢	١-١١- قوة العمل ( ١٥ سنة فأكثر ) % من إجمالي السكان
١٧,٥	١٠,٧	٢-١١- نسبة الإناث في قوة العمل ( ١٥ سنة فأكثر ) %
٢٤,٦	٤٩,٠	٣-١١- التركيب الهيكلي لقوة العمل ( ١٠ سنوات فأكثر ) % في الزراعة
٢٨,٩	١٢,٩	% في الصناعة
٤٦,٥	٣٨,١	% في الخدمات
٥٦,١	٤٠,٩	٤-١١- نسبة المشتغلين بأجر ( % من قوة العمل )
١٣,٦	٤,٣	٥-١١- نسبة المشتغلين بالمهن العلمية و الفنية ( % من قوة العمل )
٢٦,٨	-	٦-١١- نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي ( ١٨ - ٦٤ سنة )
١٩٩٨	١٩٧٠	<b>١٢- البطالة</b>
٨,٩	٥,٣	١-١٢- معدل البطالة ( % من مجموع السكان النشيطين إجمالي
١٠,٥	٤,٤	اقتصاديا من العمر ١٥ سنة فأكثر ) إناث
٨,٣	٦,٢	٢-١٢- معدل البطالة ( % من مجموع السكان النشيطين حضر
٩,٥	٤,٧	اقتصاديا من العمر ١٥ سنة فأكثر ) ريف
٧٧,٣	٩١,٨	٣-١٢- التركيب الهيكلي للبطالة حسب الحالة التعليمية دون الثانوي
٩,٨	٦,٦	ثانوي
١٢,٩	١,٦	تعليم عالي

١٩٩٤	١٩٧٠	١٣- التحضر
٥٠	٤٤	١-١٣- سكان الحضر ( % من إجمالي السكان )
٣,٦	٤,١	٢-١٣- معدل النمو السنوي لسكان الحضر ( % )
(١٩٩٤-١٩٨١)	(١٩٨١-١٩٧٠)	٣-١٣- سكان المدينة الأكبر ( % من إجمالي سكان الحضر )
٢٣,٠	٣٠,٥	٤-١٣- عدد الأشخاص لكل غرفة
٠,٨	٢,٥	٥-١٣- منازل مضاءة بالكهرباء ( % من إجمالي المنازل )
(١٩٩٧)٩٤	٤٣	

١٩٩٤	١٩٧٠	١٤- الملامح الأساسية الديموغرافية
١٣,٧٨٢	٦,٢٥٧	١-١٤- عدد السكان (تعدادات السكان) -بالملايين
(١٩٩٧)١٧,٠٠٨	٧,٠٧٣	عدد السكان (سجلات الأحوال المدنية) بالملايين
٣,٢٩	٣,٣٥	٢-١٤- معدل النمو السنوي للسكان ( % ) - وفق التعدادات السكانية
(١٩٩٤-١٩٨١)	-١٩٧٠)	٣-١٤- معدل الخصوبة الكلية
(١٩٩٨)٣,٧	(١٩٧٨)٧,٥	٤-١٤- معدل الإعالة العمرية
٩١,٦	١١٦	٥-١٤- الكثافة السكانية ( نسمة / كم <sup>٢</sup> )
٧٤	٣٤	

١٩٩٨	١٩٧٠	١٥- تدفقات الموارد
٩٩	٨٣	١-١٥- نسبة الصادرات / الواردات ( % )
٦١	٣٩	٢-١٥- نسبة الصادرات و الواردات / الناتج المحلي الإجمالي ( % )
٢٨٩٨+	٢٢٥-	٣-١٥- ميزان الحساب الجاري ( مليون ل . س )
٢٥٦٨٠+	٤٢+	٤-١٥- تحويلات العاملين من الخارج ( مليون ل . س )

١٩٩٨	١٩٧٠	١٦- حساب الدخل القومي
٧٩٥٧٢٦	٦٨٠٠	١-١٦- الناتج المحلي الإجمالي ( مليون ل . س ) ( أسعار جارية )
٢٩	٢٢	٢-١٦- الناتج الزراعي ( % من الناتج المحلي الإجمالي )
٢٢	٢٠	٣-١٦- الناتج الصناعي ( % من الناتج المحلي الإجمالي )
٤٩	٥٨	٤-١٦- ناتج الخدمات ( % من الناتج المحلي الإجمالي )



٦٩	٧٣	١٦-٥- الاستهلاك الخاص ( % من الناتج المحلي الإجمالي )
١١	١٨	١٦-٦- الاستهلاك الحكومي ( % من الناتج المحلي الإجمالي )
٢٠	١٣	١٦-٧- الاستثمار المحلي الإجمالي ( % من الناتج المحلي الإجمالي )
٢٠	١٠	١٦-٨- الادخار المحلي الإجمالي ( % من الناتج المحلي الإجمالي )
٣٨	-	١٦-٩- الإنفاق الحكومي ( % من الناتج المحلي الإجمالي )
٣٠	١٨	١٦-١٠- الصادرات ( % من الناتج المحلي الإجمالي )
٣١	٢١	١٦-١١- الواردات ( % من الناتج المحلي الإجمالي )

١٩٩٨	١٩٧٠	١٧- اتجاهات الأداء الاقتصادي
٧٣٣٣٣٠	٦٥٧٢	١٧-١- الدخل القومي ( مليون ل. س ) ( أسعار جارية )
٤٧٠١٧	١٠٤٢	١٧-٢- نصيب الفرد من الدخل القومي ( ل. س ) ( أسعار جارية )
%٥,٧	( ١٩٩٨-١٩٧٠ )	١٧-٣- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ( أسعار ١٩٩٥ الثابتة )
%٢,٣	( ١٩٩٧-١٩٧٠ )	١٧-٤- معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ١٩٩٥ الثابتة )

#### مصادر البيانات

- المكتب المركزي للإحصاء - التعدادات السكانية للأعوام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤.
- المكتب المركزي للإحصاء - نتائج مسح قوة العمل لعامي ١٩٩٥، ١٩٩٨.
- المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٧١، ١٩٩١، ١٩٩٨، ١٩٩٩.
- وزارة التربية - النشرات الإحصائية ١٩٨١، ١٩٩٧.
- وزارة الصحة - إحصاءات وزارة الصحة لعامي ١٩٧٠، ١٩٩٨.
- وزارة الصحة - دراسة صحة الأم والطفل لعام ١٩٩٤.
- وزارة الصحة - دراسة المسح متعدد المؤشرات لعام ١٩٩٦.
- وزارة الصحة: ورقة عمل حول الصحة والسكان ١٩٩٨.
- وزارة الصحة - برنامج التلقيح الوطني لعام ١٩٩٨.

من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٥  
فقد ارتفع من ٢٢٦٩٧ ليرة سورية في عام ١٩٧٠ إلى  
٤١٥٩٩ ليرة سورية في عام ١٩٩٧ كما هو مبين في  
الجدول رقم (١-٨)

(١٥ سنة فأكثر) من ٥١,٥% في عام ١٩٧٠ إلى  
٨٥,٨% في عام ١٩٩٧، وارتفعت نسبة القيد الاجمالي  
في التعليم العالي ودون العالي معا من ٤٩,٥% في عام  
١٩٧٠ إلى ٥٩,٣% في عام ١٩٩٧. أما نصيب الفرد

### الجدول (١-٨)

#### مؤشرات حساب دليل التنمية البشرية في سورية

١٩٩٧	١٩٧٠	
٦٩,٠	٥٩,٤	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)
٨٥,٨	٥١,٥	نسبة الأمام بالقراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) (%)
٥٩,٣	٤٩,٤٧	نسبة القيد الاجمالي في التعليم العالي ودون العالي (%)
٤١٥٩٩	٢٢٦٩٧	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باسعار ١٩٩٥ الثابتة (ل.س)

تعدادات السكان للأعوام ١٩٧٠، ١٩٩٤ - المجموعات الإحصائية ١٩٧٠، ١٩٩٨، ١٩٩٩

الدولي في تحويل قيمة متوسط نصيب الفرد من الدخل  
بالعملات المحلية إلى الدولار على أساس معدل  
الصرف الواسطي المتقل للدولار لعام ١٩٩٥ والبالغ  
٣٤,٣٦ ليرة سورية للدولار. ونظراً لأن حساب قيمة  
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل  
القوة الشرائية للدولار، يتطلب أعمالاً بحثية ومسوحاً  
خاصة تتجاوز حدود هذا التقرير، فسوف نستخدم  
مكافئ التعادل للقوة الشرائية في عام ١٩٩٥ الوارد في  
تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتنمية البشرية  
لعام ١٩٩٨ والبالغ (٤,٨) كما هو مبين في الجدول  
(٢-٨):

#### ٢-١-٨- دليل التنمية البشرية في سورية:

تم احتساب مكونات دليل التنمية البشرية في  
سورية وفق الطريقة المعتمدة في تقرير الأمم المتحدة  
عن التنمية البشرية الصادر في عام ١٩٩٥، واعتمدت  
البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في  
حساب دليل العمر المتوقع عند الولادة ودليل التحصيل  
التعليمي. أما بالنسبة لدليل الدخل فقد تم استخدام نصيب  
الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام  
١٩٩٥، وجرى تحويل القيمة من الليرات السورية إلى  
الدولار الأمريكي وفق المنهجية التي يتبعها البنك

الجدول (٨-٢)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة  
حسب تعادل القوة الشرائية للدولار

١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٩٠	
٤١٥٩٩	٣٩١٧٦	٣٢١٤٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة (ل.س)
١٢١١	١١٤٠	٩٣٥	تحويل قيمة نصيب الفرد من الناتج من الليرات السورية إلى الدولار وفق معدل الصرف المتكفل للدولار البالغ ٣٤,٣٦ ل.س لعام ١٩٩٥ (بالدولار) حسب منهجية البنك الدولي
٥٨١١	٥٤٧٢	٤٤٨٨	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة حسب تعادل القوة الشرائية للدولار ووفق المكافئ <sup>(١)</sup> البالغ ٤,٨ لعام ١٩٩٥ (بالدولار)
٠,٩٢٠	٠,٨٤٩	٠,٧٠٦	دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة

(١) كما هو وارد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.

البشرية قيمة جد منخفضة لمكافئ تعادل القوة الشرائية بلغت ٢,٥٢. وهذه القيمة لا تتسق ولا تتناسب مع قيمة مكافئ تعادل القوة الشرائية المستخدمة للأعوام السابقة والتي بلغت ٤,٦٦ في عام ١٩٩٠ و ٤,٨ في عام ١٩٩٥. هذا علماً بأن القوة الشرائية لليرة السورية في عام ١٩٩٧ كانت مساوية تقريباً لقوتها الشرائية في عام ١٩٩٥. لذا ينبغي إجراء التصحيح اللازم والذي من شأنه أن ينعكس على قيمة دليل التنمية البشرية لسورية وعلى ترتيب سورية بين دول العالم وفقاً لدليل التنمية البشرية. ولعله سيكون من الممكن -لدى إعداد تقرير التنمية البشرية القادم- إجراء دراسة مقارنة معمقة بهذا الشأن .

وقد ارتفع دليل العمر المتوقع عند الولادة في سورية من ٠,٦٩٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧٣٣ في عام ١٩٩٧، كما ارتفع دليل التحصيل التعليمي من ٠,٦٨٧ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧٦٩ في عام ١٩٩٧، وارتفع دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة من ٠,٧٠٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٩٢٠ في عام ١٩٩٧. أما دليل التنمية البشرية في سورية فقد ارتفع من ٠,٦٩٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٨٠٧ في عام ١٩٩٧ بمعدل نمو ٢,٠١% سنوياً الجدول (٨-٣). وتجدر الإشارة إلى الخلل في احتساب تقرير البرنامج الائتماني للأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ لدليل التنمية البشرية في سورية لعام ١٩٩٧. فموجب هذا التقرير انخفض دليل التنمية البشرية لسورية من ٠,٧٤٩ في عام ١٩٩٥ إلى ٠,٦٦٣ في عام ١٩٩٧<sup>(١)</sup>. وفي الواقع، يعزى هذا الانخفاض إلى خلل في استخدام مكافئ تعادل القوة الشرائية. ففيما يخص عام ١٩٩٧ استخدم تقرير التنمية

<sup>١</sup> انظر البرنامج الائتماني للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص (١٣٦).

الجدول (٣-٨)

دليل التنمية البشرية في (١) سورية

ومكوناته بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ (١٩٩٧-١٩٩٠)

معدل النمو السنوي	١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٩٠	
١,٣	٠,٧٣٣	٠,٧١٧	٠,٦٩٦	دليل العمر المتوقع عند الولادة (سنة)
١,٦	٠,٧٦٩	٠,٧١٢	٠,٦٨٧	دليل التحصيل التعليمي
٣,٨	٠,٩٢٠	٠,٨٤٩	٠,٧٠٦	دليل نصيب الفرد من الناتج
٢,٠١	٠,٨٠٧	٠,٧٥٩	٠,٦٩٦	دليل التنمية البشرية

(١) احتسب هذا الدليل ومكوناته على اساس الاحصاءات السورية

(العمر المتوقع عند الولادة، ومستوى التحصيل التعليمي، ونصيب الفرد من الدخل). والاختلاف بينهما هو أن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل كل مكون من المكونات الثلاث وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل، أي أن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في بلد ما يكون أدنى من دليل التنمية البشرية لذلك البلد بمقدار ما يكون التفاوت كبيراً بين إنجاز الذكور وإنجاز الإناث. فإذا افترضنا أن دليل التنمية البشرية في بلد ما مساوٍ لدليل التنمية البشرية في بلد آخر، وكان التباين بين إنجازات الرجل والمرأة في البلد الأول أكبر من التباين في البلد الثاني، فإن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس في البلد الأول يكون أدنى مما هو عليه في البلد الثاني.

ويبين الجدول (٤-٨) دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومكوناته في سورية في الأعوام ١٩٨١، ١٩٩٤، ١٩٩٧ وذلك بتطبيق المؤشرات والبيانات الإحصائية السورية:

ويتبين من الجدول (٣-٨) أن هناك تقدماً مستمراً في دليل العمر المتوقع عند الولادة، ويفسر ذلك بانخفاض معدل الوفيات العام ومعدل وفيات الرضع والأطفال دون خمس سنوات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧). كما يتبين أيضاً وجود تقدم مستمر في دليل التحصيل التعليمي، ويفسر ذلك بارتفاع نسبة المتعلمين من السكان (١٥ سنة فأكثر) في عام ١٩٩٧ وفي دليل نصيب الفرد من الناتج وفي دليل التنمية البشرية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧).

٨-١-٣- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس:

نظراً لأن دليل التنمية البشرية لا يأخذ مسألة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المرأة والرجل بعين الاعتبار، فقد ابتكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في عام ١٩٩٥ دليلاً جديداً لمراعاة هذا التفاوت، وهو "دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس".

ويتألف هذا الدليل من نفس المكونات الثلاثة

"دليل التنمية البشرية" وهي:

الجدول (٨-٤)

دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومكوناته  
في سورية في الأعوام (١٩٨١، ١٩٩٤، ١٩٩٧)

١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٨١	
٠,٧٣٣	٠,٦٧٨	٠,٦٥٣	دليل العمر المتوقع عند الولادة (الموزع بين الجنسين)
٠,٧٥٦	٠,٦٧٥	٠,٥٣٣	دليل التحصيل التعليمي (الموزع بين الجنسين)
٠,٦٠٥	٠,٤٦٨	٠,٢٣٥	دليل الدخل (الموزع بين الجنسين) (١)
٠,٦٩٣	٠,٦١٠	٠,٤٨١	دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (١)
٠,٨٠٧	٠,٧٥٩	-	دليل التنمية البشرية

(١) تم احتساب دليل الدخل بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥، وتم التحويل للدولار وفق منهجية البنك الدولي، والتعديل حسب القوة الشرائية بمكافئ القوة الشرائية لعام ١٩٩٥ والبالغ ٤,٨.

وللتعبير عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية، هما النسبة المئوية لحصة كل من الرجل والمرأة في فئة المشتغلين من ذوي المناصب الادارية والتنظيمية، والنسبة المئوية لحصة كل منهما في فئة المشتغلين بالأعمال المهنية والفنية. أما المشاركة في صنع القرار السياسي فيعبر عنها بحصة كل من الرجل والمرأة في المقاعد البرلمانية (مجلس الشعب).

وأما السيطرة على الموارد الاقتصادية فيعبر عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (غير المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية). والأدلة الثلاثة المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية وصنع القرارات الاقتصادية والسياسية والسيطرة على الموارد الاقتصادية تجمع معا ويحسب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس على أنه متوسط حسابي للأدلة الثلاث المكونة للدليل كما هو مبين في الجدول (٨-٦).

ويوضح من هذا الجدول ما يلي:

- تصاعد دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس بإتجاه التقارب مع دليل التنمية البشرية، مما يشير إلى وضع جيد للمرأة السورية وتقارب كبير بين الإناث والذكور.
- إن دليل العمر المتوقع عند الولادة (الموزع بين الجنسين) مرتفع نسبياً منذ عام ١٩٨١، وقد نما بمعدل سنوي مقداره (٠,٧)٪.
- إن دليل التحصيل التعليمي (الموزع بين الجنسين) قد نما بمعدل سنوي مقداره (٢,٠)٪، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التحاق الإناث بالتعليم خلال هذه الفترة.
- إن دليل الدخل (الموزع بين الجنسين) قد نما بمعدل سنوي مقداره (٦,٠)٪، وذلك نتيجة زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨-١-٤ مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس:

استخدم مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات النشاطات الاقتصادية والسياسية. وتم اختيار مؤشرين

الجدول (٥-٨)

مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ومكوناته في سورية

(١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٩٧)

١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٨١	
٠,٦٦٧	٠,٦٣٩	٠,٥٣٠	دليل المناصب الإدارية والتنظيمية، والأعمال المهنية والفنية
٠,٣٥٣	٠,٣٥٣	٠,٢٠٨	دليل التمثيل في مجلس الشعب
٠,١٧٢	٠,١٢٨	٠,٠٥	دليل الدخل الموزع بالتساوي بين الجنسين <sup>(١)</sup>
٠,٣٩٧	٠,٣٨٤	٠,٢١٦	مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (وفق الإحصائيات السورية)

(١) احتسب دليل الدخل وفق أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وحول إلى الدولار حسب منهجية البنك الدولي وعدل بمكافئ القيمة الشرائية المقدرة في تقارير التنمية البشرية.

هذا الدليل على مستوى المحافظات كوحدات إدارية رئيسية لإظهار مدى التطور الحاصل في كل منها. وكما بينا سابقاً فإن دليل التنمية البشرية يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب القوة الشرائية.

ونظراً لأن توفير بيانات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية على مستوى المحافظات، يتطلب إجراء مسح وأعمال بحثية تتجاوز حدود هذا التقرير، فإننا سنكتفي بالتعبير عن دليل التنمية البشرية حسب المحافظات في هذا التقرير على مكوني العمر المتوقع والتحصيل التعليمي. أما مكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات فسوف نتلمس آثاره من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والديموغرافية على مستوى المحافظات (التي سنعرضها فيما بعد)، من خلال انخفاض التباينات بين المحافظات بشكل ملحوظ عبر الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧.

وقد تم احتساب دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي للمحافظات خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٧ اعتماداً على طريقة القياس المعتمدة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ مع الإشارة إلى أن المكون الفرعي الخاص بنسبة القيد في التعليم بالنسبة

ويلاحظ في هذا الجدول ارتفاع مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس في سورية المحتسب وفق الإحصاءات السورية من ٠,٢١٦ في عام ١٩٨١ إلى ٠,٣٩٧ في عام ١٩٩٧، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى الجهود المبذولة في سورية لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار الإداري والاقتصادي والسياسي. كما يلاحظ أن مقياس التمكين وفق الإحصاءات السورية هو أعلى منه وفق تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، مما يعني أن ترتيب سورية بين دول العالم (حسب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس) سيتحسن عما هو مقدر في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، بحيث يبلغ المرتبة (٥٧) بدلاً من المرتبة (٨١) في عام ١٩٩٧، فيما إذا أخذ بالمقياس الأول. وهنا أيضاً من المناسب تطوير العمل في تقرير التنمية البشرية.

٨-٢- قياس التنمية البشرية على مستوى المحافظات:

٨-٢-١ دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات:

بعد أن تم احتساب دليل التنمية البشرية على المستوى الإجمالي في سورية فإنه من المناسب احتساب

دمشق، يتابعون دراستهم في مدينة دمشق، وكذلك الأمر بالنسبة لطلاب محافظة القنيطرة. والجدول (٦-٨) يظهر تطور هذين الدليلين خلال الفترة المذكورة.

لمحافظات دمشق، ريف دمشق، القنيطرة سيتم حسابه بشكل موحد نظراً لأن قسماً كبيراً من طلاب سكان ريف دمشق، وخاصة في المناطق المحيطة بمدينة

### الجدول (٦-٨)

تطور دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي كمكونين لدليل التنمية البشرية حسب المحافظات (١٩٨١-١٩٩٧)

دليل التحصيل التعليمي				دليل العمر المتوقع				
معدل النمو (%) ٩٧-١٩٨١	١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٨١	معدل النمو (%) ٩٧-١٩٨١	١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٨١	
				٠,٤٢	٠,٧٧٧	٠,٧٣٧	٠,٦٩٨	دمشق
١,٠	٠,٨٣١	٠,٧٨٥	٠,٧٠٩	٠,٤٦	٠,٧٥٨	٠,٧١٧	٠,٦٧٥	ريف دمشق
				٠,٥٥	٠,٧١٢	٠,٦٩٣	٠,٦٤٥	القنيطرة
٢,٥	٠,٧٢٥	٠,٦١١	٠,٤٨٥	٠,٤٦	٠,٧٢٢	٠,٦٨٧	٠,٦٤٧	حلب
٠,٣	٠,٧٩٧	٠,٧٤٧	٠,٦٤٤	٠,٤٥	٠,٧٤٧	٠,٧١٠	٠,٦٧٠	حمص
١,٨	٠,٨٠٣	٠,٧١١	٠,٦٠١	٠,٤٠	٠,٧٥٥	٠,٧١٣	٠,٦٧٧	حمّاه
١,٤	٠,٨٣٢	٠,٧٨٥	٠,٦٦٣	٠,٤٢	٠,٧٤٧	٠,٧٠٨	٠,٦٧٠	اللاذقية
١,٠	٠,٨٠٨	٠,٧٧٥	٠,٦٨٦	٠,٤٣	٠,٧٦٢	٠,٧٢٢	٠,٦٨٣	طرطوس
٢,٦	٠,٦٤٥	٠,٥٤١	٠,٤٢٩	٠,٤٥	٠,٦٤٨	٠,٦١٣	٠,٥٧٨	دير الزور
٢,٢	٠,٧٥٠	٠,٦٤٧	٠,٥٢٥	٠,٤٦	٠,٧١٨	٠,٦٨٧	٠,٦٤٧	ادلب
٣,٤	٠,٦٨٨	٠,٥٤٢	٠,٤٠١	٠,٤٦	٠,٦٨٥	٠,٦٥٠	٠,٦١٢	الحسكة
٣,٩	٠,٦٩٣	٠,٥١٦	٠,٣٧٣	٠,٥٠	٠,٦٧٠	٠,٦٣٩	٠,٥٩٨	الرقّة
١,٥	٠,٨٢٣	٠,٧٩٢	٠,٦٥٢	٠,٤٧	٠,٧٧٨	٠,٧٤٢	٠,٦٩٨	السويداء
٢,٠	٠,٧٨٣	٠,٧٢٦	٠,٥٦٨	٠,٤٦	٠,٧٣٨	٠,٧٠٣	٠,٦٢٢	درعا

ويجدر التنويه إلى أن المحافظات التي ينخفض فيها دليل التنمية عن المتوسط وهو انخفاض جد محدود هي محافظات تعتمد اقتصاديا بشكل رئيسي على الزراعة إذ يلتحق أفراد الأسر في هذه المحافظات بالعمل الزراعي في سن مبكرة، وترتفع نسبة التسرب من التعليم فيها، لذلك تنخفض نسبة الالتحاق بالتعليم نسبيا. وترتفع نسبة الأمية في هذه المحافظات بالمقارنة مع المحافظات الأخرى. ونتيجة صدور قانون إلزامية التعليم عام ١٩٨١ واستراتيجية الدولة حول ديمقراطية التعليم

يظهر الجدول تطورا إيجابيا في دليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي لجميع المحافظات دون استثناء. كما يشير إلى محدودية التفاوتات بشكل ملحوظ بين المحافظات وخاصة بالنسبة لدليل التحصيل التعليمي.

ويعود تحسن هذين الدليلين ومحدودية التفاوتات بشأنهما بين المحافظات إلى جهود التنمية في تحقيق التوزيع المتوازن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشر الخدمات التعليمية في مختلف المحافظات ريفا وحضرا.

ومجانيته، فقد ارتفعت نسب الالتحاق بالتعليم وانخفضت نسبة الأمية بصورة ملموسة في كافة المحافظات.

### ٢-٨-٢ دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس على مستوى المحافظات:

كما هو الحال بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية، سيتم احتساب دليل العمر المتوقع ودليل

التحصيل التعليمي على مستوى المحافظات، وذلك لعامي ١٩٨١ و ١٩٩٧ لبيان مقدار انخفاض التفاوت بين المحافظات فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين. والجدول (٧-٨) يظهر النتائج لكل من الدليين. أما تقدير دليل الدخل الموزع على مستوى المحافظات - وللأسباب التي ذكرناها سابقاً- فإنه يحتاج لبحث متخصص.

### الجدول (٧-٨)

تطور دليي العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي الموزع بالتساوي (كمكونين لدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس) حسب المحافظات (١٩٨١-١٩٩٧)

البيان	دليل العمر المتوقع الموزع بين الجنسين			دليل التحصيل التعليمي الموزع بين الجنسين		
	١٩٨١	١٩٩٧	معدل النمو ١٩٩٧-١٩٨١	١٩٨١	١٩٩٧	معدل النمو ١٩٩٧-١٩٨١
دمشق	٠,٦٩٤	٠,٧٧٥	٠,٦٩	٠,٦٩٥	٠,٨٣٤	١,١٥
ريف دمشق	٠,٦٧٣	٠,٧٥٢	٠,٦٩	٠,٦٩٥	٠,٨٣٤	١,١٥
القيطيرة	٠,٦٥٠	٠,٧٢٤	٠,٦٨	٠,٦٩٥	٠,٨٣٤	١,١٥
حلب	٠,٦٤٣	٠,٧١٩	٠,٧٠	٠,٤٢٦	٠,٧١٨	٣,٣٢
حمص	٠,٦٧٠	٠,٧٤٦	٠,٦٧	٠,٦٠٦	٠,٧٩٣	١,٦٩
حمّاه	٠,٦٧٣	٠,٧٥٠	٠,٦٨	٠,٥٥٣	٠,٧٩٥	٢,٢٩
اللاذقية	٠,٦٧٠	٠,٧٤٤	٠,٦٦	٠,٦٦٣	٠,٨٣٢	١,٤٣
دير الزور	٠,٥٧٦	٠,٦٤٨	٠,٧٣	٠,٣٤١	٠,٦١٢	٣,٧٢
ادلب	٠,٦٣٩	٠,٧١٦	٠,٧١	٠,٤٤٩	٠,٧٤٢	٣,١٩
الحسكة	٠,٥٨٥	٠,٦٨٥	٠,٩٩	٠,٣١٩	٠,٦٦٥	٤,٧٠
الرقّة	٠,٦٠٠	٠,٦٧١	٠,٧٠	٠,٢٧١	٠,٦٧٩	٥,٩١
السويداء	٠,٦٩٣	٠,٧٧٥	٠,٧٠	٠,٦٢٦	٠,٨٢٠	١,٧٠
درعا	٠,٦٥٩	٠,٧٣٧	٠,٧٠	٠,٥١٤	٠,٧٨٣	٢,٦٧
طرطوس	٠,٦٨٢	٠,٧٥٦	٠,٦٥	٠,٦٥٣	٠,٨١٢	١,٣٧

يلاحظ من هذا الجدول أن دليل العمر المتوقع الموزع بين الجنسين قد نما خلال هذه الفترة بالنسبة لجميع المحافظات بشكل متقارب. أما فيما يخص دليل التحصيل التعليمي الموزع بين الجنسين فقد تفاوت معدل النمو بشكل أدى إلى تقليص التفاوت بين

المحافظات بشكل ملحوظ. أما الظاهرة الأخرى الجديرة بالإبراز فهي محدودية التباين بين المحافظات فيما يخص التكافؤ بين الجنسين، الأمر الذي يعبر عن نتائج أحد جوانب التوازن في عملية التنمية في سورية وزيادة



مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المحافظات.

٨-٢-٣ تطور بعض الخصائص الديموغرافية في المحافظات:

لأخرى، وخاصة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٤، فقد ارتفع هذا المعدل بشكل ملحوظ في المحافظات الشمالية الشرقية. ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني في محافظة ريف دمشق خلال هذه الفترة إلى تدفقات الهجرة الداخلية إليها وخاصة من مدينة دمشق إضافة للزيادة الطبيعية. أما الكثافة السكانية فقد ارتفعت في معظم المحافظات رغم الاختلاف في معدل نمو الكثافة السكانية بين المحافظات كما هو مبين في الجدول (٨-٨).

تشير بيانات بعض المؤشرات السكانية حسب المحافظات إلى وجود تطورات ملحوظة في مستوى التحضر في المحافظات وخاصة في محافظات ريف دمشق والرقّة ودرعا والحسكة، كما أن معدل النمو السكاني قد تفاوت بشكل ملحوظ من محافظة

الجدول (٨-٨)  
تطور بعض المؤشرات السكانية حسب المحافظات  
(١٩٩٤-١٩٧٠)

معدل الخصوبة الكلية	الكثافة بالكيلومتر			نسبة سكان الحضر			معدل النمو السنوي (بالآلف)		توزيع السكان			البيان المحافظات	
	١٩٩٣	١٩٨١	١٩٩٤	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٩٤	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٨١	١٩٧٠		
									/	/			
									١٩٩٤	١٩٧٠			
٢,٤	٤,٧	١٣٧٥٤	١٠٥٩٣	٧٠,٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٨	٢٦,٣	١٠,١	١٢,٣	١٣,٣	دمشق
٤,٤	٦,٩	٩٣	٥١	٣٧	٤٨,٩	٣٦,٢	٢٠,٣	٤٥,٩	٣٦,٢	١١,٩	١٠,٢	٩,٩	ريف دمشق
٤,٦	٦,٩	١٦٠	١٠٢	٨٢	٦١,٢	٥٩,٧	٥٣,٨	٣٦,١	٣٣,٠	٢١,٦	٢٠,٨	٢٠,٩	حلب
٣,٤	٦,٥	٢٨	١٩	١٣	٤٥,٦	٥٠,١	٤٦,٤	٣١,٦	٣٧,٢	٨,٨	٩,٠	٨,٧	حمص
٤,٩	٧,٣	١٢٤	٨٣	٥٨	٣٠,٧	٣٣,٧	٣٤,٠	١,١	٣٣,٢	٨,٠	٨,١	٨,١	حمّاه
٢,٨	٥,٩	٣٢٤	٢٤١	١٦٩	٤٩,٠	٤١,٨	٣٨٣	٢٣,٦	٣٢,٧	٥,٤	٦,١	٦,٢	اللاذقية
٥,٩	٧,٧	٢١	١٢	٩	٢٨,٣	٣٠,٤	٣٠,٤	٤٣,٦	٣١,٠	٥,٢	٤,٥	٤,٥	دير الزور
٥,٧	٨,٥	١٤٨	٩٥	٦٥	٢٥,٦	٢١,٠	٢٢,١	٣٤,٨	٣٨,٤	٦,٦	٦,٤	٦,١	ادلب
٥,٩	٨,٢	٤٤	٢٩	٢٠	٣٢,٥	٢٨,٩	٢٠,٥	٣٣,١	٣٣,٢	٧,٤	٤,٣	٧,٤	الحسكة
٥,٢	٧,٦	٢٨	١٨	١١	٤٠,٧	٣٨,٧	١٦,١	٣٥,٩	٣٣,١	٤,٠	٣,٩	٣,٩	الرقّة
٣,٠	٦,٠	٤٨	٣٦	٢٥	٢٨,٦	٢٨,٨	٢٧,٧	٢٣,٠	٣٢,٩	١,٩	٢,٢	٢,٢	السويداء
٥,٠	٩,٠	١٦١	٩٧	٦٢	٣٧,٢٧	٢١,٣	١٤,٣	٤٠,٣	٤١,٥	٤,٤	٤,٩	٣,٧	درعا
٢,٥	٥,٥	٣٠٨	٢٣٤	١٦٠	٢٦,٠	٢٠,٢	١٨,٣	٢١,٩	٣٥,٦	٤,٣	٤,٩	٤,٨	طرطوس
٤,٥	٨,١	٢٦	١٤	١٠	-	-	-	٤٨,٨	٤٣,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	القنيطرة
٤,٢	٦,٨	٧٤	٤٩	٣٤	٤٩,٨	٤٧,٠	٤٣,٥	٣٣,٠	٣٣,٥	١٣٧٨٢	٩٠٤٦	٦٣٠٥	المجموع

المصدر: تعداد السكان للأعوام ١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤ والمجموعات الإحصائية.

٨-٤ تطور بعض الخصائص الاقتصادية للمحافظات:

مما أدى إلى خلق فرص عمل لسكان المحافظات، وإلى انخفاض تيارات الهجرة بين المحافظات وتبدل اتجاهاتها نحو مراكز المحافظات نفسها وخاصة خلال العقدين الأخيرين. والجدول (٨-٩) يظهر التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية والأراضي الزراعية وتطورهما خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٤.

يلعب توزيع المنشآت الاقتصادية والأراضي الزراعية دوراً هاماً في التنمية البشرية في المحافظات. هذا وقد لعبت خطط التنمية الاقتصادية دوراً في التوزيع المتوازن لمنشآت القطاع العام بين المحافظات السورية،

الجدول (٨-٩)

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية حسب المحافظات

(١٩٨١-١٩٩٤)

البيان	التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية		عدد السكان / المنشأة		التوزيع النسبي للمساحة المستثمرة زراعياً	
	١٩٨١	١٩٩٤	١٩٨١	١٩٩٤	١٩٨١	١٩٩٤
المحافظات	١٩٨١	١٩٩٤	١٩٨١	١٩٩٤	١٩٨١	١٩٩٤
دمشق	٢٠,١	١٦,٣	٢٤,١	١٩,٨	٣,٢	٢,٤
ريف دمشق	٩,١٠	١٢,٨	٤٣,٢	٢٩,٨		
حلب	١٢,١٠	٢١,٥	٣٥,٢	٣٢,٠	٢١,٢	٢٢,٢
حمص	٩,٣	٩,٨	٣٧,٨	٢٨,٨	٦,٥	٧,١
حمّاه	٧,٥	٧,٧	٤٢,٩	٣٣,٠	٩,٠	٧,٤
اللاذقية	٥,٦	٦,١	٤٢,٧	٢٨,٥	١,٧	١,٨
دير الزور	٢,٨	٣,٠	٦٤,٢	٥٥,٤	٢,٤	٣,٦
اللب	٥,٧	٤,٩	٤٣,٨	٤٢,٤	٥,٨	٦,٠
الحسكة	٤,٦	٥,٢	٦٢,٨	٤٥,٧	٢٤,٦	٢٤,٩
الرقّة	٢,٧	٢,٦	٥٧,٥	٤٨,١	١٥,٣	١٥,٦
السويداء	١,٩	١,٨	٤٥,٩	٤٣,٥	٣,٢	٢,٧
درعا	٢,٧	٣,٣	٥٧,٦	٤٢,٧	٤,٥	٣,٩
طرطوس	٤,٦	٤,٧	٤٢,١	٢٨,٨	٢,٤	٢,١
القنيطرة	٠,٢	٠,٣	٧٤,١	٤٣,٧	٠,٤	٠,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٩,٢	٣١,٩	١٠٠	١٠٠

المصدر: تعداد السكان لعام ١٩٨١-١٩٩٤ وحصص المنشآت لعامي ١٩٨١-١٩٩٤ والمجموعات الإحصائية.

المنشآت في هاتين المحافظتين بمعدل سنوي يزيد عن ٣%، كما أن عدد السكان لكل منشأة أصبح أكثر تقارباً عام ١٩٩٤ منه في عام ١٩٨١ وهذا يعني أن توزيع المنشآت أصبح أكثر توازناً، وذلك نتيجة للجهود المبذولة من خلال خطط التنمية التي سعت إلى تحقيق

إن دراسة الخصائص الاقتصادية للمحافظات تظهر أن التوزيع النسبي للمنشآت في عام ١٩٩٤ أصبح أكثر تلاوفاً مع التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات، فقد انخفضت نسبة المنشآت في محافظتي دمشق وحلب لصالح المحافظات الأخرى رغم نمو عدد

٨-٢-٥ تطور بعض مؤشرات الخدمات في المحافظات:

حدثت في المحافظات تطورات ملحوظة في مجال تقديم خدمات التعليم والصحة والسكن والكهرباء خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٧.

التوازن بين جميع المحافظات. أما فيما يخص التوزيع النسبي للأراضي المستثمرة زراعياً، فعلى الرغم من عدم وجود تبدل ملحوظ فإن هناك انخفاضاً طفيفاً في نسبة الأراضي الزراعية في محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا والسويداء نتيجة التوسع العمراني الكبير فيها.

الجدول (٨-١٠)

تطور بعض المؤشرات الصحية والتعليمية والسكنية حسب المحافظات (١٩٩٧-١٩٨١)

البيان	متوسط عدد السكان لكل طبيب		متوسط عدد السكان لكل سرير		متوسط عدد الأشخاص بالغرفة		نسبة المساكن المضاءة بالكهرباء		معدل الالتحاق بمراحل التعليم دون الجامعي	
	١٩٨١	١٩٩٧	١٩٨١	١٩٩٧	١٩٧٠	١٩٩٧	١٩٧٠	١٩٩٧	١٩٧٠	١٩٩٧
المحافظات	١٢٧٥	٥٤٠	٤٩٤	٥٣٣	٢,٠	١,٤	٩٢	٩٩	٧٦	١٩٩٧
دمشق	١٢٧٥	٥٤٠	٤٩٤	٥٣٣	٢,٤	١,٦	٥٣	٩٨	٧٦	١٩٧٠
ريف دمشق	١٢٧٥	٥٤٠	٤٩٤	٥٣٣	٢,٤	١,٦	٥٣	٩٨	٧٦	١٩٧٠
حلب	١٨٥٠	٧٨٣		٩٨٦	٢,٥	١,٨	٤٥	٩١	٥٣,١	٦٣,٢
حمص	٢٢٦٤	٧٤٧	١٢٤٤	١٠٤٢	٢,٦	١,٧	٤٣	٩٦	٧٠,٤	٨٥,٨
حمص	٤١٣٧	١٠٢٧	١٤٦٧	١٢٨٩	٣,٢	٢,٠	٣٤	٩٦	٦٤,٧	٧٤,٠
اللاذقية	١٨٥١	٦١١	١٠٠٢	٦٣٦	٢,٦	١,٣	٣٧	٩٩	٧٧,٧	٨٢,٣
دير الزور	٣٨٩٦	١٣٨٨	١٢٦٣	٨٧٣	٢,٧	٢,٢	٢٧	٨٨	٤٨,٧	٦٠,٣
ادلب	٥٧٣٨	١٤٤٦	٢٥٥٣	١٨٥٨	٢,٨	٢,٠	٢٩	٩٧	٥٨,٤	٧٠,٥
الحسكة	٥٢٣٢	٢٤٨٩	٣٤٨٨	١٥٥٦	٢,٥	١,٨	١٨	٨٥	٤١,١	٦١,٦
الرقبة	٣٤٤٩	١٢٢٥	١٣٩٤	١٠٥٧	٣,٠	٢,١	١٢	٩٠	٣٦,٦	٦٠,٧
السويداء	٤١٤٨	٦٤١	٨٨٥	٧٥٤	٢,٤	١,٥	٢٩	٩٩	٧٥,٥	٨١,٨
درعا	٤٣٧٢	٩٣٩	١٣٣٩	١٣٩٣	٢,٩	٢,٠	٢١	٩٩	٦٦,٩	٧١,٨
طرطوس	٣٤١٠	٤٦٥	١٠٧١	٥٦٤	٣,٣	١,٣	١٩	٩٩	٧٧,٠	٨١,٥
القنيطرة *	١٠٩٤	١٢٧	* -	-	٢,٨	١,٩	-	٩٩	* -	* -
المجموع	٢١٧٤	٧٦٧	٨٧٨	٨٥١	٢,٥	١,٨	٤٣	٩٧	٦٣,٢	٧٠,٢

\* بالنسبة لمؤشرات محافظة القنيطرة تم حسابها بشكل مشترك مع محافظة ريف دمشق نظراً للتداخل بين الخدمات في هاتين المحافظتين.

الخدمات إلى مختلف فئات السكان فإن الاستراتيجية المتبعة في سورية حول ديمقراطية التعليم ومجانيته في مختلف مراحل التعليم وتقديم الخدمات الصحية بشكل مجاني إلى جميع الناس قد ساعد على رفع مستوى التنمية البشرية في مختلف المحافظات وتخفيض التفاوتات.

ويشير الجدول (٨-١٠) إلى تطور ملحوظ في مستوى الخدمات وتوزعها بين المحافظات. وهذا يعود لجهود خطط التنمية المتعاقبة في مجال نشر الخدمات، وتوزعها بين مختلف المحافظات في الحضر والريف على السواء. وهذا له أثر كبير على رفع مستوى التنمية البشرية في مختلف المحافظات وفي الريف والحضر معاً. أما بالنسبة لوصول هذه